وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة

عنـــوان المذكـــــرة

أثر سياسة التصنيع على النمو الاقتصادي في الجزائر

«دراسة حالة الجزائر»

مـــن إعـــداد الطـالـبة:

✍ **ميلـودي سعـاد**

لجنة المناقشة:

-أ/د ولد محمد محمود عيسى	أستـاذ محاضر –أ–	جامعة مستغانم	رئيسا.
-أ/ د.بكرتي بومدين	أستاذ مساعد –أ–	جامعة مستغانم	مقررا.
-أ/ بن يمينة كمال	أستاذ محاضر –ب–	جامعة مستغانم	ممتحنا.

السنة الجامعية:2016/2015

شكـــر وتقديـــر

نتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ بكريتي بومدين ،أوّلا على ثقته بي وتشجيعه لي وصبره عليَّ على الرغم من أنني أطلت في إتمام هذا البحث،كما أشكره كذلك على التوجيهات التي أمدَّني بها خلال كل مَّرة كنت أعرض عليه جزءا من العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين ساعدوني بالمراجع والإحصائيات.

أشكر كل من ذكرتهم وكذلك الذين لم أذكرهم وكانوا لي عونا على إنجاز هذا البحث.

شكرا كثيراَ

الإهداء

أهدي تحياتي الخالصة :

إلى الذين من قال فيهما الرحمن بعد قال الله تعالى:"ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ".

إلى منبع الحنان والعطاء والحب، وإلى من سهرت ليالي وسنين لأجل راحتي

أمـــــــــــــــــــــــي .

إلى من أراه حكيما ،ومنبع العطاء والرخاء،إليك يـــــــــــا

أبـــــــــــــــــــــــي .

أطال الله في عمركما .

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله .

إلى كل الإخوة. وخاصة ،أيمن ،مرام ،فاروق ، تسنيم .

إلى كل صديقاتي دون إستثناء.

إلى كلً الأحباب والأقارب من بعيد أومن قريب .

إلى أساتذة وطلبة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية بخروبة .

أولا: قـائمـة الجـداول.

رقم الجدول	الفصل المأخوذ منه الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الفصل الثاني	-نظرة شاملة حول مختلف الطرق المستخدمة لقياس الإنتاجية.	51
1-3	الفصل الثالث	الاستثمارات القطاعية في المخططات الوطنية في الفترة (1980- 1984)	89
2-3	الفصل الثالث	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة (1980-1984)	94
3-3	الفصل الثالث	توزيع الاستثمارات حسب الفروع الصناعية للفترة (1980-1984)	97
4-3	الفصل الثالث	التوقعات والانجازات المتعلقة بالاستهلاك المالي في القطاع الصناعي في	101
5-3	الفصل الثالث	الفترة(1980- 1984)	
6-3	الفصل الثالث	تطور مساهمة قطاع الصناعة في التكوين خلال الفترة (1980- 1984)	103
7-3	الفصل الثالث	تطوير إنجازات القطاع الصناعي للفترة (1985- 1985)	106
8-3	الفصل الثالث	مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام .PIB (90-93)	114
9-3	الفصل الثالث	تطور مساهمة قطاع الصناعة في تكوين (BIP) خلال الفترة (2000-2011)	117

ثانيـا: قائمة الأشكال.

رقم الشكل	الفصل المأخوذ منه الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الفصل الأول	وصف العلاقة بين البيئة والموارد والتنمية.	20
1-2	الفصل الثاني	مراحل الدورة الاقتصادية .	45
2-2	الفصل الثاني	المسار تطور تقني نمو اقتصادي .	50
3-2	الفصل الثاني	نموذج آدم سميث في النمو الاقتصادي .	58
4-2	الفصل الثاني	نموذج النمو الاقتصادي ل روبرت مالتوس .	61
5-2	الفصل الثاني	نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي .	63
7-2	الفصل الأول	منحنى SOLOW. للنمو الاقتصادي	71

مقدمة:

لقد أدى ظهور الأزمات في الأنشطة الاقتصادية بصناع القرار والرأي في الاقتصاديات لمختلف دول العالم إلى التَدخل من حين إلى آخر لتصحيح هذه الاختلافات والتي تتمثل أساسا في حياد السوق عن القوانين الأساسية للعرض والطلب، هذا التدخل الذي كان مثار لكثير من الجدل عند الاقتصاديين الكلاسيك الذين حاربوه بأفكار و نظريات مفادها أن القوانين السائدة في السُوق قوانين طبيعية و أبدية لا مجال لمناقشتها آو التخلي عنها، إلا أن أزمة الكساد الكبير 1929م وما خلفته من دمار مس اغلب اقتصاديات العالم دفع إلى الرهوض بتيار اقتصادي جديد قاده النيوكلاسيك **جون اللوردمينارد كينز** وبرر تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية(الضرائب والإنفاق العام)والتجارية والقانونية(التَشريعية)،ولقيت أفكاره ترحيبا واسعا في اروبا وأمريكا،إلا أنها لم تستمر لأكثر من ربع قرن أين حلت أزمة الكساد التَضخمي Stag-flation (1969_1979) .

التي أغلقت بآثارها على الاقتصاديات الرأسمالية على التيار الكينزي، ليظهر بعدها تيار مدرسة شيكاغو بقيادة **ميلتون فريدمان** التي أيدت سياسات التعديل الظرفي لكنه ما لبث أن أنتقد من طرف المحافظين الجدد الذين أيدوا ونادوا بسياسات التعديل الهيكلي بدلا من التعديل ألظرفي،كل هذه التيارات الفكرية و الاقتصادية أبرزت ضرورة تدخل الحكومات في العمل الاقتصادي عن طريق السياسات الصناعية التي احتوت مختلف أنواع التدخل مدعومة بمشروعية تعديل اختلال السوق في ظل الجدوى الاقتصادية الفعلية لهذا التدخل وقابليته للتطبيق كاملا على المستوى العملي،وانعكاساته على تنافسية القطاعات الوطنية.

عرفت الجزائر غداة الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا اتسم خصوصا بالفوضى وسوء التنظيم.

لهذا أصبح من الضروري تأسيس قاعدة اقتصادية واجتماعية يمكن أن تركز عليها إستراتجية التنمية،وذلك باستغلال الموارد الوطنية المتوفرة، واستغلالها والعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي متزايد ومستمر.

وعلى هذا تمت صياغة إستراتجية تنموية يحتل فيها التَّصنيع مكانا مزكريا،باعتباره العامل الأكثر قدرة على تحقيق ما يلي:

- تحسين مستوى المعيشة للأفراد.
- التخفيف من حدة البطالة.
- النهوض بالاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- الخروج من دائرة التَّخلف ورفع مكانة الاقصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

بما أن التصنيع على هذا الجانب من الأهمية،فان الوقوف على عوامل نجاحه أو فشله يصبح أمرا محتما،كما أن القائمين على التخطيط و التنمية الصناعية مطالبون بتحديد نمط واضح ومحدد المعالم يرسم الايطار العام لعملية التَّصنيع،ويحدد الخطوط العريضة لعملية التَّنمية الصناعية في الجزائر

و من هذا المنطلق تم رسم سياسة تنموية عن طريق إقامة صناعية وطنية تجسَّدت في المخططات التنموية ابتداء من سنة 1967م، والتي تمثَّلت في الصناعة الثقيلة، وذلك بتكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات لاستخدام عائداتها في عملية تموين هذه الصناعة.

ومنه تم إنشاء عدة مشاريع ضخمة، وساعد على تحقيق هذه المشاريع المادية ارتفاع أسعار المواد البترولية.

وكانت الأهداف الاقتصادية خلال هذه الفترة التنموية تتمثل فيما يلي:

كان مقررا أن هذه السياسة تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي ،والقضاء على البطالة نهائيا مع مطلع الثمانينات .

لكن مع بداية هذه الفترة ظهرت عدة اختلالات متعددة الجوانب ،اقتصادية واجتماعية.

هنا يتضح أنَّ سياسة التصنيع الثقيل واجهت صعوبات كثيرة ومتنوعة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها،بالإضافة إلى الاختلالات التي ظهرت للعيان مع نهاية فترة السبعينات ،والمتمثلة حسب اعتقادنا فيما يلي:

- التبعية لرأس المال الأجنبي و التكنولوجيا الأجنبية.

- المستوى العالي من البطالة (19.2)عند نهاية سنة1979.
- صناعة خفيفة قليلة جدا ونادرة مثل الصناعة ذات الاستهلاك الواسع.
- ظهور أزمة السكن في المدن الكبيرة منها.،ولا سميا الشمالية والساحلية منها.
- استحواذ الصناعة على جزء كبير من الأراضي الزراعية،ومنافستها لها خاصة من ناحية امتصاص اليد العاملة الفلاحية،وبالأخص الريفية منها.

لهذا ومع مطلع الثمانينات بدأت توجه الانتقادات الكثيرة والمتنوعة لسياسة التصنيع الثَّقيل التي اتخذتها الجزائر سبيلا في التَّطور الاقتصاد الوطني،مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ عدة إجراءات خلال عشرية الثمانينات،حيث نجد أن الجزائر دخلت عهد استقلالية المؤسسات،إلى العمل على تشجيع الصناعة الخفيفة،والميل نحو الصناعة التحويلية ،والعمل على إخراج البلاد من وضع مصدر لبضاعة واحدة(البترول).كما أخذت كذلك في تشجيع تصدير المنتجات الصناعية خارج المحروقات.

و هكذا و بعد أن وضحنا الأهمية التي حظي بها القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية،و النَّتائج المتحصل عليها من جراء إتباع سياسة التصنيع الثقيل،والتي يجب أن تحظى بعناية خاصة من ناحية التوجيه والتخطيط،تجنبا لتعثر عملية التَنمية في الطريق قبل وصولها إلى الهدف المنشود.

يجمع كل الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الحقيقة في إنتاج السلع والخدمات من سنة لأخرى داخل رقعة جغرافية محددة ، ويستخدمون تغيرات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة لقياس ذلك النمو من جهة، واستبعاد أثر التضخم من جهة أخرى.

لقد حظيت مسألة النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين عبر التاريخ.فهي إشكالية قديمة في الفكر الاقتصادي،وهو ما نتج عنه العديد منة النظريات التقليدية والحديثة،غير أن أغلبية المقاربات التقليدية تتسم بالتشاؤم حول إمكانية المحافظة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل،وبالتالي دخول الاقتصاد حالة من الاستقرار يتوقف معها النمو وينهار عندها النظام الاقتصادي .ومن هنا جاء البحث عن مصادر جديدة للنمو ما

عدا تلك التي تحتويها دالة الإنتاج النيو كلاسيكية،العمل،رأسمال،التطور التقني ،بإمكانها أن تكون قابلة للتراكم،لاتعاني من ظاهرة العوائد المتناقصة وتحل محل المصادر التقليدية كم تضمن ديمومة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .وهو ما أسفر عنه جيل جديد من النظريات تعرف بنظريات النمو الداخلي أسست لما يسمى بـ"**الاقتصاد الجديد للنمو**".

بالمقابل،تطور دور الدولة في الاقتصاد،فبعد أن كانت في الفكر التقليدي لا تتدخل إلا من أجل أداء الوظائف السيادية ،أثبتت الأزمة الاقتصادية العلمية1929م أهمية تدخلها لحل الأزمات الاقتصادية وإعادة توزيع المداخل وتعديل تخصيص الموارد،والتي كانت توكل لقوى العرض والطلب أو ما اصطلح عليه"ادم سميث"باليد الخفية.وتدخلها في الاقتصاد أعطى أحسن النتائج الاقتصادية من حيث أداء الاقتصاد العالمي.

السياسات الاقتصادية في مجملها قد تكون ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، كالسياسة المالية التي تقودها الحكومة .

لهذا ومع مطلع الثمانينات بدأت توجه الانتقادات الكثيرة والمتنوعة لسياسة التَّصنيع الثقيل التي اتخذتها الجزائر سبيلا في التطور الاقتصادي الوطني ،مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ عدة إصلاحات خلال عشرية الثمانينات،العمل على تشجيع الصناعة الخفيفة ،والميل نحو الصناعة التحويلية ،والعمل على إخراج البلاد من وضع مصدر لبضاعة واحدة (البترول) ،كما أخذت كذلك في تشجيع تصدير المنتجات الصناعية خارج المحروقات.

وكلمة إصلاح تعني في مفهومها العام تقويم الاعوجاج وتدراك الأخطاء بإتباع نهج اقتصادي قويم.

على ضوء ما ماتقدم تبرز لنا معالم إشكاليتنا الرئيسية التي يحوم حولها هذا العمل ، نطرح بعض الأسئلة نحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا وتحليلنا لسياسة التصنيع بالجزائر،وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

ـ ما هي الإصلاحات التي طبقت على القطاع الصناعي؟

ـ أين يكمن دور السياسات الاقتصادية في تفعيل النمو الاقتصادي الحقيقي؟

_ هل أفلحت السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر منذ سنوات السبعينيات إلى اليوم في تحريك مصادر النمو التقليدية والحديثة، وتحقيق معدلات نمو كافية لامتصاص البطالة؟

في إيطار معالجتنا للإشكالية ،سنبين مدى صحة الفرضيات التالية:

_ حملت معها النظريات الحديثة للنمو إجابة متفائلة حوا إمكانية المحافظة على النمو الاقتصادي .

_ الاقتصاد الجزائري استرجع نموه بفضل البرامج العمومية التي حسنت من أداء المؤشرات القطاعية خارج المحروقات،حيث أن النمو الاقتصادي الحالي المدعوم بالنفقة العامة لا يمكن أن يستمر في الأجل الطويل.

_ تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية ،قدرات بشرية وتاريخ تنموي صناعي،وهو ما يعني امتلاكها لمصادر نمو أخرى خارج الحر وقات ، وما على السياسة الاقتصادية إلاتفعيل هذه المقومات.

1) المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

إن العلاقة المنهجية التي تربط بين الموضوع والمنهج تجعلها قضيتين متلازمتين فطبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه ،قصد الإحاطة بأهم جوانب الموضوع،وذلك سنعتمد في الدراسة على ما يلي:

1 – **المنهج التحليلي**:هذا المنهج يأخذ جانبا كبيرا من الدراسة،حيث يعتمد عليه من البداية إلى النهاية ،وذلك من تحليل الوثائق المتعلقة بالموضوع وتحليل ومعالجة الإحصائيات المتحصل ،خاصة في تفسيرها وتصنيفها وتبويبها

2 – المنهج الكمي:

إذ أن الإحصائيات تعتبر المادة الخام لكل بحث من هذا القبيل،ف المنهج الكمي يهتم بالجانب الإحصائي في الغالب، ويستعمل مثلا لدراسة معدل النمو المحققة في الفروع الصناعية ، واليد العاملة المشتغلة بالقطاع الصناعي ،ونحن نستعمله هنا من جانب معرفة مساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية.

ومن أدوات البحث المستعملة في هذا البحث هي:

3 – الملاحظة :حيث تعتبر الأداة الأولى لجمع المعلومات، وهي النواة التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية وما ينتج عنها من حقائق، ونحن اعتمدنا على هذه الأداة من خلال معايشتنا لظاهرة التصنيع في الجزائر.

هذا وإن كنا نعترف بأن من أهداف التصنيع بالجزائر تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وامتصا ص البطالة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي....الخ ،كما أن الصناعة أصبحت تنافس الزراعة من ناحية اليد العاملة التي غادرت الزراعة متوجهة نحو الفروع الصناعية المختلفة.

7 – أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية بالإضافة إلى:

- محاولة إظهار السياسة الصناعية في التنمية الاقتصادية .
- محاولة إظهار أثر السياسة الصناعية على النمو الاقتصادي.
- محاولة إظهار الخلفية الإيديولوجية لمرحلة التصنيع في الجزائر.

2) فرضيات البحث

انطلاقا من الكيفية التي طرحنا بها الإشكالية يتعين علينا طرح بعض الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

1. تجسد الاهتمام فيما يسمى بنظريات التنمية الصناعية،فإن هذه الأخيرة تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية.
2. رغم الاهتمامات التي وجهت للصناعة التحويلية،إلا أن سياسة التصنيع لازالت تعتمد على الصناعة الإستخراجية.
3. بالرغم من السياسات الصناعية والمخططات التنموية إلا أن الجزائر لازالت تعاني النقص ، مقارنتها مع أي دولة متقدمة.

3) تحديد إطار البحث

إن جميع الدول النامية على إختلاف تخلفها الاقتصادي وتبيان نظمها السياسية والاجتماعية، قد انطلقت في طريق التصنيع وتعلمت لشيء الكثير عنه (التصنيع)،وعن الحلقات التي تربط الصناعة ونمو القطاعات الأخرى.

وقد أظهرت التجربة في الجزائر أن التصنيع إن لم يقترن بنمو مماثل في الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى،فقد يخلق (التصنيع) اختلالات متنوعة(اقتصادية،اجتماعية) تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني .

4) المجال الزمني للدراسة

يعني الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والممتدة من سنة 1980 إلى 2011 وهي الفترة التي عرف فيها القطاع الصناعي إصلاحات اقتصادية عدة على المؤسسات العمومية،من إعادة هيكلتها إلى استقلاليتها،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الفترة عرفت فيها انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية.

وإعطاء نظرة موجزة على بعض الفروع الصناعية كما أننا ركزنا على القطاع العام دون الخاص ، وهذا راجع إلى صعوبة الحصول على أي إحصائيات من هذا الأخير(القطاع الخاص).

5) صعوبات الدراسة

تكمن العراقيل التي واجهتنا أثناء تحضيرنا لهذا البحث فيما يلي:

قلة وضعف نوعية المراجع النظرية والوطنية باللغة العربية والمتعلقة بسياسة التصنيع وكذلك بموضوع النمو وأساسا النظريات التي تفسره .

صعوبة الحصول على المعلومات خصوصاً ذات الطابع الكيفي المتعلقة بالجزائر كالشفافية...الخ.بالإضافة إلى صعوبـــــة الحصول على تقارير المفصلة والمعطيات الإحصائية يغيب عليها عامة، أي تعليق علمي، وهـــو

ما شكل فقد كبير للمعلومة الإحصائية والتحليل الاقتصادي على حد السواء الذي كان مفيداً للباحثين عموما ولنا على وجه الخصوص.

6) أسباب إ ختيار الموضوع :

اهتمامي بموضوع السياسة الصناعية، رغبتمني في تعميق معارفي النظرية.

قلة البحوث النظرية التي تعمقت في دراسة وتبسيط السياسة الصناعية والنمو الاقتصادي وجعلها في متناول الباحثين .

7) هيكل وخطة البحث

لتحقيق أهداف البحث فإن خطة البحث تشتمل عرض وتحليل ومناقشة موضوع البحث من خلال ثلاث فصول:فصلين نظريين وفصل تطبيقي عن حالة الجزائر:

- **الفصل الأول**: والذي أ سميناه السياسة الصناعية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات تناولنا فيه بالدراسة بدءاً بالإشكالية ثم مفهوم السياسة الصناعية ،خصائصها ، مكوناتها ،التطور الصناعي في التنمية ،لننتقل إلى مفهوم الجدوى الاقتصادية ،وأهدافها ،ومجالات التطبيقية،وخطوات لدراسة الجدوى .
- **الفصل الثاني** : والذي خصصناه للنمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادي، على ضوء النظرية الاقتصادية ،بدءاً بتعريف النمو الاقتصادي ومصطلحات مرافقة للنمو الاقتصادي ،ومصادره الأساسية وأخرى ،وإستراتيجية التصنيع في أدبيات التنمية الاقتصادية ،نموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي ،مثل نموذج أدم سميث ،نموذج روبرت مالتوس ،دافيد ريكاردو تقييم نظرة الكلاسيك للنمو الاقتصادي ،نموذج كارل ماكس للنمو الاقتصادي ،النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي ،ونموذج إيفسي دومار ، نموذج روي هارود.النموذج النيوكلاسيكي علا ج نموذج سولو للنمو الاقتصادي ،النظرية الحديثة حدود نظرية

التقليدية على ضوء الدراسات التجريبية ،تراكم المعارف عبر النشاطات البحث والتطوير، تقييم نظرية النمو الداخلي .

- **الفصل الثالث** : وهو آخر فصل تطبيقي في هذه الدراسة ، والذ ي حاولنا فيه إبراز لمحة عن سياسة التصنيع قبل 1980، تقويم المخطط الأول في المجال الصناعي، السياسة الاقتصادية والنمو خلال مرحلة التصنيع في الجزائر.

تمهيد:

السياسة الصناعية تلزم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مدعومة بالخروج من الأزمات القطاعية والاتجاه نحو اقتصاد سليم ،وتأثير على تنافسية القطاعات.

تعد أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات من أهمها خصائص الاستثمار والمناخ الاقتصادي التي تعمل فيه وأثره ذلك على المستثمر، فدراسة الجدوى هي دراسة اقتصادية يتعين فيها مراعاة عدم الإسراف.

فعند إنشاء أي مشروع في مجال الإنتاج والخدمات يتعين على المستثمر أن يقوم بإعداد دراسة جدوى توضح له إمكانية نجاح للمشروع.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية كالتالي:

السياسة الصناعية وخصائص الصناعة

التلوُث الصناعي والتَنمية الاقتصادية.

دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

المبحث الأول:السياسة الصَّناعية وخصائص الصَّناعة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الصَّناعية

لقد تعددت التَّعاريف في إطار إيجاد مفهوم محدد لما يعرف الآن بالسياسات الصَّناعية،نظرا لاختلاف الاتجاهات و وجهات النظر لمختلف المدارس الاقتصادية التي بحثت في هذا الصدد، إلا أنَّه يوجد إجماع شبه تام على بعض النقاط المحورية المتعلقة بالإطار المفاهيمي العام للسَّياسات الصناعية،سوف نوجزه في التعريف الآتي:

"هي مجموع الإجراءات والجهود والسياسات الرَّامية إلى تنظيم و تحديد آليات العمل في الأسواق والدَّاعمة لمسارها العفوي".[1]

من خلال التعريف السابق تتبين إلزامية تبرير وضع السياسية الصناعية، قيد التنفيذ وتبرير أثرها على بعض الجوانب نلخصها في:مشروعية السياسة الصناعية، جدواها الاقتصادية، و قابليتها للتنفيذ.

1 -مشروعية السياسة الصناعية:

لقد تعددت التَّبريرات التي استخدمها مختلف الاقتصاديين لتدخل الدولة عبر سياستها الصَّناعية أهمها حدوث الأزمات الاقتصادية بشكل دوري(الدورات الاقتصادية) وعدم قدرة هذه الاقتصاديات على تصحيح الانحرافات آليا،لذلك توجب الحكومات التدخل في النشاط الاقتصادي ،فانَّ هناك أسباب أخرى حقيقية تتمثل في تعظيم مكاسب الاقتصاديات الوطنية وتعزيز تنافسية مختلف قطاعاتها وذلك من أجل السيطرة على حصص سوقية أكبر بغزو الأسواق الدولية وبسط نفوذها فيها.[2]

[1] سحنون عقبة، المنافسة في الجهاز المصرفي الجزائري من خلال قوانين النقد و القرض 10/90، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2006، ص44.
[2] سحنون عقبة، مرجع سبق ذكره، 49.

2 – الجدوى الاقتصادية:

انً فكرة التَّدخل في الحياة الاقتصادية كانت حتى عهد الكلاسيك فكرة دخيلة على الفكر الاقتصادي، حتى مجيء "**اللورد جون مينارد كينز**" سنة 1936 وطرحه لأفكاره الثورية على النظرية الكلاسيكية من خلاله كتابه"النظرية العامة في النقود والفائدة والعمالة"،فأوضح الغرض من تدخل الدَّولة من خلال المساهمة في تنشيط الطلب الفعال عن طريق حواصل الجباية و التمويل بعجز الميزانية. انً تطبيق نظريات كينز ميدانيا أثبت صحتها وفعاليتها ،وأظهر دور تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد وتنشيطه من خلال التوجهات اللاحقة لمختلف الحكومات التي تلخصت في توزيع الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية، دون إهمال الأهمية النسبية للقطاعات النشطة أو التَّفريط في دعم وتنمية النَّشطة أو التفريط في دعم وتنمية القطاعات الضعيفة.[1]

3 –قابلية التنفيذ:

انَ تقييم أي سياسات صناعية يكون من خلال النتائج المحققة ميدانيا ولأنَّ بعض السياسات الصناعية تكون صعبة التطبيق وفي بعض الأحيان مستحيلة التطبيق على المستوى العملي ،فانَّ النتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة، فمن الأهمية بما كان أن تكون السياسة الصناعية قابلة للتَّطبيق وأن تكون واقعية إلى أبعد الحدود ،وتكون أيضا متلائمة مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي ستطبق فيه نظرا لاختلاف الخصائص الهيكلية منها كل اقتصاد .

يشترط في السياسات الصناعية قابليتها للتنفيذ،وتتمثل أوجه قابلية تنفيذ أي سياسة صناعية في وجوب توفر رؤوس الأموال اللازمة لتطبيق ما جاء فيها وكذا توفر أو رأس المال البشري الذي يعني بتطبيقها وتكيف الإطار الذي ستطبق فيه من الناحية التَّشريعية.

[1] Les facteurs et indicateurs de la compétivité des rendus à l hndustrie rapport rédigé par price water hous coopers ; pour le compte du ministére de l industrie francais .pp 24- 27 .

المطلب الثاني: أنواع السياسات الصَّناعية:

تنقسم السياسات الصناعية المطبقة في اقتصاد معين أوفي سوق معينة حسب مختلف معايير التقسيم إلى أنواع مختلفة،بغرض تحقيق الهدف المرجو من كل نوع:

1-حسب المدى الزمني للسياسة الصَّناعية:

يمكن تقسيم السياسات الصناعية حسب هذا المعيار إلى:

- **سياسات ظرفية: هي السياسات التي تعالج إختلالات ظرفية** : (المدى القصير) وتكون محدودة التأثير وتطبق غالبا في قطاعات دون القطاعات الأخرى (سياسات صناعية عمودية).
- **سياسات هيكلية:** هي السياسات التي تكون نتائجها وأهدافها بعيدة المدى ، وغالبا ما تعالج الاختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق،قد يكون هذا النوع من السياسات أفقيا أو عموديا حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في بلد معين .

عادة ما نجد أن السياسات الصَّناعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه ،ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير السياسات الصناعية طويلة وقصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة وإضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى.[1]

2 - **حسب أثرها على القطاعات الاقتصادية:** بموجب هذا المعيار تقسم السياسات الصناعية إلى:

- **سياسات أفقية:** هي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات ،مثلا التطور التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري يعتبر سياسة أفقية باعتباره يمس كافة الأنشطة الاقتصادية كالاتصالات والتأمين....الخ.

[1] سحنون عقبة ،مرجع سابق ،ص 49 .

- **سياسات عمودية(انتقائية)**:هي السياسات التي يمس أثرها نشاطا أو قطاعا اقتصاديا واحدا،م ثل ذلك سياسات العم في قطاعات معينة أو التأهيل الأيدي العاملة خاصة بقطاع معين.

رغم الاختلاف بين النوعين سالف الذكر إلا أنهما متكاملان من الناحية العملية،فالسياسات الأفقية تنظم الجوانب العامة التي تشترك فيها القطاعات الاقتصادية، في حين تناط السياسات العمودية بمهمة تنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية ودقة وملائمة لقطاعات اقتصادية دون الأخرى.[1]

[1] محمد أحمد عوض "الإ دارة الإستراتيجيات، الأصول والأسس العلمية" الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 111.

المطلب الثالث: مكونات السياسة الصناعية:

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نستطيع تقديم عدد كبير من الإجراءات التبعة في العديد من الدول التي تدخل ضمن أدوات أو الإجراء ت السياسة الصناعية:

1 -الإجراءات الخاصة بترقية الاستثمارات المادية واللامادية،كالإجراءات الجبائية وتعليمات السياسة المالية.

2 -الإجراءات الخاصة بالقطاعات الصناعية:

- إعانات المباشرة وغير المباشرة
- إعادة الهيكلة الصّناعية
- تحديث و عصرنة القطاع.
- تدعيم القطاعات الناشئة.
- إجراءات المحافظة على القطاعات التي تعرف تراجعا في أنشطتها.

3 -الإجراءات الهادفة إلى مساعد المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في عدة مجالات.

4 -سياسات المحافظة على البيئة والسياسات المرتبطة بالقطاعات الصّناعية.

5 -سياسة التنافس الصّناعية.

6 -الإجراءات المرتبطة بالتجارة والاستثمارات الدولية.

7 -التعاون الدولي والتعاون داخل التكتلات الاقتصادية.

المطلب الرابع: خصائص الصَّناعة وأهميتها.

تتميز الصَّناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ببعض الخصائص التي أبرزها :

1. تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف كالزراعة وعيرها التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات واسعة، بينما تتركز الصناعة في مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها.
2. تعد مناطق التركز الصَّناعي أكثف سكانا مقارنة بأي نشاط آخر.
3. تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان.
4. تعد الصَّناعة مكملة لعض الحرف الأخرى فهي مكملة للإنتاج الزراعي مثل: طحن الحبوب، غزل ونسج القطن،ومكملة لصيد الأسماك مثل تعليب الأسماك وحفظها ،ولتربية الحيوان مثل:إنتاج اللحوم وحفظها ومنتجات الألبان،ومكملة لقطع الأخشاب مثل إنتاج لب الخشب، ومكملة لإنتاج البترول،مثل صناعة تكرير البترول والصناعات البتر وكيماوية.
5. يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري.
6. تحتاج الصناعية إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.
7. تعد الصناعية الوسيلة الرئيسية لارتفاع مستوى المعيشة وتشغيل العمال .
8. تعد الصناعة الأساس لنمو وتطوير الحضارة البشرية.
9. تساهم الصَّناعة بجزء كبير في الدخل القومي للدول.
10. تلعب الصناعة دورا كبيرا في العلاقات بين وتوجيه سياستها.
11. تعنى الصناعة بتغير أو تبديل شكل المواد الأولية المستخدمة فيها.
12. معظم الصَّناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية.

المبحث الثاني:التلوث الصناعي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التطور الصناعي في التنمية الاقتصادية:

تمثل عملية التَّصنيع ازدياد مساهمة القطاع الصَّناعي التَّحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي، والتصنيع يمثل أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، كما أنه لا يمكن تصور تحقيق التنمية دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير القطاع الصَّناعي. لهدا فإن عملية التَّصنيع وعملية التنمية الاقتصادية شيئان متلازمان.

و يعتبر البعض أن البلد الصَّناعي هو البلد الذي يشكل فيه القطاع الصَّناعي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، و أن حوالي60٪ من ناتج القطاع الصناعي يأتي من الصَّناعات التحويلية وأنَّ نحو 10٪من السكان يعملون في الصَّناعة.[1]

لكل ما تقدم وبسبب المزايا التي تتميز بها الصَّناعة على القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنَّها تلعب دورا متميزا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية:

1. إنَّ الصناعة ومن خلال ارتفاع معدلات النمو فيها و ارتفاع معدلات النمو فيها وارتفاع معدلات الإنتاجية تساهم وبشكل فعال في تحقيق النُمو الاقتصادي.
2. وبسب ما تقدم فإن، الصناعة تساهم في رفع حصَّتها في النَّاتج القومي الإجمالي وبالتالي تساعد على تغيير بنية الناتج القومي وتصحيح الهيكل الاقتصادي المشوه في البلدان النامية.
3. تساهم الصَّناعة أيضا في رفع درجة مرونة الاقتصادي و تحقيق استقراره من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.

[1] مدحت كاظم القريشي ،الاقتصاد الصَّناعي، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، سنة 2001 ،ص 23

4. بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة بالمقارنة مع أسعار المواد الخام وغيرها فإنها تساهم في تحسين شروط التبادل التَّجاري.
5. يساهم القطاع الصناعي وبدرجة معقولة في توفير فرص العمل سواء في القطاعات الصَّناعي أو بقية القطاعات الاقتصادية الخدمية.
6. تساهم الصَّناعة في رفع أجورا لعمال وبذلك تساهم في إعادة توزيع الدخول لأصحاب العمل وذوي الدخول المنخفضة.
7. تساهم الصَّناعة في إنتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وبذلك ترفع من مستوى المعيشة وتساعد على التقدم الصَّناعي.
8. تعمل الصَّناعة على تعبئة المدخرات،كما تساعد على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السِّلع والخدمات أو التعويض عن الواردات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية

ترجع أهمية دراسة العلاقة [1] بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية إلى ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها من قصور في تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم وذلك نظرا لخلو مثل هذه المؤشرات من البيانات البيئية ومن بيانات تحديد أرصدة الموارد الطبيعية.ولا شك فإنَّ عدم توفر مثل هذه البيانات يؤدي إلى تحقيق آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول 1995 ويبر،ولذلك كان من الضروري أخذ كل من البيئة و الموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم السياسات الاقتصادية بالدول. فالبيئة تتكون من عناصر الهواء و الماء والأراضي والتربة

[1] أحمد فر على، كراسات مستقبلية, المحاسبةالبيئية ،سلسلة خير دورية، تصدره ا الكتبة الأكاديمية، القاهرة سنة1998، ص ص5 -6.

والموارد البشرية، هذا بالإضافة إلى الكائنات الحية الأخرى، و هي الحيوانات والطيور. فالحفاظ على البيئة من التلوث و الانقراض يأتي عن طريق ترشيد استخدام الموارد المتاحة.ويقصد بذلك إنجاز الإجراءات التالية:[1]

1. حصر الموارد الطبيعية المتاحة بالدولة، وذلك سواء كانت موارد متجددة وغير متجددة.
2. إجراءات تقييم بين كافة المجالات و البدائل و النشطة والتي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة وذلك من خلال:

أ –تحديد عناصر تلوث البيئة لكل نشاط من الأنشطة التي تستخدم مثل هذه الموارد، و ذلك سواء تلوث عناصر الماء أو الهواء....الخ.

ب – تحديد آثار استخدام الموارد على البيئة وذلك حيث الآ ثو السلبية التي تلحق بالبيئة نتيجة استخدام هذه الموارد في الأنشطة الاقتصادية المختلفة

ج تقييم العائد الاقتصادي الناتج عن استخدام الموارد في تحقيق أهداف التنمية في الج الات والأنشطة المختلفة.

د –إجراءات المقارنة بين قيم الأضرار والأرباح المحققة من خلال عملية التصنيع.

و تكون المقارنة على الوجه التالي:

- أضرار عناصر التلوث تساوي الأرباح المحققة في التصنيع.وفي هذه الحالة تحقق أرباح اقتصادية بينما يكون معدل الزيادة في الناتج القومي يساوي صفر،أيعدم تحقيق عائد على مستوى الدولة أو الاقتصاد الكلي.
- أضرار عناصر التلوث البيئة أكبر من الأرباح المحققة.يتمثل في زيادة الربح الاقتصادي عن قيمة الأضرار التي تلحق بالبيئة.

[1] نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، إصدارات المركز، سلسلة أوراق غير دورية، أكتوبر2000، ص30.

و يتضح من النماذج التحليلية السابقة أنه من الضروري تخصيص الموارد الطبيعية المتاحة بما يؤدي إلى الحفاظ على البيئة من أضرار التلوث المختلفة ومما يؤدي إلى تحقيق معدلات الزيادة المستهدفة في الناتج القومي والأرباح الاقتصادية في ذات الوقت.

الزيادة في الناتج القومي والزيادة في حجم الموارد المتاحة تعد أهم مؤشرات التنمية التي يعتمد عليها في قياس درجة النمو الاقتصادي المحققة بالدولة خلال فترة زمنية معينة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخدام الموارد المتاحة بما يؤدي على الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستهدفة في ذات الوقت.

ويمكن تلخيص العلاقة بين الموارد والتنمية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01:وصف العلاقة بين البيئة و الموارد و التنمية

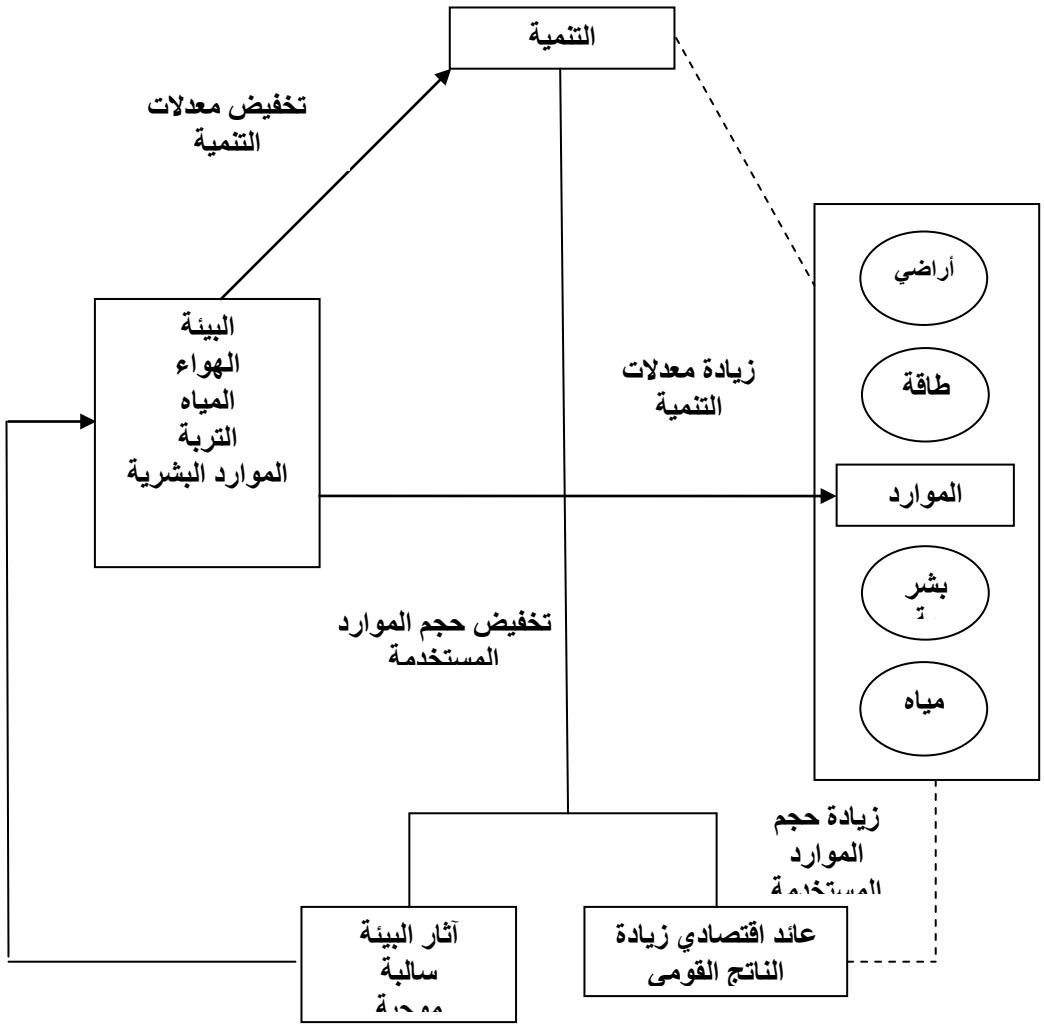

المصدر:منظمة التنمية الصناعية و التعدين، التنمية التكنولوجية والجوانب البيئية.مجلة فصيلة تصدرها المنظم،العدد 43 أفريل2001.

المطلب الثالث: علاقة التلوث الصناعي والتنمية الاقتصادية:

يرى بعض العلماء [1] أن هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية ومقتضيات حماية البيئة،خاصة في المراحل الأولى للتنمية،حيث أنها ما زالت بعيدة عن مشاكل التلوث البيئي الصناعي. ويجب ألا تعرقل هذه القضية مسارات التنمية ،بحيث يجب أن تسير معدلات التنمية بأسرع ما يمكن بأخذ الحذر من نتائج التلوث الذي تعاني منه الدول المتقدمة .

ويرى أنصار هذا الرأي من الاقتصاديين أن الإنفاق على حماية البيئة سيكون له أثار جانبية سلبية على معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى أنه وإن كان الإنفاق على البيئة سوف يؤدي إلى ازدياد حجم الاستثمار،إلا أنه على الجانب الآخر سوف لا يؤدي إلى زيادة مماثلة في حجم الناتج القومي الإجمالي،مما يعني انخفاض إنتاجية رأس المال، أوب معنى آخر(ارتفاع معامل رأس المال/الناتج ....).

يضيف أنصار هذا الرأي حجة أخر مؤداها أن الإنفاق على برامج حماية البيئة يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو مما ينعكس أثره على زيادة أعداد العاطلين(زيادة البطالة الصريحة والمقنعة).

كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و الخدمات بسبب إدماج تكاليف حماية البيئة مما يحد من القدرة التصديرية لهذه الدول ويزيد من عجز موازين مدفوعاتها،في مقابل زيادة الواردات لاستيراد معدات حماية البيئة من الدول المتقدمة،وكذلك استيراد مستلزمات الإنتاج.

هذا فضلا عن اعتقادهم بأن الدول العالم الثالث ما زالت تتمتع بمقدرة على استيعاب الملوثات الناشئة عن الصناعات،متجاهلين مشاكل التلوث البيولوجي الناجم عن قصور مستوى خدمات الصرف الصحي وانتشار الفقر والجهل والمرض.

هذه هي أهم الحجج التي تدعو إلى تأجيل إجراءات المحافظة على البيئة بالدول النامية....

[1] منى قاسم ، التنمية الاقتصادية، الدار المصرية، اللبنانية للنشر،ط1،سنة 1993،ص128.

برامج البيئة في الدول النامية فقد أثبتت العديد من الدراسات عكس ما ذهب إليه المعارضون مما يلي:

تشير التقديرات الحديثة للبنك الدولي والقائمة على خبرته ببعض ال دول النامية أن التقديرات التكلفة الإضافية للتحكم في الملوثات والمحافظة على البيئة تقدر بنسبة تتراوح في المتوسط بين صفر و من جملة التكلفة الإجمالية للمشاريع.[1]

ويمثل الحد الأدنى تلك الحالات التي تدمج فيها اعتبارات حماية البيئة في المراحل الأولى لإعداد وتنفيذ المشاريع بينما يأتي الحد الأعلى لتلك المشاريع التي يتم فيها إدماج الاعتبارات البيئية في وقت لاحق لعملية بناء المشروع وتنفيذه....

مما يعني ضالة التكاليف الحقيقية لبرامج حماية البيئية من إجمالي التكاليف المشروع. وإذا قام المخطط الاقتصادي بإجراء موازنة بين التكاليف (تكاليف الحماية) التي يتحملها المجتمع وبين التكاليف التحكم في التلوث، والتي تتحملها غالبا بعض القطاعات ووحدات الاقتصاد القومي،سيجد أن العائد يفوق في كثير من الأحيان تكاليف حماية البيئة.

المطلب الرابع: عوامل تحديد بنية القطاع الصناعي:

هناك من يرجعها إلى عوامل تشمل بنية الطلب القائمة ، وحج م السكان وحجم الموارد الطبيعية ثم السياسة الاقتصادية التبعة في ذلك البلد، وفيما يلي شرح لكل هذه العوامل:

أ –بنية الطلب:

حيث الهنية الطلب تعتمد على مستوى الدخل،فالفرد ذو المستوى المنخفض من الدخل ينفق الجزء الأعظم من دخله على السلع والخدمات الضرورية من غذاء ولباس وسكن وينفق نسبة ضئيلة من دخله على السلع الكمالية.وهذا على عكس الشخص ذي الدخل المرتفع ينفق نسبة أدنى من النسبة التي ينفقها الشخص

[1] محمد علي ،مباحي الاقتصاد والبيئة مدخل بيئي،المكتبة الأكاديمية،ط1 ،1998،ص126.

الأول على السلع الضرورية،وهكذا بالنسبة للدول أيضا. ولهذا تختلف بنية الطلب في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية وحيث أن الغاية من الإنتاج هي تلبية الطلب .

ب – **عدد السكان:**

أن حجم السوق لا يتأثر فقط بمستوى الدخل بل يتأثر بعدد السكان،فقد تكون هناك دولة غنية ومتوسط دخل الفرد فيها مرتفع ولكن عدد السكان صغير جدا مما يحد من حجم السوق وعلى العكس قد تكون هناك دولة متوسط الدخل فيها متوسط أو حتى منخفض أكن عدد سكانها مرتفع بحيث يؤمن قدرا معقولا من الطلب على السلع.

ج **-الموارد الطبيعية:**

إن توفر الكميات المثيرة من المواد الأولية من شانه أن يعجل في عملية التنمية الصناعية بشكل عام ويحقق نموا سريعا في الصناعات التحويلية التي تصنع هذه المواد.

د **-السياسة الاقتصادية:**

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل عام وفي التصنيع على وجه الخصوص قد يعمل باتجاه تفاوت بين أشكال تطور بنية الناتج الصناعي من دولة إلى أخرى ،ومثل هده الدولة قد تعطي الأفضلية لتطوير الصناعات الثقيلة في مراحل مبكرة من النمو الاقتصادي.

كما يمكن للدول ذات الاقتصاد الحر التدخل في عملية التصنيع من خلال استخدام الوسائل غير المباشرة(كالمحفزات والمساعدات) وبهذا تتأثر البيئة الصناعية من خلال تدخل الدولة في عملية التصنيع.

المبحث الثالث:دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية.

يمكن تعريف دراسات الجدوى بأنّها مجموعة الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع أو عدة مشروعات وتنتهي بتقسيم لمدى صلاحية المشروع.أو صلاحيتها مرورا بجوانب جدواه السوقية والفنية والمالية والبيئية والقانونية و،ذلك تحقيقا لهدف اختيار المشروع، الأصلح من وجهة نظر المستثمر أومن وجهة نظر الدولة،بالإضافة إلى عدد أخر من الأهداف .[1]

المطلب الأول: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية.

يقصد بالمشروع في دراسات الجدوى ليس المشروع القائم ولكن ينصرف إلى تلك المشروعات التي ما تزال تمثل مقترحات استثمارية، ويتعين إجراء دراسات خاصّة بجوانبها المختلفة القانونية والبيئية و الفنية والتسويقية والمالية أو بعضها.ويعني ذلك تقييم لنتائج المشروع وأثاره المتوقعة وترجمتها إلى منافع وتكاليف لاتخاذ القرار النهائي بشأن قبول المشروع أو رفضه.[2]

كما ينظر للمشروع في دراسات الجدوى إلى أي مقترح استثماري بصرف النظر عن حجمه. ومن ثمّ فإن دخول آلة جديدة في مشروع قائم يحتاج إلى دراسة جدوى تسويقية فقط،ولا يحتاج إلى دراسة الموقع ولكن يحتاج إلى دراسة مصادر تمويل ويعد بذلك مشروعا تماما مثل إنشاء مصنع كبير بالرَّغم من اختلاف حجم ونطاق دراسة الجدوى.

فالمشروع الاستثماري المقصود هنا بغض النظر عن حجمه يمثل مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يتم بمقتضاها استخدام كمية من الموارد المحدودة التي ينتظر أن يحقق من ورائها المستثمر والمجتمع تياراَ من الدُخول والمزايا النقدية وغير النَّقدية.

[1] د. يحي عبد الغني أبو الفتوح أسس وإجراءات، دراسات جدوى المشروعات،دار الجامعة الجديدة للنشر2003 ،ص9

[2] المرجع نفسه، ص .18.

بالتالي يصبح المشروع مثل أي كائن له مدخلات ومخرجات والمشروع بهذا المعنى يولد ليعيش في بيئة اقتصادية و اجتماعية يتعامل معها يؤثر ويتأثر بها،ومن هنا تأتي خطورة القرار الاستثماري خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة سواء كانت خاصة أو عامة لذا يتطلب الأمر إجراء دراسة تقيمية لقرار الاستثمار حتى يتم إصدار قرار بقبول المشروع أو رفضه .

المطلب الثاني: أهداف دراسة الجدوى وأهميتها.

هناك هدف عام لدراسات الجدوى، وأهداف فرعية تبرز أهمية دراسة الجدوى سواء على مستوى المستثمر أو على مستوى المجتمع. فدراسات الجدوى تهدف في إطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه ويتضمن هذا الهدف العام في طياته عديد من الأهداف الفرعية لعل أهمها:[1]

- تحديد الفرص المتاحة و البديلة للاستثمار.
- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطوير ها لمراعاة ما يسمى باقتصاديات دراسات الجدوى، أو جدوى دراسات الجدوى فدراسات الجدوى هي دراسة اقتصادية يتعين فيها مراعاة عدم الإسراف.
- تعميق المفاهيم الخاصة بجميع الجوانب الأساسية للمشروعات تكنولوجيا وفنيا وماليا و اقتصاديا.
- التركيز على الدراسات التسويقية و الأساليب المتطورة لتحديد حجم الطلب المحلي و الخارجي.
- تحديد و اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات.
- تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة.
- تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات و الاقتصاد ومستوياته المختلفة الإقليمية والدولية والقومية

[1] د. يحي عبد الغني أبو الفتوح، المرجع سبق ذكره، ص 18 .

- بالإضافة إلى ما تبرزه أهداف دراسات الجدوى من أهمية ،تظهر أهمية دراسات الجدوى من خصائص الاستثمارات وحجمها والمناخ الاقتصادي التي تعمل فيه و أثر ذلك على المستثمر، و كما تظهر أيضا من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وخصائصها و أثر ذلك على الدُول خاصة النَّامية منها.

المطلب الثالث: المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية:

يقصد بها أوجه الاستخدام التي يتم فيها الاستعانة بدراسات الجدوى من أجل الوصول إلى قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلاً من أجل إنفاقها أنشطة متعددة، و أهم هذه المجالات ما يلي:[1]

1 _ إنشاء مشروعات جديدة:

حيث هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسات الجدوى لاتخاذ القرار يتعلق بإمكانية أو فائدة إنشاء المشروع الجديد من عدمه قبل إنفاق الأموال على النشاط المرغوب،فإذ أراد مستثمر أن ينشئ مشروعا زراعيا لم يكن موجودا من قبل أو مشروعا صناعيا من البداية أو أي مشروع في مجالات الإنتاج أو الخدمات يتعين عليه في هذه الحالة أن يقوم بإعداد الدراسة جدوى توضح له إمكانية نجاح المشروع الذي ينوي إنشاءه طوال العمر الافتراضي المحدد لنوع النشاط وحجم المشروع وحجم الإنتاج المستهدف.

2 _ التوسع الاستثماري:

في هذه الحالة نجد أن المشروع قائم بالفعل وليس مشروع جديد ولكن الخبراء أو الأخصائيين أو المديرين أو المنظمين لعملية الإنتاج يرون أنَّ السوق مناسب للبيع وتحقيق الأرباح ومن ثم يجب التوسع في الاستثمار لإنشاء مصانع تابعة خطوط أو عنابر إنتاج جديدة أو غيرها من صور التوسع التالية:

[1] د. محمد الصيرفي ،"اقتصاديات المشروعات" مؤسسة حورس الدولية،بدون سنة ، ص 21 و ما بعدها.

أ –إنشاء عنبر إضافي:

بمعنى إضافة عنبر أوخط إنتاج إضافي جديد لإضافة منتجات جديدة تنوي الشركة إنتاجها وليست قائمة بالفعل فمثلا إضافة خط لإنتاج سيارات الركوب في مصنع لإنتاج الأتوبيسات أو السيارات النقل...الخ.

ب – إنشاء فروع جديدة :

و هو ثاني أنواع التوسع الاستثماري حيث يتم إنشاء فروع جديدة يقوم بمزاولة نفس النشاط الأساسي ولكن في منطقة جغرافية، داخل نفس المدينة أوفي مدينة أخرى.[1]

ج زيادة الطاقة الإنتاجية:

و هو أنً نفس المشروع القائم يريد زيادة قدرته على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات القائمة لتغطية الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين ، والتي توجد مؤشرات تدل على زيادتها باستمرار،وبالتالي تلزم عمل دراسة جدوى للآلات الإضافية التي ستضاف إلى الآلات القديمة بالفعل بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.

3 _ الإحلال و التجديد:

و يقصد به إحلال أو استبدال آلة جديدة لحل محل الآلة قديمة حيث أن العمر الافتراضي للآلة القديمة يكون قد انتهى وأصبحت غير صالحة للاستمرار في الإنتاج ويتم بيعها خردة و شراء آلة جديدة لتحل محلها،ولما كان هناك أنواع متعددة من الآلات الجديدة وبقدرات مختلفة وتكاليف متباينة فإنه يجب عمل دراسة جدوى تفصيلية تبين لصاحب المشروع ما قد تحقق لديه من فوائد.

[1] د . محمد الصيرفي "اقتصاديات المشروعات" مؤسسة حورس الدولية غير مبين السنة ص 21 . وما بعدها.

4 _ التطور التكنولوجي :

ويقصد به رغبة إدارة المشروع في الاستعانة بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف على استخدامها في عملية الإنتاج،فهناك التكنولوجيا تعتمد على استخدام الأيدي العاملة بكثافة مع تقليل الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج ،وهو النمط الذي يلاءم وينشر في الدول النَّامية المزدحمة بالسكان،أمَّا النَّمط الذي يلاءم وينتشر في الدول النَّامية المزدحمة بالسكان ، إما النمط الجديد الآخر فهو التكنولوجيا التي تعتمد على كثافة بالسكان،أما النَمط الجديد الآخر فهو التكنولوجيا التي تعتمد على كثافة رأس المال ويقصد بها تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة البشرية وزيادة الاعتماد على الآلات والمعدات.

فإذا كانت هناك منشأة تعتمد على النمط الأول وتريد أن تتحول إلى النَّمط فإنه يجب عليها أن تقوم بعمل دراسة جدوى تفصيلية لعملية استخدام التكنولوجيا الجديدة بدلا من التكنولوجيا القديمة.

و في ضوء هذه الدراسة يحدد المستثمر إمكانية التَّحول إلى النَّمط الجديد سواء لارتفاع تكاليفه أو لعدم وجود عمالة قادرة على إستعابه.

المطلب الرابع: خطوات المفهوم الواسع لدراسات الجدوى.

يتضح أنَّ دراسات الجدوى في المفهوم الواسع تتصرف إلى كافة الدراسات للاقتراح الاستثماري منذ البحث عن فرص استثمارية حتى لحظة اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع أو عدم تنفيذه، وهو بذلك يتضمن أربعة مراحل أساسية هي:[1]

- البحث عن فرص استثمارية جدية وتصنيفها.
- إجراء دراسات الجدوى التمهيدية والمساعدة.
- القيام بدراسات الجدوى البيئية والسوقية والفنية والمالية.

[1] د. يحي عبد الغني أبو الفتوح. المرجع سبق ذكره،ص 52

- التَّقييم وتقرير صلاحية المشروع.

أوَّلا: البحث عن الفرص الاستثمارية و تصنيفها:

يمثل اكتشاف فرصة استثمارية أو البحث عنها نقطة بداية في دورة المشروع الاستثماري فهي تمثل بداية لتعبئة الأول بغرض الاستثمار. وتحتل هذه المرحلة أهمية كبيرة سواء على الصَّعيد الدوَّلي أو المحلي أو المنشأة فهناك المنح التي تقدم في إطار برامج التَّعاون الثنائي بين الدول أو التعاون الدُولية التي تشترك فيها هيئات دولية. مثل برامج الأمم المتحدة الإنمائي ،ويمكن تقسيم الكشف عن الفرص استثمارية إلى ثلاثة مستويات:

1. اكتشاف إمكانيات وفرص الاستثمار على مستوى القومي .
2. اكتشاف فكرة عمل أو فرصة استثمار جديدة لمشروع جديد.
3. اكتشاف فرصة استثمار جديدة على مستوى مشروع .

ثانيا:دراسة الجدوى التمهيدية:

أ _ مفهوم وأهمية دراسة الجدوى التمهيدية:

دراسة الجدوى التمهيدية هي إعلان بالسماح للاستمرار في دراسات الجدوى أو التوقف. فهي تقرير مدى صلاحية المشروع على أساس مؤقت وتقرير مدى إمكانية الشروع في دراسات التفصيلية وترجع ضرورة عمق التحليل القانوني والبيئي في مرحلة دراسة الجدوى التمهيدية إلى ضرورة التأكد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع إلى التوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الفكرة الاستثمارية.

- ترجع أهمية وضرورة ال قيام بدراسات الجدوى التمهيدية إلى ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى فتكلفة دراسات التمهيدية نذكر بالمقارنة بتكاليف الدراسات الجدوى التفصيلية. فلا شك أن تكلفة دراسات تختلف من مشروع إلى أخر. حيث هناك اعتبارات حجم المشروع وطبيعته محددة لتكلفة دراسات

الجدوى. وهذه الاعتبارات تعتبر محدودة بمدى عمق أو بساطة حجم الدراسات المطلوبة لجدوى الاستثمارات وحدودها.

- كما أن دراسات الجدوى من الدراسات الاقتصادية، فيعني مراعاة ما يسمى باقتصاديات دراسة الجدوى أو ما يسمى بجدوى دراسات الجدوى، بحيث يتعين أن تكون دراسات الجدوى وتكلفتها مبررة اقتصاديا.[1]

ب_ أهداف دراسات الجدوى التَّمهيدية:

يتضح من مفهوم دراسات الجدوى التمهيدية وأهميتها أنها تهدف إلى:

1. تبرير إمكانية إجراء تحليل تفصيلي في دراسة الجدوى لفكرة المشروع.
2. التأكد من بحث بدائل المشروع الممكنة حيث يجب تحليل البدائل المتاحة للوصول إلى البديل أو اثنين يتم دراسة جدواها.
3. تحديد بشكل إجمالي ما إذا كانت الآثار المحتملة من عمليات الإنتاج المتوقعة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تتماشى مع الحالة البيئية والمعايير الاقتصادية.
4. تقرير مدى قابلية فكرة المشروع استناد إلى المعلومات المتاحة للنجاح.
5. تحديد إذا ما كانت فكرة المشروع مغرية بالشكل الذي يكفي لجذب مستثمرين معنيين.
6. تحديد جوانب المشروع التي تشكل العوامل الحاسمة بالنسبة لدراسة الجدوى وتتطلب بحثا معمقاً من دراسات متخصصة وداعمة (مثل اختبارات تجرى في مصانع تدريبية،استقصاءات في السوق).

[1] د. يحي عبد الغني أبو الفتوح المرجع سبق ذكره، ص 63.

ثالثا:دراسات الجدوى التفصيلية:

يمكن استعراض الخطوط العريضة لمكونات دراسة الجدوى والواردة في دليل دراسات الجدوى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على النحو التالي:[1]

ج_ الخطوط العريضة لدراسات الجدوى:

1. استعراض شامل لجميع الاستنتاجات الأساسية لكل فصل.
2. خلفية المشروع وتاريخه.

- ملاك المشروع أو مموليه.
- تاريخ المشروع .

3. تحليل السوق ومفهوم التسويق.

- تحديد فكرة الأساسية للمشروع وأهدافه وإستراتجيته.
- الطلب والسوق.
- هيكل وخصائص السوق.
- الحجم والطاقات الحالية المقدرة للصناعة.
- الواردات في الماضي و اتجاهاتها في المستقبل الحجم و الأسعار.
- دور الصناعة في الاقتصاد الوطني،والأهداف الوطنية المتصلة بالصناعة مفهوم التسويق،وتوقعات المبيعات،وميزانية التسويق.
- وصف مفهوم التسويق،أهداف وإستراتجيات مختارة.
- المنافسة التي يتوقع أن يواجهها المشروع من المنتجين والموردين الحالين والمحتملين،محليين وأجانب.

[1] د. أبو الفتوح المرجع سبق ذكره ، ص 64 .

- مواقع الأسواق ومجموعة السكان التي تستهدفها المنتجات.

- برنامج المبيعات.

- الإيرادات السنوية المقدرة للمبيعات من المنتجات والمنتجات الثانوية(المحلية والأجنبية).

- التكاليف السنوية المقدرة لترويج المنتجات وتسويقها .

- برنامج الإنتاج اللازم.

- المنتجات الأساسية.

- المنتجات الثانوية.

- النفايات(التكلفة السنوية المقدرة لتصريف النفايات).

4. المداخلات المادية(الاحتياطات التقريبية من المداخلات،وضعها المالي والمحتمل من حيث الإمداد، وتقدير أولى للتكاليف السنوية للمداخلات المادية المحلية و الأجنبية).

- المواد الأولية.

- المواد الصناعية المجهزة.

- المكونات.

- إمدادات المصنع.

- المعدات الاحتياطية، والمنافع (خاصة المتطلبات من القدرة والطاقة).

- المنطقة والموقع والبيئة.

- الاختبار الأولى بما في ذلك، إن أمكن تقدير لتكلفة الأرض.

- تقدير أولى للأثر البيئي.

5. هندسة المشروع:

- تحديد طاقة المصنع الإنتاجية.

- طاقة المصنع الإنتاجية العادية الممكنة.

- العلاقة الكمية بين المبيعات وطاقة المصنع الإنتاجية والمداخلات المادية .

- التكنولوجيا و المعدات:

- التكنولوجيا والعمليات التي يمكن اعتمادها،معروضة من حيث علاقتها بالطاقة الإنتاجية.

- وصف التكنولوجيا وتوقعاتها.

- التأثيرات البيئية للتكنولوجيات.

- تقدير بقريبي لتكاليف التكنولوجيات المحلية و الأجنبية.

- مخطط تقريبي للمعدات المقترحة (مكوناتها الرئيسية).

- معدات الإنتاج والمعدات الأساسية.

- معدات الخدمة.

- قطاع الغيار، التي تبلى بالاستعمال، العدد و الأدوات.

- تقدير تقريبي للتكلفة الاستثمارية للمعدات(المحلية و الأجنبية).

- أشغال الهندسة المدنية، نسرق المباني، وصف موجز لمواد البناء التي تستعمل

6. التنظيم و التكاليف العامة:

- مخطط تنظيمي تقريبي .

- الإدارة العامة.

- الإنتاج

- الإدارة

- المبيعات

- التكاليف المتعلقة بالمصنع.

- التكاليف الإدارية.

- التكاليف المالية.

7. الموارد البشرية:

- الاحتياجات المقدرة من الموارد البشرية، مقسم ة إلى عمال وموظفين والفئات الرئيسية المحلية و الأجنبية.)

- التكاليف السنوية المقدرة للموارد البشرية.

- الجدول الزمني المقترح للتنفيذ.

- التكاليف المقدرة للتنفيذ

8. التحليل المالي و الاستثمار:

- التكاليف الاستثمارية الكلية.

- تقدير تقديري للاحتياجات من رأس المال المتداول.

- الأصول الثابتة المقدرة.

- تمويل المشروع الهيكل المقترح الرأسمال والتمويل المقترح(المحلي والأجنبي)

- تكلفة التمويل

- تكاليف الإنتاج(مع تصنيف بنود التكاليف الهامة إلى تكاليف المواد وتكاليف الموظفين، وتكاليف عامة، وكذلك إلى تكاليف ثابتة، تكاليف متغيرة).

- تقيم مالي يستند إلى القيم المقدرة المذكورة أعلاه.

- فترة الاسترداد.

- المعدل البسيط للعائد.

- معدل العائد الذاتي.

- تقيم اقتصادي وطني (تحليل اقتصادي للتكلفة والعائد)
- اختبارات أولية لما يلي،على سبيل المثال:
  - أثار النقد الأجنبي.
  - القيمة المضافة المتولدة.
  - الكفاءة المطلقة.
  - الحماية الفعلية.
  - الآثار على العمالة.
- تحديد التشوهات الهامة في أسعار السوق (النقد الأجنبي الأيدي العاملة رأسمال).
- التنوع الصناعي الاقتصادي،تقدير أثر إيجاد فرص عمل.

و يتم بدراسات الجدوى التفصيلية في حالة ما إذا أسفرت دراسات الجدوى التمهيدية عن مؤشرات مبدئية لصلاحية المشروع.

ويسعى هذا النوع من الدراسات إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

1. إعطاء مبررات مقنعة لصاحب العلاقة بالمشروع، من أن تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع له ما يبرره من حيث مستوى الطلب،المتوقع على مخرجات المشروع في الأمد المتطور، و هو ما تدل على دراسة السوق بكل أبعادها المتطورة وغير المتطورة.
2. التدليل بأن الموقع المختار للمشروع،هو الموقع الأمثل من بين المواقع البديلة الأخرى المتوافرة في الدَّولة أو الإقليم .

[1] د . محمد سليمان هدى ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية لشركات الملاحة و الموانئ البحرية والترسانات،دار الجامعات المصرفية،الإسكندرية،1922 ،ص405.

3. التَّأكيد على أنَ الفن الإنتاجي أو الفنون الإنتاجية المختارة في تصميم المشروع هي المثلى من حيث ملاءمتها لمستوى المهارات الفنية والإقليمية السائدة في الدَّولة ،وتتلاءم مع طبيعة المواد و المداخلات المتوافرة في السوق المحلية،أو يمكن توفيرها ببدائل اقتصادية، بالإضافة إلى أهمية توافق الفنون الإنتاجية ومستوى التعقيد التقني المختار للمشروع مع أهداف و أفضليات الدَّولة أو خطة التنمية الاقتصادية من حيث اختيار تقنية كثيفة رأس المال أم كثيفة العمالة.

4. إقناع المستثمر أو المستثمرين(قطاع خاص،أو قطاع عام أو مختلط)وطني أو أجنبي بأن عائد الاستثمار مجدي اقتصاديا، ويستحق التضحية بالأموال من أجل بناء المشروع المقترح الذي يمثل الفرصة الاستثمارية المثلى في الوقت الرَّاهن.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر مشكلة التنمية الصناعية من أهم مشاكل العالم عام ودول العالم الثالث خاصة،وحتى تستطيع هذه الدُول تحقيق تنمية شاملة وحقيقة يجب أن تتوفر على مستلزمات منها رأسمال الضروري للإست ثمار،وإجراء دراسة فنية شاملة لكل الجوانب ،منها السوقية و التمويلية و التنظيمية،وذلك بعملية التَّصنيع من حيث الجديد أو التوسيع القائم ، و كذلك تحديد تكاليف كل وحدة و طاقة إنتاجها .

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي و السياسة الاقتصادية.

تمهيد:

يجمع كل الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يعني زيادة إنتاج السلع و الخدمات من سنة لأخرى، و يتحدث دارسو الدورات الاقتصادية عن تسارع أو تراجع النمو لتمييز سنة مقارنة بأخرى، في حين أن اقتصاديين آخرين يتحفّظون على ذلك في إشارة منهم إلى مستوى الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي. بالمقابل حظيت هذه الظاهرة بالكثير من الدراسة و التحليل، و بعد حسم الجدل حول مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد أضحى الاهتمام منصبّا على دور السياسات الاقتصادية التي تمارسها الحكومات في تعزيز النمو الاقتصادي و جعله مستمرا، خصوصا بعد أن أثبتت الدراسات النظرية و التجريبية قدرته على امتصاص البطالة و كونه شرطا للتنمية في البلدان المتخلفة.

على ضوء ما سبق تبرز لنا جوانب الدراسة التي سنتناولها في هذا الفصل و الذي سنحاول من خلاله الإحاطة النظرية بشقيّ الدراسة: النمو الاقتصادي و السياسة الاقتصادية على أن نعمل على الربط في آخر عنصر من هذا الفصل بينهما عند الحديث عن سياسات النمو الاقتصادي. إذ سنبدأ أولّا بمحاولة إيجاد تعريف موحّد للنمو الاقتصادي يرتضيه الجميع من حيث كونه يعني الارتفاع الكمي في السلع و الخدمات المنتجة، كما يترجم تحسّن مستوى الدخل الفردي الحقيقي للسكان، و من ثم نتساءل عن المصادر التي تولّد النمو الاقتصادي سواء مصادر تكلمت عنها النظريات الاقتصادية أو أخرى أقرتها التجريبية.

كما سيتم الحديث عن أهداف و كذا أدوات السياسة الاقتصادية بعد تعريفها، بالإضافة إلى الإشارة إلى العراقيل التي تحول دون تطبيقها أو تحقيقها لأهدافها و في مقدمتها النمو الاقتصادي .كما سنختم الفصل بالحديث عن السياسات الاقتصادية التي تكون في صالح النمو الاقتصادي مع الفصل بين حالتي الدول المتقدمة و المتخلفة.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي و التنمية.

إذا كان مصطلح نمو يستخدم عادة لإبرازه تطور ظاهرة ما في الأجل القصير، فإن الاقتصاديين ستخدمون هذا المصطلح للتعبير عن ارتفاع الإنتاج في الأجل الطويل، و بفضل الدراسات التي أجراها الباحثون فإننا نتوفر اليوم على بنك للمعلومات حول نمو الاقتصادي في مناطق و دول مختلفة من العالم. و هو ما يسمح لنا مقارنات هامة جغرافيا و زمنيا.

إن الحديث عن النمو الاقتصادي يستلزم تحديد مؤشراته و كذا مختلف العوامل المفسرة له، كما أن تحليل هذه الظاهرة يقودنا إلى دراسة جوانبها الديمغرافية، التقنية، المؤسساتية و الاجتماعية. بالإضافة إلى أن ملاحظة عدم انتظام معدل النمو يسمح لنا بالتكلم عن الاضطرابات، الدورات و الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو اللاقتصادي وقياسه.

وردت بهذا الشأن عدة تعار يف، فقد عرفه الاقتصادي{فرنسوا بيرو François Perroux (1987 / 1903} على أنه: " **الارتفاع المستمر خلال فترة أو فترات زمنية طويلة للناتج الإجمالي الصافي الحقيقي، و كل فترة تحتوي على مجموعة من الدورات تدوم إلى 05 سنوات**".[1]

يعرف كذلك على أنه: " **زيادة حجم إنتاج السلع و الخدمات من سنة لأخرى**".[2]

يعرف كذلك على **أنه" التطور الذي من خلاله ينموا إنتاج السلع و الخدمات عن كل فرد عبر الزمن**".[3]

[1] Eric Bosserelle, Dynamique économique-Croissance, Crise, Cycles (Gualino Editeur, Paris, 2004), P30

[2] Jean olivier hairault, la croissance: théories et régularités empiriques (économisa, paris, 2004), p2. 3

[3] مراد ناصر، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق**، (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص40.

المطلب الثاني:تعريف النمو الاقتصادي

إذن يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال فترة زمنية طويلة و تعد خاصية أساسية في اقتصاديات الدول المتطوّرة ابتداء من منتصف القرن 18، أما في الأجل القصير و المتوسط فالاقتصاديون يستخدمون مصطلح رواج (**Expansion**) و الذي يعبّر عن مرحلة نمو في الدّورة الاقتصادية، و التي يقابلها انكماش (**Récession**) حيث يعتبر نموا و لكن بوتيرة متناقصة، فهو دوما موجب.

أمّا الرّكود(**Dépression**) فيعني تراجع الإنتاج و يصبح معدل النّمو الاقتصادي سالبا هذه المرة.

المطلب الثالث: مصطلحات مرافقة للنمو الاقتصادي:

يتضح مما سبق بأن هناك عدة مصطلحات و مفاهيم مرافقة للنمو الاقتصادي، قد تتشابه في دلالاتها معه، غير أنه هناك فروقات بينه و بينها يجب الإشارة إليها:

❖ **الرّواج و النمو الاقتصادي (Expansion et croissance économique):**

الرواج يمثل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، يعبر عن ارتفاع الإنتاج في الأجل القصير، فهي ظاهرة ظرفية تؤدي في الاتجاه المعاكس إلى الانكماش(**Récession**)، أي تراجع الإنتاج في الأجل القصير، بيد أن النمو الاقتصادي يحدث في الأجل الطويل.

❖ **النمو الاقتصادي المحتمل "الكامن" (La croissance économique potentielle):**

يعبر عن الفرق بين النمو الاقتصادي المحقق و ذلك الذي كان بالإمكان الحصول عليه عن طريق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، بدون تأثير على الجهاز الإنتاجي.[1]

[1] Jean Olivier hairault, op.cit, p 491

في تقدير مستوى النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الأساسية في الاقتصاد، و تشمل: المعرفة التقنية، رصيد الاقتصاد من رأس المال، الموارد الطبيعية، مستوى و نوعية المهارات و كذا تكوين القوى العاملة.[1]

يمكن تعريفه أيضا على أنه أقصى نمو يمكن تحقيقه مع تضخم مستقر [2]، في الأجل الطويل هذا النوع من النمو يكون مقيدا بنمو الفئة النشطة، التطور التقني، و كذا رأس المال الذي يكون بدوره قد تراكم و يأتي ليعدل الاحتياجات من اليد العاملة و التكنولوجيا، أما في الأجلين القصير و المتوسط فيمكن تحسين مستواه مؤقتا بالرفع من معدل الاستثمار و "معدل التشغيل"، فارتفاع الجيد الاستثماري أو ارتفاع معدل استخدام التجهيزات، انخفاض البطالة الهيكلية أو ارتفاع معدلات النشاط بإمكانها أن ترفع من النمو المحتمل إلى مستوى أعلى من وتيرة ارتفاعه في الأجل الطويل، غير أن هذه التغيرات لا يمكن أن تدوم طويلا، فهي ترفع مؤقّتا من حجم الإنتاج و لكن ليس من وتيرة نموّه، إذن يمكن القول أن النمو المحتمل هو النمو الذي بالإمكان الحفاظ عليه دون مخاطر وجود ضغوط تضخمية، قد تكون أكثر من النمو المحتمل تحقيقه، و يعبّر عن الفرق بين النّمو الاقتصادي المحتمل و النمو الفعلي بـ: "**فجوة أوكن** OKUN " و التي تعطى كما يلي:[3]

فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن – الناتج المحلي الخام الفعلي.

[1] سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية: دراسات في الاقتصاد التطبيقي1، (الكويت: وكالة المطبوعات،1987)، 145.

[2] Sébastien Doisny, La croissance Potentielle de L'économie Française : Une évaluation, Revue économique, Vol 53, N03, Mai 2002, p 612.

-معدل الاستثمار: حصة الاستثمار إلى مجموع القيم المضافة.

-معدل التشغيل: عدد العمال إلى مجموع الفئة النشطة.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص37.

❖ **النمو الاقتصادي الموسع و المكثف (la croissance Intensive et Extensive):**

في بعض الأحيان نميّز بين شكلين للنّمو: " النمو **الموسّع** Extensive"و هو راجع إلى الارتفاع الكمّي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية(عمل/ رأس المال)، أما الثاني" النّمو المكثف Intensive" فهو ناتج عن ارتفاع الإنتاجيّة: إنتاجيّة العمل و إنتاجيّة رأس المال باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، فهي مستغلة و مسيرة بصورة أحسن، تنظيم العمل أيضا تم تحسينه، و اليد العاملة أضحت مؤهلة، و هو ما يسمح بارتفاع حجم الإنتاج بوتيرة أسرع من حجم وسائل الإنتاج المستخدمة، هذا النوع من النّمو ساد ابتداء من القرن العشرين و أدّى إلى ارتفاع حقيقي في مستوى الدخل الفردي، بيد أن النّمو الموسّع يترج في شكل زيادة التشغيل، هذا النوع من النمو كاف سائدا خلال قرون من الزمن و لكن لم يؤدّ أبدا إلى تحسن محسوس في مستوى معيشة السكان.

❖ **النمو المتوازن و غير المتوازن(La croissance équilibrée et déséquilibrée):**

النمو **المتوازن** هو نوع من النّمو يحترم التّوازنات الكبرى: بمعنى توازن الأسعار(التحكم في التضخم)، توازن سوق العمل (لا بطالة)، توازن خارجي(تغطية الصادرات للواردات)، توازن ميزاني (الإيرادات الجبائية تغطى النفقات العمومية)؛ و بالمقابل فإن **النّمو غير المتوازن** يكون مصحوبا ببطالة، تضخم، عجز ميزانية و كذا في ميزان المدفوعات...الخ. [1]غير أن مقاربة التوازن تختلف باختلاف التيارات الفكرية؛ فالكينزيون لا يفرّقون بين النمو المتوازن و أي وضعية أخرى للنّمو؛ و النيوكلاسيك على عكسهم يعتبرون أن وجود وضعية غير توازنية للنموّ يكون مرتبطا بتدخل أعوان مشوشين (Agents Perturbateurs) مثل: (دولة، مؤسسات كبرى، نقابات..الخ).

[1] Eric Bosserelle, op.cit, p32.

❖ النمو الداخلي (La croissance endogène):

ليس شكلا للنموّ و لكنها نظريّة تبرز الدّور الإيجابي لـ: رأس المال البشري، الكفاءة الإنتاجية، الهياكل القاعدية، رأس المال التقني...الخ على النمو الاقتصادي.

فالنّمو الاقتصادي بدل أن يتحدّد بطريقة خارجيّة، فإنّه فيظل هذه النظرية يتعلق أساسا بمدى توجه الأعوان الاقتصاديين نحو الاستثمار في سلع التّجهيز، بناء هياكل قاعديّة، الإنفاق على البحث و التّطوير أو حتى التربية، هو نموّ داخلي من حيث كونه مرتبط بالسّلوكيات التي يفترض أنيا تتسم بالرّشادة و العقلانية.[1]

أيضا يكون نموّ النّاتج مرتبطا بعدد السّلع الوسيطة(وسائل الإنتاج) و التيّ يعتبر نموها دالّة لمخزون رأس المال البشري المتخصّص في نشاطات البحث، كما أن نموّ النّاتج يكون مرتبطا بكميّة و جودة هذه السّلع الوسيطة، و التّي تحسينها يتطلّب إرساء نظام اليد الخلاق(**Destruction Créatrice**) فالسّلع الجديدة تعوّض السّمع القديمة، و هو ما يسمح للمؤسسات بالاستفادة من ريع الاحتكار لهذه السّلع الجديدة و بالتّالي تحقيق نموّ اقتصادي .كما أن سياسات النموّ عليها أن توفّر هياكل تسمح بترقية روح المبادرة، و توفير هيئات و قواعد بإمكانها تدعيم النّمو الاقتصادي داخليا .

❖ النّمو والتنمية الاقتصادية (Croissance et Développement économique):

إن النّمو الاقتصادي لا يستوي مع التنمية، ذلك أنه في حين يتمثل النمو الاقتصادي في مجرّد الزيادة في الدخل الفردي لا تتوافر للتنمية ما لم تكن تلك الزيادة مصحوبة بتغيرات بالغة المدى في الأبنية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية. إذن يمكن القول بأن التنمية هي نموّ يكون مصحوبا بتغييرات هيكلية تحدث في المجتمع، و التي من مظاهرها على سبيل المثال: ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل

[1] Jean – Luc Gaffard, Croissance et cycles, Cahiers Français 323, Novembre-Décembre 2004, la Documentation française, p5

الوطني،تحسن الظروف الاجتماعية للسكان....الخ، التنمية الاقتصادية تتضمن تحسن الجانب الاجتماعي بالضرورة.

❖ النّمو و التّطور الاقتصادي(Croissance et Progrès économique):

رأينا سابقا أنه على عكس النّمو الذي يعبر عن أنّه الارتفاع الكمي للنشاط الاقتصادي؛ فإن التنمية تترجم بتغييرات هيكلية تحدث داخل المجتمع و ترافق التحولات الاقتصادية. بيد أنّه لا يجب الخلط بين النّمو و التّطور الاقتصادي، فالتطور الاقتصادي يمكن تحليله من خلال ثلاث جوانب:[1]

- التطور التقني المرتبط بالاختراعات التي يسمح تطبيقها بالتطور الاقتصادي.
- التطور الاجتماعي يترجم بتوزيع أكثر عدالة لثمار النمو الاقتصادي.
- التطور الاقتصادي يرتكز على الإنتاج أكثر بتكلفة أقل.

إذن يمكن النظر إليه على أنّه تطور أو تحسّن في مستوى الرفاهية سواء الفردية أم الجماعية، كما يستوجب توفير نظام طويل الأجل يسمح الدخل الفردي، تحسين الوضعية الصحية للسكان...الخ. تجدر الإشارة فقط إلى أنّه من الطّبيعي أن يؤديّ النمو و التنمية الاقتصادية إلى تطور اقتصادي.

❖ النّمو و الدورة الاقتصادية (croissance et cycle économique):

ابتداء من الثورة الصناعية بدأت تظهر الأزمات الاقتصادية، لذلك عرف النمو الاقتصادي تطورات حساسة للغاية، و التحليل المعمق لهذا النمو يظهر تغيره بطريقة غير منتظمة. و لا يمكن التكلم عن العامل الدوري (le caractère cyclique) في هذه المرحلة لأن النظام الرأسمالي كان في بداية تطوّره و لم تظهر بعد خاصية الدّورية في النشاط الاقتصادي، و يمكن إظهار مراحل الدورة الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

[1] Tiré du site internet :http:/209.85.129.132/search؟q=cache :6bgC-RGVt-EJ : tahero.ifrance.com, consulté le 15/10/2009

الشكل رقم2: مراحل الدورة الاقتصادية.

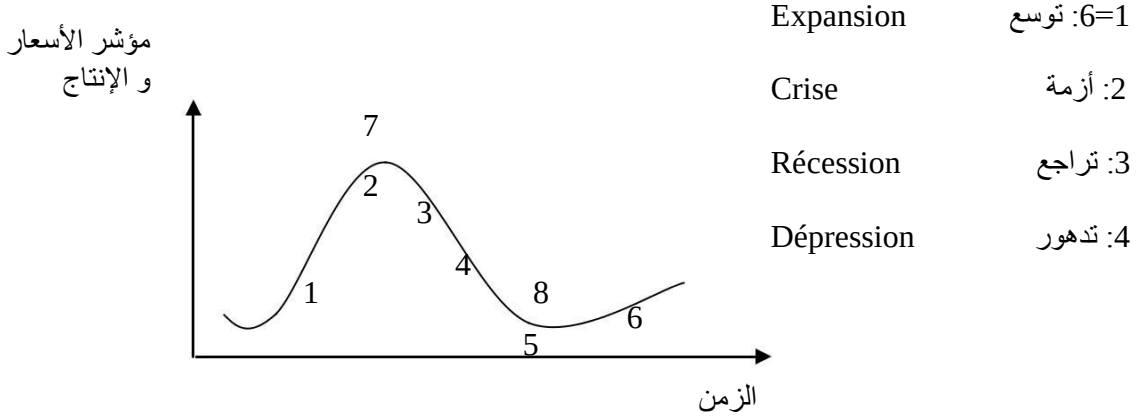

Source: Eric Bosserelle, op.cit, p179

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه، يتضح أن الاقتصاد الوطني يدخل مرحلة الرّواج بمعنى ارتفاع مهم في النتائج الوطني (نمو اقتصادي)، و هو ما يضمن له مكانة هامة في السوق الدولية و كذا تحسن محسوس في المستوى المتوسط لمعيشة السكان. غير أن ظهور البطالة أو فروقات جهويّة في التنمية أو حتّى ارتفاعات في الأسعار يعتبر شاهدا على الصّعوبات التي يعرفها الاقتصاد في الوقت الحاضر لضمان نمو متوازن و منتظم مستقبلا. غير أن هذه المرحلة سرعان ما تزول عندما تبدأ تظهر بوادر الأزمة الاقتصادية، حيث و في الماضي القريب(1810-1914) تم تسجيل 13 أزمة، و هو ما يبرز عدم انتظام في الدورة، و بذلك يمكننا القول أن مدة الدورة (رواج-أزمة) تستغرق في المتوسط ثماني سنوات و نصف.[1]

[1] G.Dufort, A.Gouault, Economies Générale (Foucher, Paris, 1984), P357.

ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الاضطرابات أقل حدة في الدورة الاقتصادية. و هو ما سمح بإبراز الفرو قا ت بين المرحلة الركود(**La Dépression**) و هي أزمة كبيرة و مرحلة الانكماش (**la Récession**)و هي أزمة صغيرة مدتها قصيرة، يلحظ خلالها انخفاض طفيف في الإنتاج و أيضا تراجع بسيط في وتيرة النّمو الاقتصادي .كما يمكن القول بأن الارتفاعات و الانخفاضات المسجّلة حول معدلات النّمو الاقتصادي هي التي تسمح بتمييز مراحل الدورة الاقتصادية، فمرحلة الرّواج ترافقها مخاطر الأزمة، و مرحلة الانكماش تصاحبها بوادر الان

❖ النّمو و الأزمة الاقتصادية(Croissance et Crise économique):

الأزمة هي لحظة من الدورة الاقتصادية، تعني بمعناها الضيق تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض كمية السلع و الخدمات المنتجة، أما بمعناها الشائع فإن الأزمة مضادة للنمو، و في بعض الأحيان تراجع بسيط للنشاط الاقتصادي يطلق عليه أزمة و ذلك إذا كان له آثار سلبية على العمالة في سوق العمل. في الأجل القصير- يتحدث الاقتصاديون عن أزمة اقتصادية إذا تراجع النشاط الاقتصادي على الأقل خلال ثلاثيين متتاليين من السنة.[1] فالأزمة الاقتصادية إذن هي نقطة التحول من مرحلة الرواج إلى مرحلة الانكماش أو حتى الركود.

-لأجل القصير: بضعة أشهر، سنة إلى غاية سنتين.

[1] Banque De Ressources Interactives en Sciences économiques et sociales, tiré du site internet www.Brises.Org, consulté le 15/10/2009

المبحث الثاني: المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي:

المطلب الأول:مصادر الأساسية للنمو الإقتصادي.

من التقليدي الحديث عن عاملين أساسين: العمل و رأس المال، و الذي يضاف إليهما عامل الأرض أو الموارد الطبيعية بصفة أوسع، بالإضافة إلى ضرورة التوفر على مخزون معرفي معين، و هو ما يعني وجود 4 عوامل أساسية للنمو سنعالجها فيما يأتي ذكره.

أ – رأس المال البشري:

السكان يشكلون بالطبع العامل الأساسي لكل عملية إنتاجية و بالتالي للنمو الاقتصادي. كما يعتبر العامل الذي تتميز به الدول عن بعضها البعض، الجوانب الكمية و خاصة النوعية هي التي تفسر الفروقات بين معدلات النمو و مستويات المعيشة.

يتعلق الأمر بالوسائل البشرية التي تستخدم في العملية الإنتاجية، فالعمل يجب تكييفه وفقا للطلب كما و نوعا، العمل البشري يعتبر أول عامل النمو الاقتصادي. بينما جودة العمل في الوقت الحالي أهم من كميته، و هو ما يمكن تفسيره لأن التكوين يؤدي إلى تحسن الإنتاجية، المبادرة و الابتكار، فالآلات المعقدة لا يمكن التحكم فيها إلا من طرف أشخاص مؤهلين، و هو ما يدعونا إلى الحديث عن رأس المال البشري.

انطلقت دراسات حديثة حول النمو من فرضية أن التكوين و التجربة لدى اليد العاملة تمثل شكلا من رأس المال البشري. فمن جهة يمكننا التأكيد أن رأس المال البشري يعرف ظاهرة تناقص الغلة، ذلك أن اليد العاملة الأكثر تكوينا و تأهيلا تستفيد من مدا خيل مرتفعة في الأجل الطويل، و من جهة أخرى الاستثمار في شكل رأس مال بشري (الإنفاق على التعليم و التكوين مثلا) يمكن أن يكون له أثر أكثر ديمومة على عملية النمو، وذلك إذا المستوى العالي للمهارات و للتكوين يتماشى في نفس الوقت مع تكثيف نشاطات البحث

والتطوير، و كذا تسريع التطور التكنولوجي، أو إذا كان تبني تكنولوجيات حديثة أمرا ميسرا مع توفر يد عاملة عالية التأهيل.[1]

يقاس رأس المال البشري عادة في المتوسط بالمدة المتوسطة لتمدرس الفئة النشطة. و التي ترتكز بدورها على مستويات التكوين المحققة. و ذلك تحت فرضية أن عدد سنوات التمدرس يعتبر مؤشرا على مستوى تكويني معين. يتشكل من التركيبية الاجتماعية للعائلة، التربية و التكوين، كما يتضمن أيضا رأس المال الصحي للأفراد.[2]

ب- تراكم رأس المال المادي:

إن أهمية رأس المال المادي و كذا تراكمه خلال عملية النمو لا يمكن الفصل بينهما، و يمكن تقسيمه إلى رأس المال التقني، و يتعلق بمجموع وسائل الإنتاج (عقارات، تجهيزات، وسائل...الخ) و كذا رأس المال النقدي و يتعلق بالوسائل المالية التي تسمح بالحيازة على وسائل الإنتاج.

رأس المال يتم استخدامه بالتكامل مع اليد العاملة للقيام ببعض التقنيات الإنتاجية، و هو ما يجعلنا نختار بين عدة فنون إنتاجية، و التي تختلف في درجة استخدامها للروج (يد عاملة/ رأس المال). حيث و في كل لحظة يجب الأخذ بالحسبان معدلات الأجور و كذا معدلات الفائدة في اختيار التقنية التي يتم الإنتاج من خلالها.*

[1] Andrea Bassanini et Stefano Scarpetta, Les Moteurs de La croissance dans les pays de l'OCDE : Analyse empirique sur des données de Panel, revue économique de l'OCDE, N° 33,2001/ , p13. 20.

[2] Habib Benbayer, les nouveaux développements de la théorie de la croissance, cahier du CREAD, n°41, 3ème trimestre, 1997, p15-16.

* إذا كان معدل الأجور أكبر من معدل الفائدة: نختار فنا إنتاجيا كثيف رأس المال.

* إذا كان معدل الأجور أقل من معدل الفائدة: نختار فن إنتاجي كثيف العمل.

** عوائد الغلة المتناقصة: زيادة أحد عوامل الإنتاج بكميةλ تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي بكمية أقل منλ< .

عوائد الغلة الثابتة: زيادة أحد عوامل الإنتاج بكميةλ تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي بنفس الكمية λ.

عوائد الغلة المتزايدة: زيادة أحد عوامل الإنتاج بكميةλ تؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي بكمية أكبر منλ> .

معدل تراكم رأس المال المادي هو من المحددات الأساسية لمستوى الإنتاج الفردي الحقيقي، غير أن آثاره على النمو الاقتصادي لا تتسم بالديمومة بسبب عوائده المتناقصة. ** و هو ما يستدعي إدماج التطور التقني في رأس المال الجديد، [1] و الشيء الذي يسمح بتراكم رأس المال المادي هو استثمار، و الذي في مقاربتنا يجب النظر إليه على أنه متغيرة كلية، و هو ما يسمح لنا بحساب معدل الاستثمار لاقتصاد ما و ربطه بالنمو الاقتصادي.

ج – التطور التقني:

بالنسبة للبشرية جمعاء و ليس بلد على حدى، النمو الاقتصادي لا يمكن فصله عن التطور التقني، فهو الذي يسمح لنفس الحجم من الفئة النشطة أن تنتج كمية أكبر من السلع و الخدمات و في نفس الحجم الزمني، كما أنه يسمح بتقديم سلع جديدة تشبع بطريقة مختلفة الحاجات القديمة، كما تشبع حاجات جديدة لدى الفرد و هو عامل لا يمكن أن يكون متاحا إلا عبر تطوير المعارف سواء علمية أو تقنيات تطبيقية.[2]

يمكن تحليل التطور التقني على أنه نتيجة استثمار أدى إلى اكتشاف طريقة جديدة في الإنتاج أو منتوج جديد مرتبط بالابتكار، التطور التقني يمكن أن يظهر على أنه مصدر للتطور الاقتصادي لأنه يساهم في تحسين ظروف معيشة الأفراد، تخفيض مخاطر العمل و إشباع أفضل للحاجات الفردية و الجماعية، إذن يمكن تعريف التطور التقني على أنه ارتفاع في مخزون المعارف التي تجعل عوامل الإنتاج أكثر فعالية، و هو عملية ديناميكية تتم عبر ثلاثة مراحل.[3]

- **الاختراع** (L'invention): و الذي يمكن النظر إليه على أنه خلق لمعارف جديدة.
- **الابتكار** (L'innovation): يتمثل في تطبيق المعارف الجديدة في عملية الإنتاج.
- **الانتشار** (La Diffusion): تترجم عملية تبني الابتكارات على عدة مستويات.

[1] Andrea Bassanini et Stefano Scarpetta, op.cit, p12
[2] Pierre Maillet, La Croissance économique (Presse Universitaire De France, Paris, 1988), p45.
[3] Jean Olivier hairault, op.cit, p15

و تجدر الإشارة فقط إلى أن ليس كل اختراع يؤدي إلى ابتكار إلا إذا تعلق الأمر بطرح منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة، و يمكن إبراز المسار الرابط بين التطور التقني و النمو الاقتصادي من خلال الشكل(02):

الشكل رقم (3): المسار تطور تقني، نمو اقتصادي.

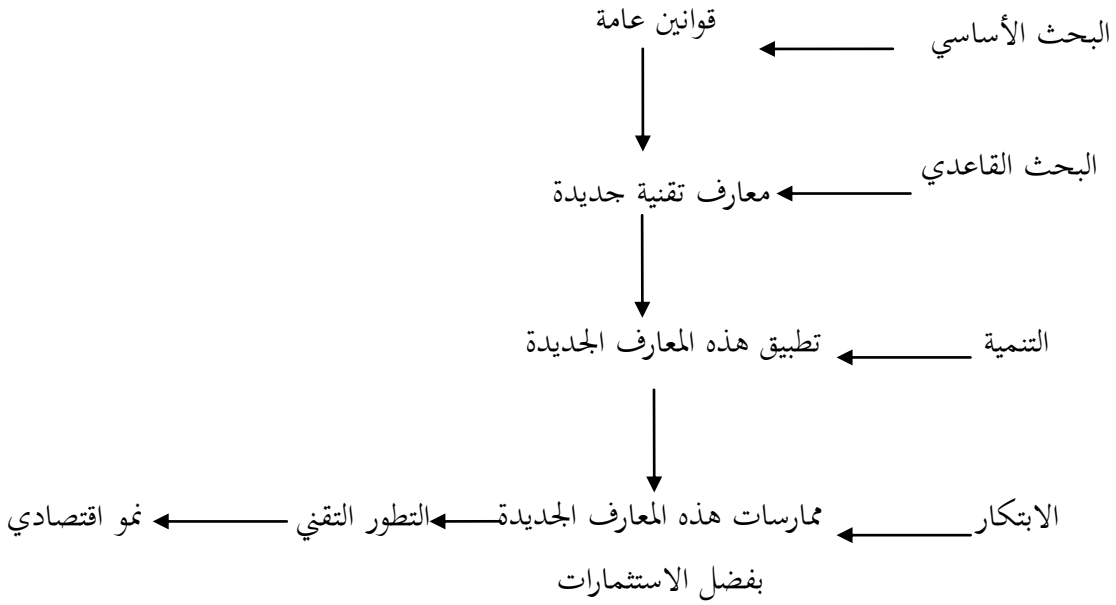

Source : Pierre Maillet, op.cit, P45

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه، يتضح لنا أن بداية التطور التقني هي البحث الأساسي، و الذي عادة ما تتكفل به الحكومات في الاقتصاد نظرا لتكلفة المرتفعة، تنتج عنه قوانين عامة يحولها البحث القاعدي إلى معارف و تقنيات جديدة يؤدي تطبيقها إلى تطور تقني يحدث نموا في هذا الاقتصاد. غير أن الابتكارات عادة ليست موضوع تبادل في السوق و من ثم ليس لها سعر، و هو ما لا يسمح لنا بقياس التطور التقني فنلجأ إلى استخدام قياسات غير مباشرة مرتبطة بنفقات البحث و التطوير مثلا، أو حتى عدد براءات الاختراع المسجلة، إن كفاءة العناصر السابقة(رأس المال البشري، تراكم رأس المال المادي، التطور التقني) و مدى مساهمتها في تحقيق عملية الإنتاج هو المصطلح عليه باسم الإنتاجية:

❖ **الإنتاجية:** إن نمو الإنتاجية هو المصدر الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة المتوسطة للسكان. تعد المصدر الوحيد لتوليد الموارد الإضافية اللازمة لإجراء التحسينات المطلوبة في ظروف البيئة و نوعية الحياة في كافة المجالات.[1]

محددات الإنتاجية: يمكن الحديث عن ثلاثة محددات:

❖ **رأس المال المادي:** بقدر ما تكون المباني و التجهيزات المستخدمة في الإنتاج متطورة، بقدر ما ترتفع إنتاجية العمال.

❖ **رأس المال البشري:** بقدر ما يكون العمال مكونين بقدر ما ينتجون أحسن.

❖ **الكفاءة التكنولوجية:** بقدر ما تكون التكنولوجيات التي يستخدمها العمال متطورة، ترتفع إنتاجيتهم.

توجد عدة طرق لقياس الإنتاجية، يمكن تلخيصها في الجدول أدناه (الجدول رقم01).

الجدول رقم 01: نظرة شاملة حول مختلف الطرق المستخدمة لقياس الإنتاجية:

البيان	نوع عامل الإنتاج المستخدم		
طريقة قياس الإنتاج	رأس المال	عمل	عمل و رأس المال
مفهوم الإنتاج الخام	إنتاجية رأس المال (على أساس الإنتاج الخام)	إنتاجية العمل (على أساس الإنتاج الخام)	إنتاجية متعددة العوامل للعمل و رأس المال PMF
مفهوم القيمة المضافة	إنتاجية رأس المال (على أساس القيمة المضافة)	إنتاجية العمل (على أساس القيمة المضافة)	PMF للعمل و رأس المال على أساس القيمة المضافة
	طريقة قياس الإنتاجية على أساس عامل واحد		طريقة قياس الإنتاجية على أساس عدة عوامل

الإنتاجية متعددة العوامل PMF KLEMS

[1] مارتن نيل بايلي، جاري بيرتلس، روبرت إليتان، ترجمة محمد فتحي صقر، النمو مع المساواة- هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم(مصر: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2000م)، ص31.

Source: Paul Schreyer et Dirk Pilat, mesurer la productivité, revue économique de l'OCDE, N°33, 2001/II, p139.

من خلال ملاحظة الجدول يتضح لنا وجود عدة طرق لقياس الإنتاجية، سواء كانت إنتاجية عامل واحد أو عدة عوامل، غير أن الإحصائية الأكثر استخداما هي إنتاجية العمل على أساس القيمة المضافة، متبوعة بـ PMF. رأس المال-عمل و من ثمKLEMS PMF.

إن قياس أثر التغيرات في عوامل الإنتاج و كذا قياس مساهمة كل عامل في تحقيق النمو الاقتصادي، تظهر أنه حتى إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات النوعية التي تحدث لكل عوامل الإنتاج، يبقى جزء من النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره، و هو ما يدفعنا إلى البحث عن عوامل أخرى قد تفسره.

المطلب الثاني:مصادر أخرى للنمو الاقتصادي:

إن العوامل السّابقة الذّكر لا يمكن لها أن تُأتي أُكلها إذا لم تتوفر لها مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في النّقاط التّالية[1]:

أ – الابتكار:

فالتّطوّر التقني مثلا لا يتأتّى إلاّ من خلال توفرّ إرادة الابتكار، فالمعرفة العلميّة غير كافية، إذ أنّ الابتكار هو فعل إيجابي يتطلب جهدا، كما تترتّب عليه مخاطر، و لا يكون إلا من قبل أشخاص يملكون" حسّ المقاولة " L'esprit Entrepreneuriale * بمفهوم شومبيتر . Schumpeter فهم من يبادر إلى تطبيق هذه المعارف العلميّة بغية تحسين ظروف معيشة السّكان، كما يتطلّب الأمر تسويق هذه الأفكار و تعميمها على بقيّة المجتمع حتّى يستفيد الاقتصاد منها.

[1] P. Maillet, op.cit, p63-78.

* نتكلم هنا على المقاول: و هو الذي يحمل فكرة المشروع الجديد، لديه الرغبة في مزج عناصر الإنتاج للقيام بالعملية الإنتاجية بمفهوم Schumpeter ، أنظر في هذا البيان: Christian lebas, l'innovation dans la théorie économique, Cahiers Français 323, La documentation française, novembre-décembre 2004, p37-41.

ب- المحيط السّوسيولوجي، الاقتصادي و الإطار المؤسّساتي:

لا يمكن تحقيق نموّ اقتصادي إلاّ إذا كان أفراد المجتمع يُبدون رغبة كافية في تحقيق النّمو، أي بشرط توفّر أفراد ديناميكيين من المجتمع يدفعون إلى التّغيير** و إذا كاف بقيّة أفراد المجتمع يقبلون هذا التّغيير، تغيير مهنهم، أماكن عملهم، ففاتورة النّمو تقتضي أيضا قبول التّغيير، و هو ما يفسّر بقدر كبير الفر وقات المشاهدة بين الدول في معدّلات النّمو، كما يتطلب ضرورة توفّر نظام حماية اجتماعية من شأنه التقليل من هذه التكاليف، إذ أنّه من المهم التوفيق بين ارتفاع الفعّالية الاقتصاديّة النّاتجة عن استغلال كل الطرق الإنتاجيّة الجديدة، من جهة ، و تقليص التكاليف الاجتماعية لتغيير من جهة أخرى .و يمكن إضافة إلى ما سبق مسألة إجبار المؤسسات على قبول هذا التغيير و ذلك عبر توفير محيط تنافسي، و هو أمر يقع على عاتق السلطات العمومية، و أخيرا يمكن الحديث أيضا عن عامل المحيط الاقتصادي، و الذي بإمكانه تحفيز النمو و ذلك من خلال توفر عاملين:[1]

- **حجم و توجيه الادخار** : فالاستثمار يتطلّب جهدا جادّا يمول عبر الادخار الوطني .فيجب إذن تشجيع الادخار و توجيه نحو الاستثمار المنتج، و بالتّالي تحقيق نموّ اقتصادي.
- **ميكانزم الأسعار** : عامل الأسعار مهم جدّا للنمو الاقتصادي، فعلى أساس الأسعار تختار المؤسّسات السّلع التّي تقوم بإنتاجها و كذا التّقنيّات التي تستخدمها، فالاستخدام الجيّد لعوامل الإنتاج في الاقتصاد لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا كانت الأسعار تؤدي إلى قرارات صحيحة؛ بمعنى أنّها تعكس جيّدا تكاليف الإنتاج، كما أن تطوّرها يمكن التّنبّؤ به.إلى جانب المنافسة، أو بمعنى أوسع السّير الأحسن للأسواق هو الذّي يسمح بتحقيق هذا الشّرط .الشّرط الثّاني هو أن الأسعار النّسبية يمكن أن تتغيّر مع استقرار المستوى العام للأسعار، ففي ظل سيادة جوّ من التضخم تُخفض الحسابات الاقتصاديّة، و هو ما يقلص من الفعاليّة الاقتصاديّة و بالتالي النّمو الاقتصادي.

** متشبعين بـ"حس المقاولة"، يقررون مواجهة المخاطر، يقررون إعداد توليفات جديدة من الإنتاج، لا يرضون باستخدام أساليب الماضي و لكن يحبذون الابتكار و لو تطلب الأمر محاربة العناصر للتغيير الذي سيغير من عاداتهم.

ب- سياسة النمو و التّنمية:

يمكن تحقيق التّنمية إذا ما احترمنا معايير معيّنة تسمح بتفادي نقص الإنتاج و كذا سوء تشغيل عوامله، و يمكن الحديث عن:

- **وضوح التنمية بين مختلف المناطق:** التوازن الجهوي مطلوب و لكنه أمر صعب تحقيقه لأن أصحاب المؤسسات يتمركزون حيث يتواجد الموردون، يد عاملة بكميات كبيرة و مؤهلة، باختصار ظروف عمل مواتية.
- **وضوح بين مستويات النشاط في مختلف القطاعات:** بمعنى أن الطاقة الإنتاجية لكل قطاع يجب أن ترتفع بنفس وتيرة ارتفاع منافذه.
- **وضوح في درجة عصرنة مختلف القطاعات:** أي أنه يتم توزيع عوامل الإنتاج بين مختلف النشاطات بحيث تكون إنتاجيتهم الحدية متساوية.

ضف إلى ذلك و مما درجت عليه الأدبيات الاقتصادية أن هناك نوعين من الاستثمار استثمارات الإنتاجية و التي تسمح برفع الإنتاج عبر توظيف اليد العاملة. فمن المهم أن يتم احترام هذين النوعين من الاستثمار أي تحقيق التوازن الذي يسمح أن الرصيد الإجمالي لتغير التشغيل يوافق ذلك الذي يتلاءم مع النمو الديموغرافي (مثل التغيير المحتمل في معدلات النشاط حسب الفئات العمرية خصوصا الإناث).

كل هذه القواعد لا يمكن توفرها بصفة كاملة، فالاقتصاديات التي هي في مرحلة توسع، كما رأينا سابقا يعرف اقتصادها جملة من التشوهات، و هو انشغال أصبح محل اهتمام سياسات النمو فيما بعد.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي وفقا لنظريات الاقتصادية.

إن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي تستمد جانبا كبيرا من أفكارها من التيارات الأكثر قدما في تاريخ الفكر الاقتصادي .هذه التيارات سنتناولها عبر الإجابة على سؤال جوهري و هو هل يمكن تحقيق نمو ا قتصادي مستمر عبر الزمن ؟ و إذا كانت الإجابة نعم فما هي شروط هذا النمو؟

المطلب الأول: النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية أول مدرسة معروفة في الفكر الاقتصادي .فبالرغم من أن الاقتصاديين الكلاسيك قد سبقوا باقتصاديين آخرين، و نقصد في هذا الصدد كلا من التجاريين و الطبيعيين، غير أنهم كانوا أول من كتب عن النمو الاقتصادي و كان ذلك خلال نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر. على أساس أنهم عايشوا بداية الثورة الصناعية و سجلوا كيف أن العالم يسير سيرا متواصلا نحو التقدم الاقتصادي و يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، و بذلك فقد عارضوا الفيزيوقراط الذين اعتبروا بأن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج للفائض الاقتصادي، محاولين بذلك إبراز أهمية الصناعة و طبيعتها الإنتاجية و كذا مساهمتها في خلق الفائض الاقتصادي .كما وضعوا مجموعة من الأسس و النظريات التي تختص بذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي يقتطع و يوجه للتراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى مناقشتهم للعوامل المختلفة التي تحكم هذا التراكم و هو ما نتج عنه النظريات المشهورة للكلاسيك في الادخار و الاستثمار.

في هذا العنصر سوف نحاول تقديم عرض واف لنظرة أهم الاقتصاديين المشكلين لهذه المدرسة، فكل من هؤلاء كان له نموذجه الخاص و تصوره الشخصي لمسألة النمو الاقتصادي .غير أنه و على العموم يمكن القول بأن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال حتى يومنا هذا تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي.

المطلب الثاني: نموذج آدم سميث Adam Smit (1723-1790):

آدم سميث واحد من أقدم و أكبر المفكرين الكلاسيك، و بشكل مؤلفه ثروة الأمم الذي ظهر في 1776 بداية مرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي. لقد آمن سميث بوجود مجموعة من القوانين تحكم النشاط الاقتصادي:

1-اعتقد سميث أن الاقتصاد يتوازن بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، و أن الإدخارات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا. فنتيجة حالة التوظيف الكامل فإن أي زيادة في الادخار سوف تترجم في شكل زيادة المال، و يعود ذلك لكون المقاولين أو رجال الأعمال سوف يقومون باقتراض هذه الادخارات ويستخدمونها لزيادة مخزونهم من رأس المال، و ذلك عن طريق استثماره غي مشاريع تعود عليهم بعائد يكون أكبر من تكلفة الاقتراض.

2-أعتقد كذلك بأن الاستثمار يكون تلقائيا. و بذلك فلا حاجة للدولة أو لأي نشاط حكومي آخر يهدف إلى تشجيع أو توجيه هذا الاستثمار، و يرجع ذلك لإيمانه بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أن السوق لا يعرف أي خلل في سيره العادي، و إذا ما حدث أي خلل فإن ميكانزمات العرض و الطلب ستتولى إصلاحه، و هو ما اصطلح عليه الكلاسيك بـ **اليد الخفية**.

3-اعتقد سميث بأن الإنتاج يجب أن يسوق إلى الخارج .و ذلك بهدف توسيع السوق المحلية و إثر توسع هذه السوق سوف يحدث تقسيم العمل تلقائيا، هذا الأخير من شأنه رفع الإنتاجية التي بدورها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و هو ما سوف يصاحبه في السكان.

4- اعتقد سميث كذلك بوجود علاقة عكسية بين الأرباح و الأجور، فذكر في هذا الصدد أن دخل النشاط الصناعي يتم توزيعه على شكل أج ور و أرباح، و أن زيادة أحدهم تؤدي إلى انخفاض الآخر، ولذلك فقد نادى سميث بأن يتلقى العمال مستوى من الأجور يسمح لهم بإشباع حاجاتهم الأساسية أو ما يسمى بـ حد الكفاف، و أن نسبة كبيرة من الدخل يجب أن تعطى للرأسمالي حتى يقوم بالعملية التراكمية من أجل التوسيع في العملية الإنتاجية.

❖ لقد اعتبر سميث بأن العمل هو ا لمصدر الوحيد للقيمة و بذلك تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها، و على الرغم من ذلك فقد أعترف بأهمية عناصر الإنتاج الأخرى، ونقصد كلا من رأس المال و الأرض:

- عائد عنصر العمل هو الأجر و الذي لا يجب أن يكون أقل من حد الكفاف ، أما إذا كان أكبر منه فإنه فسيشجع على التوسع الديمغرافي.هذا الأخير يخلق فائضا في وضعية سوق العمل. و هو ما يعيد الأجر إلى مستوى الكفاف .فهناك ميكانيزم للتعديل عبر النمو الديموغرافي الذي يعد محور نظرية Malthus كما أنه حاضر عند بقية الاقتصاديين الكلاسيك.
- الأرض هي عنصر ثابت و غير قابل للتراكم على عكس عاملي لإنتاج الآخرين، فهي بذلك تمثل مصدرا للريع لمالكيها. و قد تكلم Ricardo عن نظرية الرّيع بطريقة مختلفة عن تلك التي طورها Malthus * *فالرّيع الناتج عن الأرض يساوي الفرق بين تكلفة الإنتاج على هذه الأرض وسعر السوق.[1]

** سعر الثمار يساوي تكلفة الإنتاج في الأراضي الهامشية الأقل إنتاجية، أما إذا كان سعر الثمار أكبر من تكلفة الإنتاج فيجب استغلال أراضي أخرى أقل إنتاجية، و أخيرا إذا كان سعر الثمار أقل من تكلفة الإنتاج فيجب التخلي عن هذه الأراضي.

[1] Dominique Guellec, Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance (5éme édition, La découverte, Paris, 2003), P28.

- رأس المال عائده الربح، والذي يظهر كعائد متبقي، و هي الحصة من الدخل الوطني التي لم يتم الاستحواذ عليها من طرف العمال و المالكين العقاريين. الربح يمثل هيكل التراكم الرأسمالي، هو بذلك مصدر للاستثمار، والادخار الذي يمول الاستثمار هو أساسا من فعل الرأسماليين، فالأجراء يعيشون بحد الكفاف و مالكي العقار يتسمون بالاستهلاك الترفي فيستهلكون كل مداخليهم.

و يمكن تلخيص نموذج آدم سميث في النمو الاقتصادي في المخطط التالي:

الشكل رقم: 04: نموذج "آدم سميث" في النمو الاقتصادي.

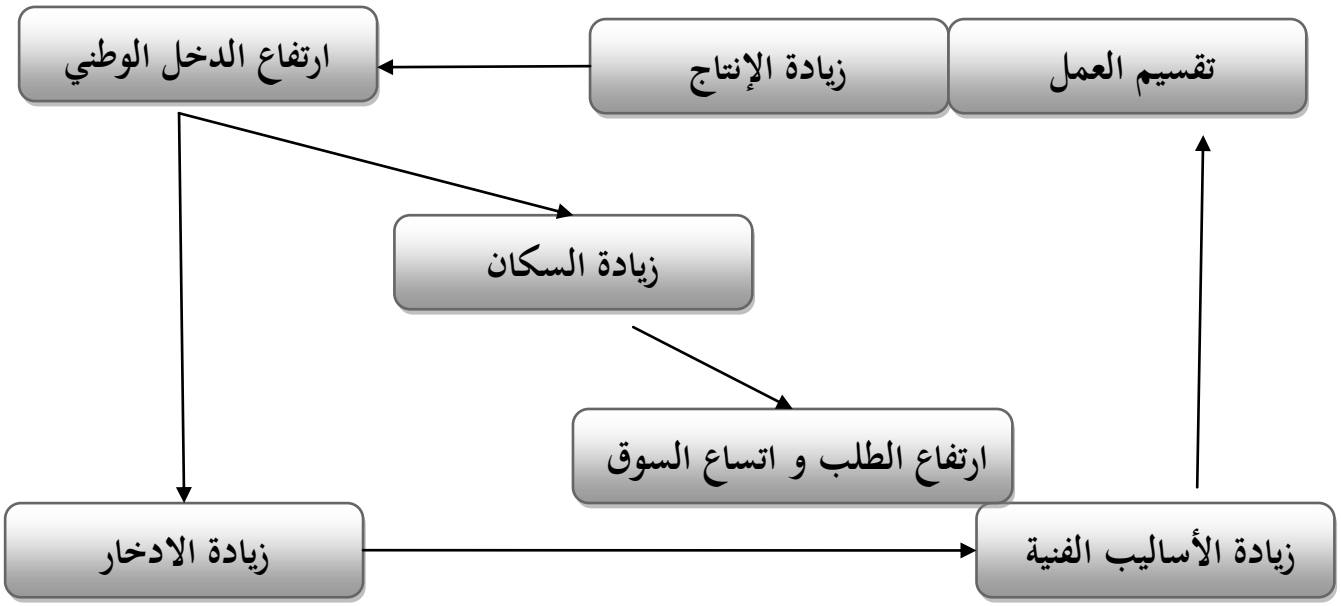

المصدر : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية (العراق: مديرية دار الكتب، 1988م)، ص61.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتبين لنا أن سميث يعتقد بأن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية و تلقائية، فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عنه ارتفاع إنتاجية، و بالتالي ارتفاع الدخل الوطني و هو ما سوف ينجر عنه زيادة في عدد سكان لأنه يعد حافزا و دافعا له، و ما إن تبدأ المعدلات السكانية بالارتفاع حتى يزداد الطلب الفعال و تتسع السوق، *و يعقب ذلك زيادة في الادخار بسبب ارتفاع المداخيل، إن حجر الزاوية في تصور سميث لعملية النمو الاقتصادي هو عملية التراكم الرأسمالي، و الذي يتحدد بالادخار و الاستثمار، ولذلك فحينما تنخفض معدلات الأرباح بسبب زيادة المنافسة بين الرأسماليين أو بسبب ارتفاع معدلات الأجور النقدية مع بقاء الأجور الحقيقة ثابتة عند مستوى الكفاف. فإن الادخار سوف ينخفض، و معه الاستثمار، و بتباطؤ معدل التراكم الرأسمالي إلى غاية توقف هذه العملية تدريجيا، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي.

المطلب الثالث: نموذج توماس روبرت مالتوس T.Robert.Malthus (1776-1834):

تناول "**مالتوس**" مناقشة النمو الاقتصادي و مشاكله و كانت له آراؤه التي تميز بها عن غيره من الكلاسيك، [1] يلخصها الشكل أدناه (الشكل رقم 02):

لقد رفض مالتوس قانون المنافذ لـ جون باتست ساي و الذي يعتبر بأن كل عرض للسلع يخلق الطلب الضروري عليها، و هو ما ترتب عنه فكرة التوازن التلقائي بين الدخل و الاستثمار (على أساس أن الادخار هو عرض لرؤوس الأموال في حين أن الاستثمار طلب عليها)، و بذلك فقد تساءل مالتوس كيف يتوازن الاستهلاك مع الادخار، إذ أن العمال يعيشون عند مستوى الكفاف أي أن دخلهم يساوي استهلاكهم، و بالمقابل فإن الرأسماليين يوزعون دخلهم (الأرباح) بين الادخار و الاستهلاك، فإذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم فإن

* الطلب الفعال هو مجموع الطلب الاستهلاكي و الاستثماري، و هو مجموع الطلب الحاضر و المستقبلي أي المتوقع.

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص62.

التوازن يحقق (الادخار يساوي الاستثمار)، أما إذا لم يحقق هذا القيد فإن هذا التوازن الذي سلم به الكلاسيك و بأنه يحدث تلقائيا سوف لن يتحدث.

- ❖ حذّر مالتوس من الإفراط في الادخار، فهو لا ينكر الحاجة إلى الادخار من أجل تمويل العملية الاستثمارية و تحقيق النمو الاقتصادي، غير أنّه يقترح فكرة " **الميل الأمثل للادخار** "فهو يعتقد بأن الادخار إلى غاية مستوى معين هو أمر ضروري و مرغوب فيه لتمويل العملية الاستثمارية .إلاّ أنهو بعد هذا المستوى فإن المزيد من الادخار يعني تقليص الإنفاق الاستهلاكي و من ثمة الطلب الفعال، و بذلك يكون "مالتوس" قد خلص إلى أن أي زيادة في الادخارات عن مستواها الأمثل يجعل منها عبئا على النمو الاقتصادي، إذ أنها سوف تنقص من الاستهلاك الكلي إلى درجة عد تشجيع الاستثمار.
- ❖ من أهم الأفكار التي توصل إليها مالتوس فكرة **الثنائية الاقتصادية**، فقد تصور أن الاقتصاد يتكون من قطاعيين اثنين، القطاع الزراعي و القطاع الصناعي و اعتبر أن ظاهرة التقدم التقني تنحصر داخل القطاع الصناعي و لذلك فهو يتميز بظاهرة "تزايد الغلة". في حين أن القطاع الزراعي يسوده قانون تناقص الغلة و هو في حالة التشغيل الكامل، و أن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد، و بالتالي لم تعد هناك أي فرص للاستثمار مربحة داخل القطاع الزراعي. فالضمان الوحيد للنمو الاقتصادي هو القطاع الصناعي لاحتوائه على فرص مربحة.

الشكل رقم:(05) نموذج النمو الاقتصادي لـ "روبرت مالتوس".

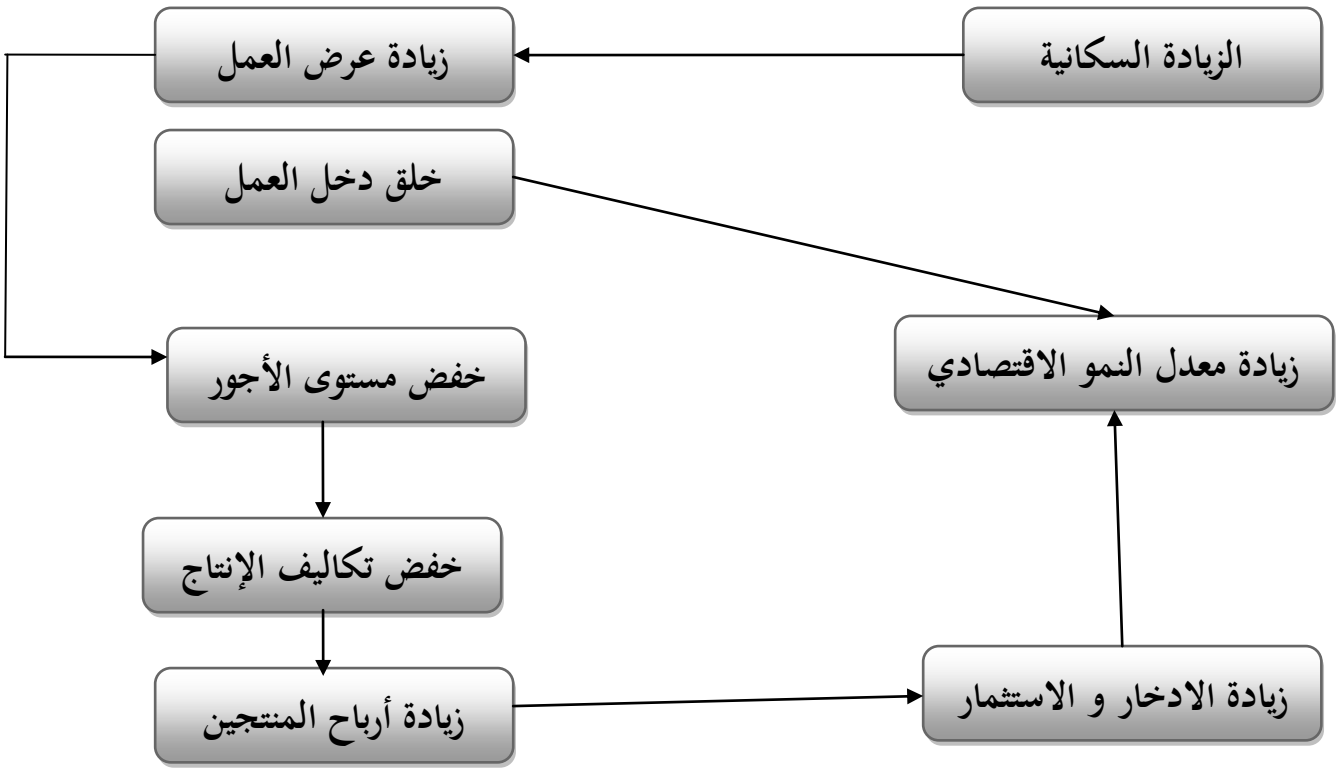

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص63.

❖ يعتقد" **مالتوس**" بأنّ النمو السكاني سوف يزداد إلى غاية انخفاض مستوى المعيشة بشكل كبير كاف لمنع استمرار الزيادة السكانية، و أنه لا توجد هناك أي ميول تلقائية في النمو الاقتصادي– كما ذهب إليه **آدم** سميث –و أن النمو السكاني لوحده ليس كافيا للوصول إلى النمو الاقتصادي. بل أن النمو الديمغرافي يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصاحب ذلك النمو في السكان زيادة في الطلب الفعال على أساس أن الزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل و منه انخفاض الأجور إلى مستوى الكفاف، و هو الأمر الذي سوف يشجع المنتجين على استثمار المزيد من أموالهم و بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه، يتضح لنا أن الزيادة السكانية تؤدي إلى ارتفاع الفئة النشطة، فيرتفع بذلك عرض العمل و هو ما ينجر عنه انخفاض في مستوى الأجور، أي انخفاض تكاليف الإنتاج، فتزداد بذلك أرباح المنتجين و يرفعون من ادخاراتهم التي ستمول الاستثمار، أي زيادة معدل النمو الاقتصادي، و من جهة أخرى فإن الزيادة السكانية تعني ارتفاع الطلب الفعال و الذي سيمتص فائض الإنتاج مساهما بذلك في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: نموذج" دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823):

لقد كان دافيد ريكاردو من المعارضين لـ "آدم سميث" و يمكن اعتباره أحسن من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعده، كانت له رؤى مشتركة جمعته مع غيره من الكلاسيك، كالإيمان بالحرية الفردية و سيادة ظروف المنافسة الكاملة، بالإضافة إلى دعم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. غير أنه و بالمقابل كانت له رؤى و تصورات حول العديد من المسائل الاقتصادية و التي خالف فيها آدم سميث و غيره من الكلاسيك، و فيما يلي سوف نورد أهم ما نميز التحليل الاقتصادي الذي اتصف به ريكاردو فيما يخص مسألة النمو الاقتصادي و نلخصه في الشكل أدناه (الشكل رقم(06)

الشكل رقم (06): نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي.

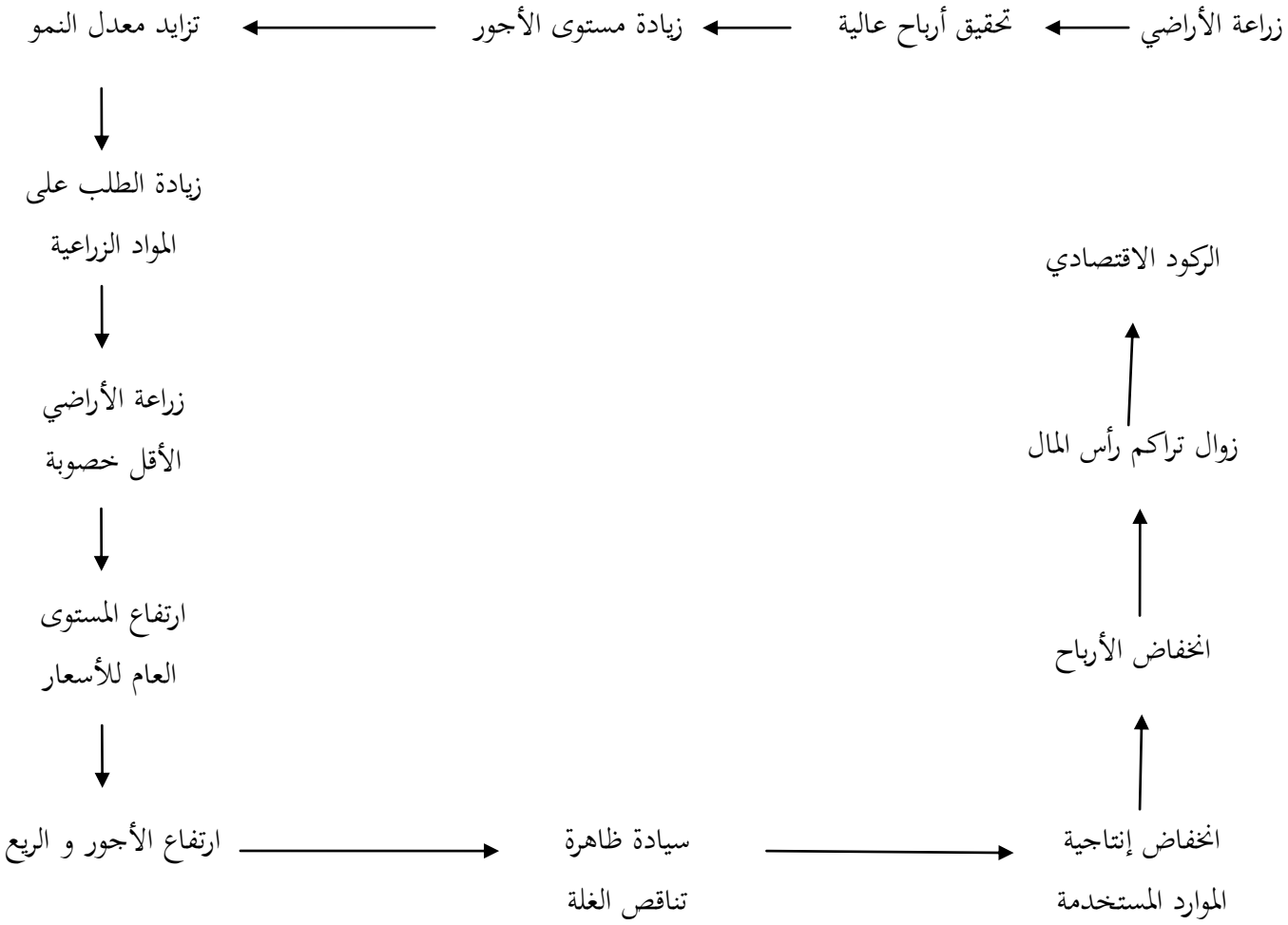

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سابق، ص65.

- في تحليل ريكاردو أحتل القطاع الزراعي المركز الأول في الأهمية، فبالنسبة له يتم توزيع الدخل الوطني بين ثلاثة طبقات أساسية في المجتمع و هي التي تحدد سير عملية النمو الاقتصادي، الرأسماليين، أصحاب الأراضي و العمال.
- **الرأسماليون:** يبحثون عن أسواق أ وسع لتصريف منتجاتهم، يهدفون إلى زيادة أرباحهم و هم الذين يقومون بالدور الرئيسي في النمو الاقتصادي.
- **أصحاب الأراضي** :هم الذين يحكمون السيطرة على الأراضي ونتيجة لندرة الأراضي الزّراعية فإن أصحابها يحصلون على ريع يتراكم و يتزايد في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها.

و بذلك فقد كان ريكاردو متشائما و توقع سيادة ظروف ارتفاع أسعار السلع الزراعية في المدى الطويل و منه ارتفاع الأجور و الريوع و اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، و هو ما يؤدي إلى تناقص معدلات الادخار و الاستثمار و دخول الاقتصاد حالة من الركود.

المبحث الرابع: تقييم نظرة الكلاسيك للنمو الاقتصادي.

كما سبق لنا القول فإن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، إذ يمكن للبلدان النامية و التي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادياتها و تحقيق نمو اقتصادي دائم و مستمر أن تستفيد من تحليل هذه المدرسة، فالبرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف هذه التحليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة.[1]

أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، و بذلك فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي.

لقد اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، و هذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع و التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة.

و إما أن يسعى إلى أطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في الأسواق، فالتطور التقني حاضر إذن في فكر الكلاسيك، و لكنه يبقى يحتل مكانة هامشية و لم يتم إدخاله في التحليل الإجمالي، و لم يتم التفكير فيه كحل لـ حالة الاستقرار، فريكاردو اهتم بـ "أثر المكننة Machinisme" بيد أنه نظر إليها على أنها تقتل عنصر العمل و ليس على أنها مصدر للإنتاجية، و إذا أردنا الحديث على مستوى الاقتصاد ككل نقول أن نمو الصناعات المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني مقدرا بمعدلات تراكم رأس المال ستوقف على مدى قدرة هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية و ملائمة أذواق المستهلكين.

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، (مصر: الدار الجامعية، 2003)، ص ص 309-310.

إن التحليل السالف الذكر له أهميته فيما يخص حالة البلدان النامية، فهذه الأخيرة يمكن لها أن تجني الكثير من المكاسب بإشاعة أكبر قدر من المنافسة بين المشروعات الخاصة التي تعمل داخل أسواقها و أن تهيئ كافة الظروف لعملية التقدم التكنولوجي.[1]

المطلب الأول: نموذج كارل ماركس Carl Marx للنمو الاقتصادي (1770-1831):

لقد خالف "**كارل ماركس**" الكلاسيك في العديد من المسائل الاقتصادية كما خالفهم في تصوره لعملية النمو الاقتصادي، إلا أنه التحق بنتائجهم فيما يخص مسألة عدم استمرارية النمو في الأجل الطويل، و لكنه و على خلاف دافيد ريكاردو اعتبر أن حالة الاستقرار مردها القطاع الصناعي الذي يعرف ظاهرة تناقص الغلة (ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال) و ليس الزراعي كما ذهب إليه ريكاردو، و بالتالي يجب البحث عن أسباب عدم استقرار النمو في الصناعة.

من جهة أخرى فقد عرف و حلل التطور التقني على أنه عامل لزيادة الإنتاجية، غير أنه اعتبره غير كا ف لدفع النمو و جعله مستمرا، لأن هذه الأخيرة (الإنتاجية) ستفقد معناها بسبب ثقل المكونات العضوية لرأس المال و هنا تظهر الأزمات فهي شروط ضرورية للتطور الرأسمالي [2]، و يمكن عرض أهم ما ميز التحليل الماركسي لعملية النمو الاقتصادي فيما يلي:

لقد بلور ماركس نظريته المرسومة بـ نظرية الفائض الاقتصادي و التي تعتبر جوهر التحليل الماركسي، حيث اعتبر بأن الأرباح ما هي إلا "فائض قيمة" و هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة (القيمة المنتجة من طرف العامل) و أجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من اجل إنتاج ذلك المنتج (قيمة قوة عمله)، [3] و الرأسماليون يحققون أرباحا نتيجة بيعهم للمنتجات بسعر أعلى من أجر الكفاف، هذا

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص312.

[2] Eric, Bosserelle, op, cit, p92.

[3] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص67.

الفائض في القيمة هو المحرك للمجتمع الرأسمالي و يجب أن نفرق هنا بين معدل فائض القيمة و معدل الأرباح، فمعدل فائض القيمة دائما أكبر من معدل الأرباح:

معدل فائض القيمة= (الدخل- الأجور)/ الأجور.

=فائض القيمة (الأرباح)/ الأجور.

معدل الأرباح= الأرباح (فائض القيمة)/ الأجور+ حجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية.

فالبسط في كلا المعدلين هو فائض القيمة، بينما المقام في الحالة الأولى هو رأس المال المتغير أما في الحالة الثانية فهو يساوي رأس المال المتغير بالإضافة إلى رأس المال الثابت.

حسب ماركس هناك عاملين أساسين يحركان عملية التراكم الرأسمالي و هما:

- **طبيعة النظام الرأسمالي:** حيث و نتيجة لوجود المنافسة التامة بين الرأسماليين و تناقص الأرباح فهذا يدفعهم إلى تقليل تكاليفهم المتغيرة، إما بتخفيض الأجور أو بتشغيل العمال لعدد أكبر من الساعات عند نفس مستوى الأجر، بهدف زيادة معدلات أرباحهم و بالتالي معدلات تراكم رأس المال.
- التقدم التكنولوجي: الذي من شأنه رفع الإنتاجية و تخفيض تكلفة السلع، و في هذا الإطار اختلف ماركس مع الكلاسيك، إذ اعتبر بأن التقدم التقني الحاصل في القطاع الصناعي سيجلب تحسينات تقنية في القطاع الزراعي، و هو ما سوف يكون سببا في ارتفاع إنتاجيته و بذلك فهو يرفض فكرة القطاع الزراعي التقليدي الذي يعوق التقدم الاقتصادي.

مما سبق نخلص إلى أن ماركس قد وصل إلى نفس النتيجة المستوحاة من طرف الكلاسيك و التي مفادها أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة و لا يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل، غير أن التحليل الماركسي كان ثريا أكثر من التحليل الكلاسيكي، فمن جهة اعتبر بأن مصدر انهيار النمو هو قانون تناقص الغلة الموجود في الصناعة و ليس في الزراعة.

المطلب الثاني: النموذج الكنيزي للنمو الاقتصادي (1942-1946):

بعد الأزمة الحادة التي عرفها النظام الرأسمالي سنة1929 ، و التي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1929 إلى1933 ، حيث أنه و خلال هذه الفترة دخل الفكر التقليدي في أزمة نتيجة عجزه عن تفسير أسباب هذه الأزمة الاقتصادية .خلال هذه الفترة وضع "**كينز** " نظريته المشهورة سنة 1936 ، و التي شكّلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي؛ حيث وضع جملة من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي و وضعه على طريق النمو الاقتصادي، و يمكن تلخيص أهم ما يميز التحليل الكينزي في النقاط التالية[1]:

- اهتم كينز بالاقتصاد الكلي في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي، حيث ركزوا على كيفية خفض تكاليف الوحدة المنتجة و كذا تعظي أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحها هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي،
- تحدث كينز عف الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي و عرف الطّلب الفعال على أنه ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم.
- أوجد" كينز "علاقة بين زيادة الاستمارات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف Le Multiplication و الذي يبن فيه أثر الاستثمار، فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة (بمقدار المضاعف) في الدخل الوطني.

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره،ص70.

المطلب الثالث:نموذج إيفسي دومار Evsey Domar "للنمو الاقتصادي1942):

يتميز هذا النموذج بكونه نموذجا مزدوجا يخص الاستثمار في النظام الاقتصادي، إذ أنّه يهتم بالعرض و الطلب ، فمن جانب العرض نجد أن الاستثمار يؤدي إلى الزيادة في الطّاقة الإنتاجية للنظام الاقتصادي، و من جانب الطّلب نجد أنو أحد مكونات الطلب الكلي، إذ أن زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل مباشر و كذا بفعل آلية المضاعف .إذن فمشكلة النموذج تكمن في تحديد معدل النمو التوازني و الذي تتوافق من خلاله الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية.[1]

المطلب الرابع:نموذج روي هارود Roy Harrod "للنمو الاقتصادي(1947):

يشبه نموذج هارود إلى حد كبير نموذج دومار و إن كان الفارق الأساسي بينهما يتمثل في اهتمام هارود بتحديد نظرية الاستثمار التي يتضمنها النموذج و كذا البحث في إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستمرّ .

و يعتمد هذا النموذج على التّفرقة بين ثلاثة مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي، المعدل الفعلي للنمو، المعدل المرغوب فيه للنمو و المعدل الطبيعي للنمو الاقتصادي.

تقييم نموذج هارود–دومار للنمو الاقتصادي:

فيما يلي سوف نحاول تقييم لهذا النموذج من خلال استعراض النقاط التالية:

- يفترض نموذج هارود ضمنيّا أن الزيادة في الاستثمار تساوي الزيادة في الطلب الكلي، أي أنّ المؤسسات تقوم بمقارنة الطلب الحالي على منتجاتها مع الطلب في الفترة السابقة، و من تقرر حجم الاستثمار اللازم للوصول إلى مستوى الطلب الجاري، غير أن الواقع عكس ذلك، فمدراء المؤسسات يحتاجون لبعض الوقت تجنبا للمخاطرة للتأكد من حالة الطلب على منتجاتهم و اتّخاذا لقرارات الاستثمارية التّي حتى و إن تم اتخاذها في الوقت الذي تتحقق فهو هذه الزيادة في الطلب، إلاّ أنها لا تدخل حيّز التّنفيذ

[1] صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية (مصر، دار غريب الطباعة، 1976) ص ص 490-491.

إلاّ بعد مرور وقت معين، و بذلك يتأكد لدينا وجود " فترة إبطاء " في النموذج ينبغي إدخالها في دالة الاستثمار.

المطلب الخامس:النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي(1956):

نموذج Solow الذي فرض نفسه كنموذج مرجعي للنظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي يعرض أفكارا مستمدّة من التوازن العام لو الرأس، و هو ما يجعلنا نقتصر عليه كنموذج ممثل لفكر المدرسة النيوكلاسيكية حول مسألة النمو الاقتصادي، حيث هدف هذا النموذج إلى البحث في إمكانية تحقيق نمو مستقر و دائم.

عرض نموذج Solow للنمو الاقتصادي(1956):

في سنة 1956 قدّ Solow إجابة للتوقعات التشاؤمية لـ Harrod و للوصول إلى هذه النتيجة تخلى عن فرضية عدم مرونة تقنيات الإنتاج التي تكلّم عنها Harrod و لم يتوقف عند ذلك بل اعتبر أنه و في كل لحظة تلتقي الادخار والاستثمار، و بالتالي فمشكل التنسيق بين الأعوان تمّ التخلص منه و من ثّم يمكننا الوصول إلى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج، و هو ما جعل نموذج Solow للنمو ديناميكيا.

في مقاربة Solow للنمو الاقتصادي لا يوجد إلّا عاملي إنتاج: العمل و رأس المال، و النمو الاقتصادي يفترض إذن تطوير عنصر رأس المال عبر الاستثمار و توسعة العمل عبر النمو السّكاني، هذا الأخير مقيّد بوتيرة نموّ طبيعيّة فهو يعتبر بذلك متغيرة خارجية، أي أنّها مستقلّة عن العوامل الاقتصادية المعتمدة في النموذج .نمو رأس المال عبر الاستثمار مقيّد بقانون العوائد المتناقصة، فعندما نرفع من كميّة رأس المال فإنّ عدد الوحدات الإضافيّة المتحصل عليها بعد ذلك من الإنتاج تقل بالتوازي مع كل وحدة رأس مال إضافيّة.

الظاهرة الوحيدة التي تسمح بالتخلص من قانون العوائد المتناقصة هي تحسين جودة عوامل الإنتاج، و هو ما جعل يدخل متغيرة إضافية على دالة الإنتاج هي التطور التقني، و الذي يعول عليه في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج، و لكن يتعلق الأمر بتطور تقني خارجي لا يتم تفسيره من طرف التحليل الاقتصادي، و هو ما تكلمت عنه سلسلة من الأبحاث الإحصائية حول مصادر النمو الاقتصادي، و أساسا بحث الأمريكي " E. Denison" و الفرنسيين(1976) E. Malinvaud, J.J.Carré, P. Dubois و الذين بينوا أنه و على اختلاف الدول فإن 40-70٪ من معدلات النمو الاقتصادي لا تفسرها التطورات الكمية في عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال فقط)، [1] و هو ما يدعونا إلى القول بوجود تطور تقني و الذي يحسن إنتاجية عوامل الإنتاج في الأجل الطويل، و بذلك نضمن استمرارية النمو الاقتصادي، و يمكن إبراز هذا النموذج من خلال الشكل أدناه (المنحى رقم 1):

المنحى رقم07: منحى Solowللنمو **الاقتصادي**

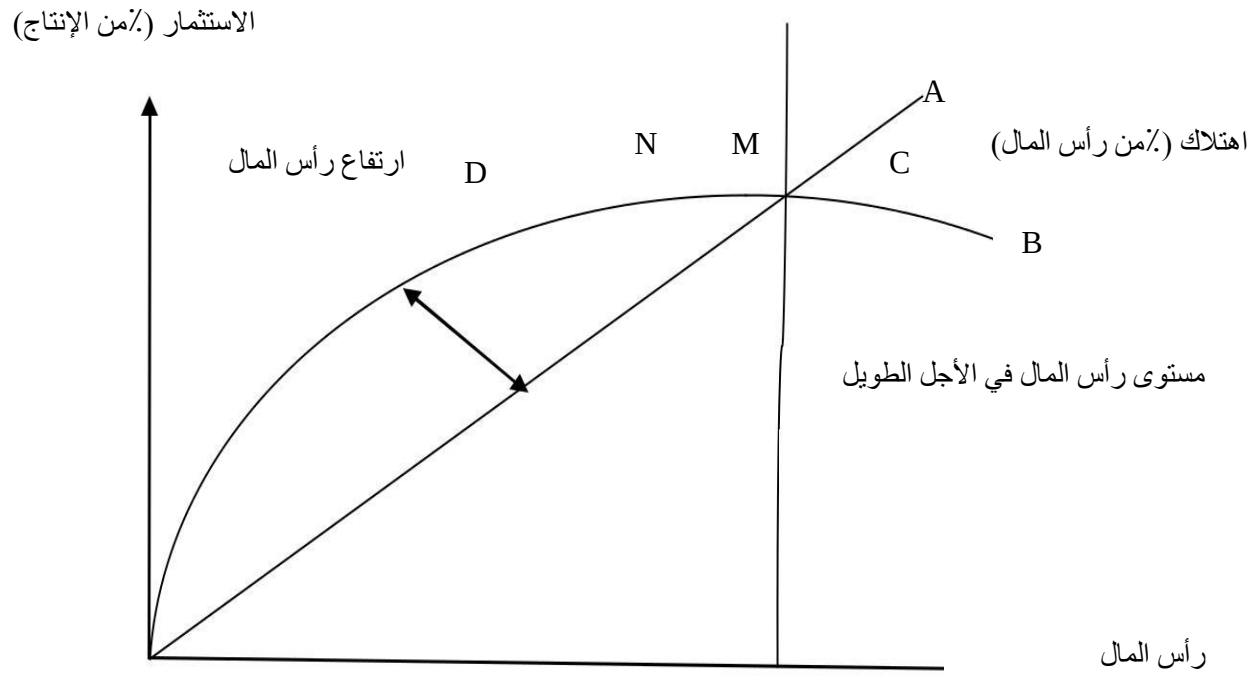

Source: Karim pellier, op.cit, p1306

[1] Jacques Généreux, op.cit, p307.

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتبين لنا أن التراكم الرأسمالي يأتي من الفرق بين الاستثمار و الامتلاك، هذا الأخير هو حصة ثابتة من رأس المال المستعمل و هو المعبر عنه في الشكل بالخط **A** ، و بما أن رأس المال كما ذكرنا آنفا تحكمه عوائد متناقصة، فبقدر ما يكون مستوى رأس المال مرتفعا بقدر ما تنخفض مردوديته الحدية و هو المعبر عنه بالمنحى **B**.

عندما يكون مستوى رأس المال الابتدائي في الاقتصاد ضعيفا (حالة البلدان النامية) فإن أي استثمار سيؤدي إلى زيادة أكبر في حجم الإنتاج إلى غاية الوصول إلى مستوى تراكمي معين. عندئذ أي زيادة في الاستثمار بوحدة واحدة تكون دون فائدة تذكر على مستوى الإنتاج، فهي لا تكفي حتى لتغطية الإهتلاك و عند هذه القيمة تتوقف عملية التراكم الرأسمالي (النقطة **M**) ، عند هذا المستوى من رأس المال يسمح الاستثمار فقط بتجديد مخزون رأس المال (تعويض الاهتلاك)، و عند مستوى أقل منه بقليل (النقطة **N**) يكون من الأفضل الاستثمار لأنه يجلب أكثر من اهتلاك رأس المال، و عند مستوى أعلى منه بقليل (النقطة **C**) لا يمكن الاستثمار، فيتوقف التراكم و تتوقف معه عملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

فأعتبر بذلك Solowأن النمو الاقتصادي يأتي من عاملين: تطور تقني محايد و نمو ديمغرافي.[1]

تقييم نموذج Solow للنمو الاقتصادي:

نموذج Solow يسمح لنا بالخروج بثلاثة نتائج:

- الرّفع مف كميّة رأس المال عبر الاستثمار يرفع من النمو الاقتصادي، فمع ارتفاع مخزون رأس المال اليد العاملة ترتفع إنتاجيّتها.
- البلدان الفقيرة يكون لها معدل نموّ أعلى من البلدان الغنيّة لأنّهم يراكمون مستوى أقل من رأس المال، وبالتالي يعرفون عوائد متناقصة أقل، فارتفاع رأس المال يؤدّي إلى ارتفاع الإنتاج بصفة أقوى مرة في البلدان المتقدمة.

[1] Frédéric Teulon, Croissance, Crises et Développement (6éme édition, Presse Universitaire, France, 2001)، p113

- بسبب العوائد المتناقصة لعوامل الإنتاج فإنّ الاقتصاديّات ستصل إلى مرحلة ما حيث أنّ ارتفاع حجم عوامل الإنتاج لا يرفع من حجم الإنتاج(حالة الاستقرار) واعتبر Solow أنّ هذه النتيجة غير واقعيّة و أنّ الاقتصاديات لا تصل أبدا إلى هذه الحالة بسبب التطوّر التقني الذي يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.

على ضوء هذه النتائج، يمكن أن نوجّه لهذا النّموذج **الانتقادات التالية**:

- المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي الذي تمّ أخذه بعين الاعتبار في هذا النموذج هو تراكم العامل الوحيد القابل للتراكم و هو رأس المال العادي، الأخير ذو إنتاجية حدية متناقصة و بذلك فالنمو الاقتصادي في هذا النموذج لا يمكن اعتباره سوى ظاهرة انتقالية و ليست دائمة و هو ما يعني أنه قد أخفق في تحقيق الهدف المراد الوصول إليه.
- Solowاعتبر أنّ الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال و العمل متناقصة متجاهلا بذلك تأثير التطور التقني الداخلي.
- حسب نموذج Solow نفس المستوى من عوامل الإنتاج يجعل الدخل الفردي متساويا بالنسبة لجميع الدول. و هو ما يعزّز لديه فكرة التقاربLa convergence ، غير أنّه عجز عن تفسير تباعد مستويات الدخل الفردي بين الدول الأكثر فقرا و الأكثر غنا.
- النمو الاقتصادي المحقق في هذا النموذج يبقى خارجيا لأنّه لا يتولّد بأي حال من الأحوال عن النظام الاقتصادي في حدّ ذاته، فالتطور التقني يكون خارجيا و كذلك الأمر بالنسبة للنمو الديمغرافي، غير أنّ الدراسات التجريبية أثبتت أن التطور التقني الذي نعتبره خارجيا يفسّر نسبة كبيرة من النمو لاقتصادي المشاهد.

- في ظل غياب صدمات تكنولوجية خارجية فإن كل الاقتصاديات يجب أن تتقارب نحو نمو اقتصادي معدوم، و هو ما يعني عجز هذا النموذج عن تفسير النمو القوي لبلدان آسيا و الجنوب الشرقي خلال السنوات الأخيرة.

- هذا النموذج غير قادر عمى تفسير المستوى المخفض لاستغلال القدرات الإنتاجية للدول السائرة في طريق النمو بالرغم من ندرة رأس المال الذي تتسم به هذه الدول.

ظهرت نماذج جديدة تحاول تجاوز إخفاقات النماذج السابقة، و هي نماذج تخلت عن فكرة العوائد المتناقصة لعوامل الإنتاج و تعتبر أنّ التطور التقني عامل داخلي، تفسّر النمو في الأجل الطويل بالاستثمارات العمومية و الخاصة في رأس المال البشري و الذي يولّد و فورات خارجيّة فيما يتعلق بالإنتاجيّة.

المبحث الخامس: النظرية الحديثة لحدود النظرية التقليدية على ضوء الدراسات التجريبية:

إن الفكر الذي كان سائدا فيما يخصّ نظرية النمو إلى غاية منتصف الثّمانينات يتكون من النموذج النّيوكلاسيكي وأساسا الصياغة المقترحة من طرف R.M.Solow(1956) في هذه المقاربة، كما رأينا آنفا، لا يوجد إلّا عاملي إنتاج: العمل و رأس المال، النمو الاقتصادي يفترض إذن نمو عنصر رأس المال عبر الاستثمار و نموّ عنصر العمل عبر النمو الديمغرافي، هذا الأخير مقيّد بوتيرة نمو طبيعية فهو بذلك متغيّرة خارجية ، ونموّ رأس المال الاستثمار مقيّد بقانون العوائد الحدّية المتناقصة، غير أنّه يمكن للمؤسسة أن تتجاوز هذا القانون من خلال تحقيق **اقتصاديات السّلم** ، فزيادة حجم المؤسسة يسمح بتقسيم أحسن للعمل، تخصص أكبر في المهام وبالتالي زيادة الإنتاجيّة .غير أنّه و أن كان من المكن تقليص التكلفة المتوسطة للإنتاج و تحسين إنتاجية المؤسسة عبر تطوير حجمها.[1]

المطلب الأول:مصادر النمو الاقتصادي في نظريّات النمو الداخلي:

تطمح النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي إلى تجاوز الحدود المذكورة أعلبه، أساسا من خلال جعل التطوّر التقني عامل إنتاج داخلي، و خلصت جميعها إلى نتيجة واحدة و هي وجود عوائد متزايدة في الأجل الطويل بإمكانها المحافظة عمى ديمومة النمو الاقتصادي، بصفة ملخّصة يمكننا التمييز بين أربعة مصادر للتحسين الداخلي للإنتاجية في الأجل الطويل تناولتها بإسهاب نظريات النمو الداخلي:

- تراكم المعارف عبر الاستثمار.
- تراكم المعارف عبر نشاطات البحث و التطوير R-D .
- تراكم رأس المال البشري.
- تطوير الهياكل القاعديّة من طرف السّلطات العموميّة.

[1] Jacques Généreux, op.cit, p307

وفيما يلي سنتناول كل مصدر من هذه المصادر مع إبراز كيفية مساهمته في تحقيق نموّ اقتصادي مستمر يسمح بتفادي وضعيّة الثباتL'état stationnaire .

المطلب الثاني:تراكم المعارف عبر الاستثمار و التعلم بالممارسة: نموذج P. M. Romer الأول (1986):

الاستثمار الخاص في رأس المال المادّي هو مصدر مشترك للنمو الاقتصادي لدى النظريتين القديمة و الحديثة، ولكنّ النظرية الحديثة تناولته بطريقة مختلفة، حيث و للوصول إلى نموّ ذاتي مستمرّ auto-entretenueيجب الوصول إلى قيمة ثابتة للعائد الحدي لرأس المال، النموذج المرجعي للنمو الداخلي {نموذج Romer(1986)}يرتكز على وجود و فورات خارجيّة إيجابية بين المؤسسات لأنّ استثمار كل مرها لا يسمح فقط برفع مستوى إنتاج هذه المؤسسة و إنّما يرفع من إنتاجيّة المؤسسات الأخرى بسبب وجود و فورات خارجيّة تكنولوجيّة، فالاستثمار هو مصدر للتعلّم و الممارسة، و هذه المعرفة لا يمكن أن تكون ملكية خاصة للمؤسسة لوحدها بالرّغم من كونها هي التّي أنتجتها و إنما تنتشر لا محالة إلى بقيّة المؤسسات، فالاستثمار يكون إذن سببا مباشرا في النمو الاقتصادي و ذلك بسبب آثاره على التطوّر التقني .و يعني التعلم بالممارسة أشكال الزيادة في المعرفة الناشئة عن النشاط الإنتاجي، عمى عكس نشاطات أخرى مثل التربية و البحث، فالتحكّم الناشئ من تكرار نفس العملية من طرف الفرد أو المجموعة، حيث الإعادة مرتبطة بالإنتاج المتراكم، فالتعلّم بالممارسة يولّد إذن عوائد حجم ديناميكية و التي إذا كانت قويّة فإنّها تسمح بتحقيق نمو اقتصادي ذاتي مستمر.

إذن Romer في نموذجه الأول اعتبر بأنّ النمو الاقتصادي ينتج عن تراكم المعارف التكنولوجية و ذلك عبر الاستثمار، فبقدر ما ننتج بقدر ما نتعلّم أن ننتج بطريقة فعّالة، فبالإنتاج نكتسب خبرة

ترفع من الإنتاجيّة، و هو ما يدعونا إلى القول بأنّ نموذج Romer هو أول نموذج نموّ داخلي أدخل على النموذج النّيوكلاسيكي فرضيّتين أساسيتين :[1]

الفرضيّة الأولى :أعاد الفكرة التي مفادها بأنّ التعلّم بالممارسة يسمح للمؤسسات بتطوير طرقهم الإنتاجيّة مع مرور الوقت، إذ اعتبر بأنّ إنتاجية مؤسسة ما خلال فترة معينة هي دالّة متزايدة للتجربة السابقة التي تراكمت لديها من خلال إنتاج سلعة معيّنة، هذا التحسن في الإنتاجيّة الناتج عن الاستثمارات.

الفرضيّة الثانية : أعاد مبدأ الوفورات الخارجيّة التي طوّرها ألفراد مارشال خلال نهاية القرن الماضي، فالمؤسسات عبر تحسين إنتاجيّتها يكون ليا و فورات خارجيّة إيجابيّة عمى بقية المؤسسات، فيوجد تنافس بين المنتجين بحيث أن كل واحد منهم يعمل على تقليد طرق الإنتاج الأكثر فعالية لزيادة الإنتاجيّة، حتى ولو كانت طرقا ابتكرتها مؤسسات أخرى.

المطلب الثالث:تراكم المعارف عبر نشاطات البحث و التطوير R-D: نموذج P.M. Römer الثاني (1990):

البحث و التطوير والذي يسمح بظهور منتجات جديدة، طرق مبتكرة، و معارف حديثة، هو مصدر أساسي لمتطوّر التقني الذي تكلّم عنه .Solow و يمكن تعريفه على أنّه "**يظّم أعمال الخلق و المدمجة بطريقة آنية بغرض الرّفع من مجموع المعارف بما فيها المعرفة الإنسانيّة، الثقافية و معرفة المجتمع ككل، بالإضافة إلى استخدام هذه المجموعة من المعارف في تطبيقات جديدة**".

نظريات النمو الداخلي تتفق مع أغلبية النظريات السابقة حول إيلاء التطور التقني دور المحرك للنمو الاقتصادي، و لكنّها تذهب إلى أبعد ممّا ذهبت إليه هذه النظريات و ذلك في نقطتين مهمّتين :

- تدخل التطور التقني كنتيجة نشاط اقتصادي مأجور، و بالتالي فهو تطوّر تقني داخلي.
- تصوغ بصفة أكثر شموليّة مختلف أشكال التقنيات.

[1] Jacques Généreux, op.cit, p310.

توجد عدّة أنواع من البحث و التطوير و أثر كل نوع منها على الإنتاجيّة يمكن أن يتّخذ عدّة قنوات ينبغي الإحاطة بها لمعرفة العلاقة بين البحث و التطوير والإنتاجيّة.

البحث و التطوير المحقق من طرف المؤسسة : يؤدي إلى خلق سلع جديدة وخدمات، فالتحسين في جودة المنتجات وكذا طرق الإنتاج هي عوامل لنموّ الإنتاجية على مستوى المؤسسة و الاقتصاد الكلّي، هذا الأثر كان موضوع عدّة دراسات تجريبيّة و خلصت كلها إلى أهمّيّة البحث و التطوير، إذ قدّرت مرونة الإنتاج بالنسبة لمبحث و التطوير ما بين10-30٪، هذا البحث الذي يقوم به القطاع الخاص يمكن أن يموّله بنفسه، أو عن طريق الدّولة، و هو ما يعني أن تأثيره على الإنتاجيّة يختلف تبعا لمصادر التمويل على أساس أن الجهة المموّلة تؤثّر على طبيعة برامج البحث.

البحث و التطوير العمومي : البحوث الجامعية لها أثار مباشرة على المعارف العلمية، فهي تولّد معارف قاعدية و في عدد لا بأس به من الحالات لا نقيس آثار البحث العمومي على الإنتاجيّة، إما لأنّ له آثار غير مباشرة أو لأنّ نتائج هذا البحث لا تدخل في الحسابات الموجودة للناتج الداخلي الخام.

المعارف الأجنبيّة :والتي تأتي من دول أخرى تعدّ مصدرا ثالثا للتكنولوجيات الحديثة لكل اقتصاد وطني، فالتكنولوجيا تعبر الحدود و ذلك بسبب أنّ المعرفة المترتّبة عن البحث في بلد ما يمكن استخدامها من طرف مؤسسات بلد آخر عن طريق: امتلاك براءات الاختراع، أو معرفة أدائيّة Savoir-faire ، حقوق التصنيع، ملاحظة المنافسين، توظيف علماء و مهندسين أجانب، الاتصّال مع المنافسين الأجانب الذين استثمروا في بلدان هذه المؤسسات المحمية(**IDE**) ، الإطلاع على الأبحاث العلمية و التقنيّة.

المطلب الرابع:تراكم رأس المال البشري: Lucas نموذج (1988):

مصطلح رأس المال البشري والذّي طوّر سنة 1961 من طرف G.Becker و W.Schultz ، فنجد أن النيوكلاسيك اعتبروا بأن الاختلافات في الأجور ناتجة أساسا عن الاختلافات في حجم مخزون رأس المال البشري و ليس بسبب معدّلات أجور مختلفة لكل وحدة رأس مال بشري واحدة، فالفكرة الأساسية للنظرية النيوكلاسيكية حول رأس المال البشري هي أنّ التربية هي استثمار في رأس المال البشري سواء للفرد أو المجتمع إذ يرفع من إنتاجيّة من تلقّاها، وبما أنّ الاقتصاد يعمل في ظل وضعية تنافسيّة، فالأجراء بالضرورة يتقاضون أجورا تساوي إلى إنتاجيّتهم الحدّية، و بذلك فالاختلافات في الأجر الملاحظة بين العمال تعود إلى إنتاجيّتهم، و التي بدورها تعود إلى الاختلافات في تراكم المال البشري لدى كل واحد منهم، و بذلك فالنظرية النّيوكلاسيكية لرأس المال البشري تقوم على الفرضيات التالية :[1]

- مدة الدراسة تقيس صحيحة المعرفة.
- الأقدمية تقيس بصورة صحيحة سلوك العامل.
- معرفة و سلوك العامل ترفع من إنتاجيته.
- إنتاجية الأفراد يمكن ملاحظتها.
- المؤسسات تمنح العمال أجورا وفقا لإنتاجيتهم الحدية.

[1] Edouard Poulain, "le capital humain d'une conception substantielle à un modèle représentationnel", revue économique, vol52, N°1, janvier 2001, p96.

المطلب الخامس:تقييم نظريّات النمو الدّاخلي:

لا ينبغي المبالغة في تقدير الإضافة الحقيقيّة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي فيما يخصّ السياسة الاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- لم تجلب شيئا لا يعرفه الاقتصاديّون و السياسيّون، فمنذ وقت طويل الوفورات الخارجيّة للتربية، البحث، و الهياكل القاعديّة تم التطرق إليها من طرف التحليل الاقتصادي، و الحكومات تتدخل لتدعيم الاستثمارات في هذا المجال.
- الاستثمار المتزايد للسلطات العمومية في مختلف مصادر النمو الداخلي المذكورة أعلاه لا يمكن أن تظهر آثاره إلّا في الأجل الطويل، و هو ما يخلق صراعات بين الأجل المتوسّط والقصير .كما أنّ البحث عن أقصى نموّ يمكن تحقيقه في الأجل الطويل يمكن أن يحدث على حساب المحيط، و يعمق بذلك من المخاطر الإيكولوجيّة الكبرى التي تهدّد كوكب الأرض ضمن آفاق 2050 - 2030 و أساسا تدهور ثقب الأوزون.[1]
- النمو لا يساهم إلّا في تقليص حصّة ضعيفة من البطالة و التي ارتفاعها أساسا سببه هيكلي، وأكثر من ذلك النمو الدّاخلي لا يرتكز عمى استخدام مكثف لعوامل الإنتاج و أساسا عنصر العمل و إنما على تحسّن الإنتاجيّة، و بالمقابل نجد أنّ الصعوبة الكبرى التي تعاني منها الدول الصناعية ابتداء من نهاية القرن الماضي تتمثل في عدم قدرتها على موافقة من جهة التطور التقني الذي يقلل من الاحتياجات الكمية من عوامل الإنتاج، و من جهة أخرى نموّ مناصب العمل الضرورية لتفادي الإقصاء الاجتماعي الذي قد يعاني منه الأفراد إنتاجا، فمصادر النمو الاقتصادي الدّاخلي يمكن أن تشكل في الأجل القصير و المتوسّط مصادر بطالة

[1] Myriam Noury, La croissance économique est elle un moyen de lutte contre la pollution, les enseignements de la courbe de Kuznets environnementale, revue française d'économie, N03/Vol XXI, 3éme trimestre, janvier 2007, p138.

هيكلية و السياسة الاقتصادية ابتداء من نهاية هذا القرن وجب عليها إذن أن تعد استراتيجيات جديدة للتشغيل تحارب أساسا ومباشرة البطالة الهيكلية.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل وبعد محاولتنا الإحاطة النظرية بشقَّي موضوع الدراسة بدء بالنمو الاقتصادي و من ثمَّ السياسة الاقتصادية ،فإننا خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الارتقاء الكمي في مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.
- يفسر النمو الاقتصادي تقليديا بعوامل الإنتاج النيوكلاسيكية :العمل،رأس المال ،والتكنولوجي ا،غير أن الواقع ألحق بهم عوامل أخرى بإمكانها تفسير ما تبقى من النمو .
- تعني السياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات التي تقوم بها الدولة قصد التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بفضل امتلاكها لجملة من الأدوات.غير أن تطبيقها لأهداف تنجر عنه جملة من المعوقات في مقدمتها التعديل الأوتوماتيكي في طبيعة النظام الاقتصادي
- تساهم السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو في حالة البلدان المتطورة ،أما في حالة البلدان المتخلفة فإنه يقع على عاتق السياسات الاقتصادية أولا البدء في توفير الشروط الضرورية للخروج من بؤرة التخلف عبر تدعيم التربية والتكوين لصالح أفراد المجتمع ،توفير الهياكل القاعدية الأساسية.
- بالرغم من النتائج السابقة خصوصا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ،وهو مايدعونا إلى دراسة إلى دراسة مصادر النمو الاقتصادي على ضوء النظرية الاقتصادية من المقربات التقليدية إلى النظريات الحديثة،حتى يتسنى لنا فهم النظريات وتوجيه السياسات الاقتصادية .

الفصل الثالث:لمحة عن سياسة التصنيع في الجزائر قبل 1980.

تمهيد:

يشكل قطاع الصناعة حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك انتهجت الجزائر سياسة تصنيع قوية منذ السبعينيات وأسمتها الصناعة المصنّعة (الصناعات الثقيلة) وهذا منذ الخطة الأولى 1967،وأعطتها اهتماما بالغاً وعلقت عليها أمال كبيرة، للإعتقادها أنَّ القطاع الصناعي والذي تمثل في التَّصنيع الثقيل هو القطاع الوحيد ،يمتص عدد كبير من البطالة ارتفعت إلى 32 بالمائة 1966 ،وهذا العرض أعطته حصة الأسد من الاستثمارات.

غير أنَ النتائج المتحصل عليها عند نهاية السبعينات جعلت الشعب الجزائري يتجرع مرارة سياسة الَّتصنيع الثقيل،وحتى القائمون على هذه السياسة أصبحوا يوجهون انتقادات شديدة اللهجة لها .

أنَّ أهمية القطاع الصناعي في بناء قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني وبالتالي إنعاشه والقضاء على التوترات التي عرفها في مرحلة السبعينيات،فإنَّ الأمر يبقي دائماً معلقاً بالنتائج التي حققها هذا القطاع،وخاصة أنَّ فترة 1980 -1993 عرفت عدة إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الصناعي خاصة والسؤال هو:

ما هي النتائج المحققة خلال فترة 80 – 1993 في المجال الصناعي؟

و ما هي انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الصناعي؟

المبحث الأول:لمحة عن سياسة التصنيع قبل عام 1980

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعاً اقتصاديا واجتماعيا صعباً ،حيث كان مستقبل البلاد يتوقف على منهج مواجهة هذا الإرث الذي اتسم بضعف الاقتصاد الوطني، والقطاع الصناعي كان يعرف وضعاً خطيراً نتيجة للضعف الشديد الذي كان يعاني منه.

وعندما غادرت فرنسا الجزائر تركت ورائها ما يقارب عن 800 مؤسسة مخربة إن لم نقل معدومة تماماً ،بالإضافة إلى ذهاب كل الإطارات التقنية،بالإضافة إلى ضعف وسائل لتحويل وقلة الإطارات المؤهلة،وضعف الإنتاج الصناعي.

بصفة عام أنَّ الجزائر وجدت نفسها أمام اقتصاد متخلف من كل النواحي وتابع لفرنسا في أغلبيته(تابع للاقتصاد الفرنسي)ولم تجد البلاد أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة التبعية للخارج وبالخصوص لفرنسا.

ويمكن توضيح سياسة التصنيع في الجزائر في النقاط التالية:

المطلب الأول: المرحلة الانتقالية: (1962-1965):

ليس من السليم القول بأنَّ السنوات الاستقلال الأوَّل تشهد تنمية صناعية،حيث شهدت تصنيعاً من النوع الكولونيالي تمثل في خطة قسنطينة ، ولم تنجز المشروعات التي تضمنتها هذه الخطة إلاَّ غداة الاستقلال مثل بناء شركة الحديد والصلب بعنابة، التي سميت فيما بعد بالشركة الوطنية للحديد والصلب.

أما في مجال إنتاج مواضيع العمل ، فقد تم بناء مشروعات صناعية خاص بإنتاج الأسمدة الكيماوية كَما شهدت هذه الفترة أيضا العمل ببعض المشروعات الصناعية الغذائية وصناعة النسيج والأحذية.

غير أنَّ صيرورة التصنيع في هذه الفترة واجهت إلى جانب المشاكل السابقة هناك مشاكل أخرى كتشييد صرح الدولة لضعف الإمكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له البلاد ،فالإمكانيات المالية المتاحة لم تكن تسمح بتحقيق التراكم وتمويل النفقات اللازمة لسير أعمال الدولة، ومنه طرحت المعضلة أمام صيرورة التصنيع،هل ينبغي اختيار المشروعات الصناعية الكبيرة التي تنتمي إلى قطاع الصناعة الثقيلة مع كل ما يتطلبه ذلك من إمكانيات مالية ضخمة لم تكن متاحة ،هذا من جانب ومن جانب أخر،عانت صيرورة التصنيع إذن من وطأة أوضاع اقتصادية وسياسية لم يكتب لها أن تتحرر منها كليا فيما بعد والمتمثلة فيما يلي:[1]

1_ الوزن الكبير للواردات من سلع الاستهلاك و وسائل الإنتاج مما أدى إلى كبح الطاقات الإنتاجية للمِؤسسات.

2 - كان القطاع البترولي في معظمه بين أيدي رأسمال الأجنبي الخاص،الأمر يسمح للدولة بإعادة توجيه النفقات العامة والعمليات الاقتصادية و الصناعية.

3 -وجود جهاز إداري ضعيف البنية لم ينشأ أساسا لمتابعة إعداد المشروعات الصناعية وإنجازها بسرعة.

4 -عدم استخدام الإطار الوطنية استخداما وفياً ،في مهام تصميم المشروعات الصناعية في إطار مخطط منظم .

5 _ الصناعة بمفهومها الصحيح تكاد تكون معدومة،وما كان يسمى آنذاك بالصناعة هي خاضعة لرأسمال أجنبي،وبالتالي يمكن القول أن كل أنواع الصناعات التي تمثل القاعدة المادية للبلاد ، لم يكن لها أي أثر عدا الصناعات الغذائية هي التي حافظت على نشاطها فقط.

[1] محمد الأخضر بن حسن،التصنيع في الجزائر،أفكار حول التجربة الجزائرية(1962-1980)ص،14،13.

6 عدم وجود صناعة قاعدية ترتكز عليها الصناعات الأخرى، أما الصناعات المنجمة تميزت بنوع من التطور للموارد المنجمية وهذا ما يعرف بمفهوم التنمية الموجهة للخارج،ومنه تعتبر المرحلة الانتقالية بمثابة الفترة التحضيرية اللازمة لتحضير الشروط الضرورية لانطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة،وهو ما حاولت الجزائر إحداثه فعلاً ،انطلاقاً من تنفيذ أول خطة للتنمية سنة 1967.

المطلب الثاني: مرحلة المخططات التنموية (1967– 1979):

اعتمدت الجزائر ابتداء من عام 1967 برنامج تصنيع واسع ، كا ن الهدف منه هو امتصاص البطالة والتوجه للداخل، حيث تقرأ في المخطط الثلاثي الأول خطة تنموية ما يلي:[1]

إن تحليل الوضعية الاجتماعية للبلاد في فترة أعاد العناصر الأولى لهذه الإستراتيجية تركزت خصوصا على تفاقم البطالة.

وفي هذا الإطار نستنتج أن سياسة التصنيع خلال هذه الفترة(67-1979) كانت تهدف إلى تحقيق ما يلي:

تصنيع حقيقتي قادر أن يلعب دوره بالكامل في مضاعفة عدد فرص العمل،وكذا في إنتاج وسائل الإنتاج الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني في تطوره،وقد شكل تأميم المحروقات عام 1971 حدثا اقتصاديا سياسيا محددا على الصعيد الوطني.

في المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) بلغ حجم الاستثمارات الكلي 110.22 مليار دج خصص منها للتصنيع 48 مليار دج. و هنا تتضح الأهمية التي أعطيت للتصنيع ضمن عملية التنمية وذلك من خلال المواثيق السياسية والخطط التنموية حيث نقرأ ضمن المخطط الرباعي الأول ما يلي:

[1] M.P.A.T ;RAPPOPT General DU PLAN TRIéNAL ;PP8;9.

حتى يمكن إقامة صناعة حقيقية فإن التصنيع أن يأخذ الاتجاهات الثلاثة التالية:

- إقامة الصناعات الأساسية كالحديد والصلب و البيتروكيمياء.
- إقامة الصناعات الميكانيكية باعتبارها أساس نمو الصِّناعة الزراعية.
- إقامة الصناعات المعوضة للاستيراد والقادرة على تلبية الطلب المحلي عوض اللجوء إلى الخارج (الاستيراد).

وهنا يظهر المسار التنموي الذي رسمه المخطط الجزائري للتصنيع والمتمثل في إقامة صناعة أساسية قادرة على أن تمارس تأثيرها على الزراعة بهدف التكامل بين القطاعات الاقتصادية.

كانت ترمي أهداف التنمية في هذه الفترة(67- 1979) إلى مضاعفة الاستخدام ومناصب الشغل عن طريق التصنيع،حيث بدأت السلطات منذ 1967 في تطبيق سياسة الاستثمار المكثف والصناعات الثقيلة إلى الحد الذي أهملت فيه القطاعات الاقتصادية الأخرى،وهكذا تحولت سياسة التنمية الاقتصادية من سياسة عمالية مكثفة إلى استثمار مكثف ،ومن صناعة ثقيلة ومن جهة اشتراكية للتنمية إلى رأسمالية الدولة كأسلوب للتنمية، السياسة التصنيع هذه كان يحث عليها دائما الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله،إذ قال في إحدى خطبه(سياستنا تقوم على تصنيع البلاد و محاولة بناء اقتصاد وطني خال من أشكال الاستغلال).[1]

إن الخطوة التي حررت الاقتصاد من التبعية والاستغلال،هي تأميم المحروقات 1971.

إن سياسة التصنيع خلال هذه الفترة استهدفت بناء صناعة متكاملة بهدف التحرر من التبعية للدول المتقدمة صناعيا ،ومن هنا كانت الأهداف الاقتصادية الأساسية تتمثل في إرساء صناعة ثقيلة وزيادة الإنتاج ،وهذا كان مقرراً أن يؤدي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ابتداءً من الثمانينات.

[1] HOUARI BOUMEDIEN. DISCOURS DU PRESIDENT BOUMEDIENE VOL 2 .1970 P63.

بغرض تحقيق هذه الأهداف شرعت السلطة في تنمية طويلة المدى ،معتمدة على الصناعات الهيدروكربونية، والثقيلة ، والهدف من هذه الأخيرة هو إنتاج وسائل الإنتاج،غير أن هذا النموذج من التصنيع يؤدي إلى البحث عن تكامل للفروع الاقتصادية،أي إنشاء صناعات تترتب على شكل المادة الخام إلى المنتوج النهائي،معدن حديد ثم آلات ثم منتجات استهلاكية.[1]

ويمكن معالجة ما تم إنجازه عبر خطط التنمية وذلك بالمقادير المالية كما يلي:[2]

- **المخطط الثلاثي**: بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في الصناعة 4.11 مليار دج ،أي بنسبة 45 بالمائة في حين بلغ الحجم الكلي للاستثمار 9.16 مليار دج.
- **المخطط الرباعي الأول**: الاستثمارات الكلية المنجزة بلغت 36.31 مليار دج منها 20مليار دج أي بنسبة55 بالمائة.

و في سنة 1978 (لم يشملها المخطط) كانت الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي تقدر بـ 32.5 مليار دج بنسبة 61.72 بالمائة من الاستثمار الكلي(52.65 دج) .

إن مجمل ما تحقق خلال الفترة 67- 1978 من الناحية المالية من مجموع الاستثمارات المرصودة خلال هذه الفترة 248.70مليار دولار،حيث كانت هذه الاستثمارات 453.6مليار دولار،حيث كانت هذه الاستثمارات حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول رقم (01).

أما الإنجازات فكانت كما يلي:

132.6مليار دج للصناعة 219.35 مليار دج لكافة المشروعات الأخرى، إن المعطيات السابقة تبرز بعض الميول الهامة لصيرورة التصنيع خلال الفترة 1967- 1978 من وجود تفاوت بين الميول المادية والميول المالية.

[1] أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائرية ,1993،ص 58.
[2] محمد بن الحسين الأخضر، التصنيع في الجزائر ،مرجع سابق ص 17 .

رغم هذه الإنجازات المحققة في المجال الصناعي،غير أن الجزائر لا زالت تستورد مواد نصف مصنعة (نصف نهائية) .في نهاية الثمانينات كانت في مصانعها الذاتية فولاذا ونسيجاً وإسمنت وشاحنات و جرارات وأدوية...إلخ،كما أصبحت تصدر بعض السلع الصناعية.

جدول رقم (02) :الاستثمارات القطاعية في المخططات الوطنية في الفترة (1967-1978)

المخططات القطاعية	المخطط الثلاثي 67-1969		م.الرباعي الأول70-1973		م.الرباعي الثاني 74-1977		الفترة التخطيطية 67-1978	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
زراعة	1.88	20.5	4.35	12	8.97	7.4	19.30	8.8
صناعة	4.9	53.6	20.80	57.3	74.19	61.2	132.29	60.3
منها:محروقات	4.6	51.0	17.06	47.0	58.19	48.0	103.11	47.0
بناء وأشغال عامة	-	-	0.65	1.8	3.39	2.8	5.26	2.4
خدمات إنتاجية	0.32	3.5	2.57	7.1	10.18	8.4	16.01	7.3
المرافق	0.28	3.1	1.19	3.3	3.27	2.7	6.14	2.8
خدمات اجتماعية	1.78	18.5	6.75	18.5	21.41	17.5	40.46	18.4
المجموع	9.16	100	36.31	100	121.23	100	219.4	100

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية:الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية (67-1978)، ص ص 09-10.

- **تفاسير**:الخدمات الإنتاجية تضم:السياحة، النقل، الاتصال، التخزين، التوزيع
- **المرافق**:تهيئة المناطق الصناعية، إقامة شبكة الاتصالات الصناعية والرصد الجوي.
- الخدمات الاجتماعية وتشمل:التعليم التكوين، الإسكان والعمران والتجهيزات الاجتماعية والإدارية.

شهدت الصناعة بالجزائر خلال فترة المخططات (67-1979) توسعاً شديداً من مخطط لأخر نتيجة لتوفر الموارد المالية ، وقد تم تكريس مبالغ ضخمة من الاستثمارات لقطاع المحروقات ، وتأتي الصناعة الثقيلة في المرتبة الثانية أما الصناعة الاستهلاكية لم تحظى إلا بنسب متواضعة. استثمارا هذا يمكن القول أن السياسة الاقتصادية التي طبقت في هذه المرحلة كانت تهدف إلى إرساء قاعدة صناعية موجهة للتصدير مع استعمال المنابع الطاقوية لتمويلها ،ونتيجة هذه السياسة الصناعية كان التحول من صناعة عمالية مكثفة إلى صناعة تعتمد على الاستثمار المكثف،ومن تنمية موجهة إلى الهياكل القاعدية إلى تنمية موجهة إلى قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة .

المطلب الثالث: فترة المخطط الخماسي الأول (80-1984):

أ _ الأهداف العامة للمخطط:

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية،في إطار توجيهات الميثاق الوطني .

لتغطية كافة الاحتياجات في أفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة ،يستلزم هذا المخطط توسيعا وتنويعا متواصلا للإنتاج الوطني وتكيفه مع تطور الاحتياجات وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة ، وبناء سوق داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة **بهدف** القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة والتقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلاّ بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه ،ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 80-1989 فما يلي:

- استمرار استفادة القطاعات الأخرى من نفس الدعم الذي شهدته خلال الفترة السابقة (السبعينات) ،حيث نلاحظ تدني حصة الصناعة بنسبة 20% مقارنة مع الفترة 78-1980 وبلغت حصتها 38% من مجموع الإسثمارات.

لكن بالرغم من أن اهتمام أولى بالفلاحة و البنى الاقتصادية و الاجتماعية فإن الصناعة لا زالت تحتل الصدارة في عملية في عملية الاستثمارات.[1]

- تنظيم اقتصاد وإعادة الهيكلة المؤسسات واستقلاليتها،بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية،أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة منها:
  - الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.
  - تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة أخرى.
  - إنشاء مراكز عمل في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية عن طريق إعادة النظر في توزيع المشاريع الصناعية عبر الوطن.

[1] رابح حمدي باشا ، **التخطيط وتوجيهاته الجيدة بالجزائر**رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،91 -1992 ص191.

- الحرص على تلاءم جهاز الإنتاج مع الاحتياجات السكانية وخاصة في الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية.

و يمكن أن نلخص أبرز أهداف المخطط في المجال الصناعي فيما يلي:

- مضاعفة الجهود لإتمام الهيئات المتبقية من الفترة السابقة وذلك في أسرع وقت وبأقل تكاليف.
- استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ،سواء كانت مادية أو بشرية للقضاء على الاختلالات التي اتسم بها هذا القطاع(الصناعي) خلال عشرية70-1979.
- البحث على تكامل المشاريع المقبلة ومشاركة موسعة أكثر فأكثر للقدرات الوطنية كما يجب أن يكون أحد وسائل تأطير نقل تكنولوجي.
- توزيع القواعد المادية للإنتاج وذلك بإعطاء الأولوية للنشاطات التي تساهم في نمو قطاعات الفلاحة والري والسكن هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تغطية الاحتياجات الوطنية من المواد الاستهلاكية ذات الاستعمال السريع.
- الاستعمال العقلاني للطاقات الوطنية والتحكم في البرامج الجديدة والتقييم الصارم لها من أجل تطوير القدرات الوطنية لعملية التراكم.
- عقلانية استعمال جهاز الإنتاج لتقييم الوضعية الإنتاجية وتجنيد أفضل للوسائل مع تحسين أدوات التسيير وتطوير الإعلام الصناعي وتعزيز وسائل الإنجاز عن طريق تطوير وظيفة الصناعية بترقية عملية التكوين.
- تدعيم دور المجموعات المحلية باندماجها خلال العقد القادم (80-1989) في الصناعة بواسطة تنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تشجيع هذه المجموعات بإنشاء صناعات اندماجية.

- دمج و تأطير القطاع الخاص قصد توجيهه نحو مساهمة فعلية في فعلية في مجهود التنمية ولتعبئة مجمل الطاقات الوطنية تتضمنه أيضا استعمال المخطط المؤطر لقدرات في إطار إدماجه ضمن التخطيط الوطني وفي تطوير الصناعة.

في مجال الطاقات الإنتاج تسجل فعلا صناعات الفولاذ والحديد والميكانيكي والكهرباء زيادة قدرها 70% بفضل مضاعفة قدرات الفولاذ التي ستتم ابتدءا من عام 1980.

وهكذا في مجال الإنتاج الصناعي سيعمل على تحقيق هدف تحسين إنتاجية رأس المال بكيفية ملموسة.

فإذا كانت هذه الأهداف المسطرة في المخطط، فما هي الاستثمارات التي خصصت لها؟

إن الإستراتيجية التنموية التي وضعت لعشرية 80-1989 جعلت المحور الهام لعملية الاستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل ،وذلك أساسا بعث البرامج الكبرى الإنمائية.

إن الأعمال الكبرى الجديدة التي سيتم القيام بها في القطاع الصناعي يجب أن توجه نحو اتجاهين رأسيين:تنمية النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة.

يمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختف القطاعات عبر المخطط الخماسي 1980-1984 من خلال الجدول رقم(03).

جدول رقم (03) توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة 1980-1984 دج[9] الوحدة10

البرامج القطاعات	البرامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	80-84	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
منها:المحروقات	28.4	49.3	77.7	63	14.7
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.1	12.3
منها: الغابات	0.7	3.3	4.0	3.2	0.8
الفلاحة	6.0	13.9	23.9	20.0	3.9
الري	10.2	19.1	30.0	23.0	7.0
الصيد البحري	0.2	1.3	1.5	0.9	0.6
النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	32.5
الهياكل القاعدية	6.7	14.3	21.0	16.3	4.7
منها : الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	2.8
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	3.7
مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	159.9

المصدر:**تقرير عام للمخطط الخماسي الأول،مرجع سابق،ص50** .

يتضح من الجدول أن المخطط الخماسي 80- 1984 قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة (الاستثمارات الصناعية بما فيها المحروقات)، و تقدر ب 79.5 مليار دج من أصل مجموع الاستثمارات المسطر، لذا ينبغي أن يفحص من جديد في عدد ما من المشاريع الباقية التي من شان تحليل يتم القيام به على ضوء ظروف جديد للاقتصاد، أن يؤدي إلى تأجيلها أو حذفها أو إلى تهيئتها من جديد،مما يؤدي إلى تحسين نطاق عمل المخطط في القطاع الصناعي ،وإلى فعالية الأعمال الجديدة والمشاريع التي لم يشرع فيها بعد (بداية الثمانينات) هناك 20 مشروعاً تابعة للوزارة في حين أعد حوالي 150 مشروعا تابعة للولايات الواحد والثلاثون ولاية.

ولتوضيح حصة الصناعة من الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول ، وتبيا ن نصيب كل فرع صناعي من هذه الحصة و منه التعرف على الفروع.

الأكثر حيوية و ذات الأهمية البالغة في هذا المخطط نقوم بإعداد الجدول رقم 03، والذي يتضمن توزيع الاستثمارات حسب الفروع الصناعية طبقا لتوجيهات المخطط الخماسي 80- 1984 وتعديل في هياكل الاستثمارات التي كانت تطغى عليها حصة الصناعة، والتي تنجب عنها عدة توترات ،وعدم توازن مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات التي أصبحت عائقا في مسار التنمية الاقتصادية.

من الجدول (03) يمكن أن نلاحظ ما يلي:

يظهر بوضوح أن سياسة التصنيع خلال فترة المخطط من ناحية الاستثمارات قد تحولت عما كانت عله في السابق، حيث كانت المحروقات تأخذ الجزء الأكبر منها ، لكونها المصدر الوحيد لعملية التصدير وجلب العملة الصعبة لتمويل وتموين المشاريع الضخمة التي كانت منشأة آنذاك.

و إذا قارنا حصة الصناعة من الاستثمارات بين الفترتين: فترة السبعينات و مرحلة الثمانينات (النصف الأول منها)، نحصل على أن حصة الصناعة من الاستثمارات تنخفض من 60.8 بالمائة خلال الفترة 70-1979 إلى نسبة 38 بالمائة وحصة المحروقات انخفضت هي الأخرى من 29 بالمائة خلال الفترة السابقة إلى 14 بالمائة خلال 80-1984، كما لأن الاستثمارات التي كانت مهملة في المرحلة الماضية قد ارتفعت حصتها من الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول80-1984.[1]

أما من جانب النفقات فنجد العكس ، إذا المحروقات هي ذات الرتبة الأولى بنسبة 40.8 بالمائة مقابل 28.1 بالمائة للسلع الوسيطة، و يعود هذا الميول في النفقات لصالح المحروقات إلى تطوير حقول البترول،تطوير غاز حاسي الرمل،تمديد شبكات فيما بين الحقول.

جدول رقم (04):توزيع الاستثمارات حسب الفروع الصناعية للفترة1980- 1984 الوحدة:مليون دج

[1] ر ت تقرير للمخطط الخماسي، 1980-1984، ص318.

البرامج / الفروع الصناعية	الباقي البرنامج		الجديد البرنامج		النفقات	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
س .ت إعادة الإنتاج	959	1.2	1400	1.1	1259	0.8
س.ت للصناعة	1784.1	2.2	840	0.6	2114.1	1.4
س.ت للبناء ولأشغال ع	3054.5	3.7	870	0.7	3204.5	2.1
س.ت للزراعة	512	0.6	104	0.1	616	0.4
س.ت للمرافق	1041	1.2	2060	1.6	2181	1.4
س.ت للمواصلات والنقل	4191	5.1	406	0.3	3838	2.5
المجموع الجزئي للسلع التجهيز	11541.6	13.9	5680	4.4	13212.6	8.6
الكهرباء	3670	4.4	15030	11.3	14400	9.3
المناجم والتعدين	7098	8.6	29440	22.2	15698	10.2
مواد البناء	2991.4	3.6	11383	8.6	10379.4	6.4
البيتروكمياء	1608	1.9	1560	1.2	2524	1.6
غازات صناعية ومتفرقات	219	0.3	155	0.1	289	0.2
المجموع الجزئي للسلع الو	15586.4	18.8	57568	43.4	43290.4	28.1
البيترول والغاز	28014.4	33.9	29270	37.1	63019	40.8
س.استهلاكية معمرة للسكن	424	0.5	1655	1.2	1664.6	1.1
س.استهلاكية معمرة أخرى	4249.9	5.1	9034	6.8	8357.3	5.1
س.إستهلاكية معمرة أخرى	22906.1	27.7	9438	7.1	24669.9	16.0
المجموع الجزئي للسلع الإستهلاكية	27580	33.3	20127	15.1	34691.8	22.5
المجموع الكلي	82722.9	100	132645	100	154213.8	100

المصدر:غراب رزيقة،مرجع سابق،ص109

من الجدول السابق رقم (04) يتضح ضعف حصة سلع التجهيز حيث بلغت 8.6 بالمائة مجموع النفقات في المخطط الخماسي الأول 4.4 بالمائة مجموع الاستثمارات الجديدة، وهذا يدل على تراجع المكانة التي المكانة التي تحتلها هذه الصناعة في مجموعة الأعمال الصناعية في الفترة السابقة.

بالرغم من الحصة الاستثمارية الجديدة المخصصة لفروع السلع الوسيطة خلال الفترة 80-1984 والتي تقدر ب 43.4بالمائة غير أن فرع البيتروكيمياء لم يتحصل سوى على 1.2 بالمائة وفي مجال النفقات تحصل على 1.6 بالمائة من إجمالي 28.1 بالمائة إذا ما قورن بأهمية هذا الفرع الصناعي لتحديد دوره في التنمية عامة وفي تغطية الطلب الوطني خاصة وأخذه بعين الاعتبار في المخططات القادمة.

المطلب الرابع: فترة المخطط الخماسي الثاني (85- 1989) وعملية التصنيع

يشكل المخطط الخماسي الثاني (85-1989) مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. حيث يسعى بلوغ هدفين:

تنظيم كمختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى.ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة إلى عامة ما يلي:[1]

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2 بالمائة سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي،وذلك التحكم في التوازنات الخارجية.
- المحافظة على الموارد البلاد غير قابلة للتجديد،نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي .

[1] تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني، مرجع سابق ص 133 – 165.

لقد تميز المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بأهداف تتضمن تحسين النجاعة وتكثيف استعمال طاقة الإنتاج الصناعي المتوفرة.

و من بين أهم الأهداف التي تضمنها المخطط الخماسي 80-1984 التكفل الفعلي بإنجاز البرامج المسجلة.

- استمرارية الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني التي ترمي إلى ضمان أسلوب معيشة لائق للمواطنين.
- استقلالية أوسع في التموين بالمواد الأولية.
- إبقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي لجميع وسائل الدفع الخارجية.
- مراعاة متطلبات التهيئة العمرانية عن طريق تخفيض أثار عدم التوازن الناتجة عن تمركز النشاطات الصناعية في المراكز الحضرية.
- تشجيع الأنشطة إعادة توزيع المجموعات الصناعية الضخمة .
- اختيار تكنولوجيا ناجعة لإحداث مناصب الشغل.
- إعطاء الأولوية للأنشطة اللاإستثمارية المكرسة لتحسين فعالية المورد الموجودة.

المبحث الثاني:تقويم سياسة التصنيع في الجزائر.

المطلب الأول: تقويم المخطط الخماسي الأول (80 – 1984) في المجال الصناعي.

لقد خصص المخطط الخماسي الأول (80-1984) مكانة هامة للقطاع الصناعي الأمر الذي كان من شأنه أن يحقق تقدما في تنظيم الاقتصاد،بهدف القضاء على العراقيل:

حيث استمرت تنمية قطاع الصناعة خلال فترة حيث تم توجيهه نحو تنمية المشاريع الكبيرة،كما أن هذه الفترة عرفت تغيير وإصلاحات.

وحسب القطاعات الصناعية الكبرى المتمثلة في خمس قطاعات ،فكان معدل نمو المحقق في الإنتاج الصناعي يفوق 10 بالمائة فصناعة البلاستيك والمطاط حققت معدل نمو سنوي 19.13 بالمائة،وصناعة النسيج 15.8 بالمائة.

أما القطاعات الثلاث ذات الاستهلاك الواسع،فقد حققت معدلات نمو أقل من 10 بالمائة قطاع الجلود والأحذية 9.2 بالمائة سنويا أما قطاع إنتاج مواد البناء حقق معدل نمو سنوي بلغ 7.9 بالمائة.

أما قطاع المحروقات و المناجم فكان معدل تغيير السنوي بهما 1.9 بالمائة،3.5 بالمائة على التوالي:[1]

إن انجازات الاستثمارات المبرمجة خلال المخطط الخماسي (80-1984) في القطاع من الترخيص المالي المعتمد بموجب التوقعات قوانين المالية لسنوات المخطط.

ويمكن توضيح التوقعات والإنجازات المتعلقة بالقطاع الصناعي في الجدول التالي:

[1] **M.A.P.T .Rapport sur lexecution du plan (1980-1984) ;p64**

جدول رقم (05) :التوقعات والإنجازات المتعلقة بالاستهلاك المالي في القطاع الصناعي في الفترة (1980– 1984) .

السنوات	تسجيل المشاريع الجديدة	توقعات قوانين المالية	استهلاك القروض	الإنجازات%
1980	22.279	35.630	32.562	0.91
1981	27.090	38.240	25.831	0.68
1982	37.172	36.790	24.711	0.67
1983	23.330	32.791	18.516	0.56
1984	9.556	33.740	19.112	0.57
المجموع	119.407	177.191	123.740	0.68

المصدر:تم إعداد الجدول وحساب النسب ووفقا لما نشر في:

Rapport sur lexecution du plan(80-84),op.cit ;p(35-47).

يتضح من الجدول أن تسجيل المشاريع الجديدة تم في معظمه خلال السنوات الأربعة الأولى من فترة المخطط ،إذ أنه بسبب حجم المشاريع الجارية الإنجاز والنقص كانت التسجيلات محدودة سنة 1984،بحيث انخفضت إلى 57 بالمائة عما كانت عليه سنة 1980 ،**68 بالمائة سنة 1981**.

إن معدل إنجاز الاستثمارات في القطاع الصناعي انخفض خلال سنوات المخطط من 91 بالمائة سنة 1980 إلى 57 بالمائة عند نهاية فترة المخطط (نهاية1984).

أما نسبة استهلاك القروض بلغت 68 بالمائة من مجموع القروض الممنوحة ،والسبب في انخفاض استهلاك القروض راجع أساسا إلى ميل المتعاملين إلى تسجيل المشاريع الجديدة التي من شأنها تعزيز الطاقة الإنتاجية المتاحة،مع ميلهم كذلك إلى زيادة الإنتاج مع،بذل كل ما في وسعهم لتخفيض مصاريف الاستثمار،بالإضافة إلى ضعف الدراسة والهندسة الأمر الذي يساهم في تأخير تسجيل بعض المشاريع الجديدة والتي تم تسطيرها ضمن أهداف المخطط.

كل هذه الظروف التي عاشها القطاع الصناعي خلال فترة المخطط،جعلت نسب الإنجاز تكون ضعيفة نسبيا وخاصة خلال السنوات الأخيرة من عمر المخطط الخماسي(80-1984) ومنه أن الاستثمارات التي كانت مبرمجة لم يتم تحقيقها ،وبالتالي النتائج المحققة في المجال الصناعي كانت أضعف مما كان متوقع ،وبعبارة أخرى أن وتيرة الاستهلاك المالي كانت دون الأهداف المنتظرة من المخطط الخماسي (80-1984).

إن أهداف المخطط الخماسي الأول في المجال الصناعي كانت تهدف إلى توجيه الإنتاج لمتطلبات السوق الوطنية، وذلك عن طريق إقامة أسلوب تسييرك فيل بعملية التنمية الصناعية.مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام.

إن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام سنة 1984 بلغت 14.32 بالمائة في الصناعة خارج المحروقات،عوضا عن 11.14 بالمائة سنة 1980 27.7 بالمائة قطاع المحروقات خلال سنة 1984و هذا بالأسعار الجارية.[1]

و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] Rapport sur l exécution du plan (80- 1984) ; op.cit.p78.

السنوات الفروع	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعات خارج المحروقات	15.974 .1	18.7381	21.388.6	25.335.9	33.082.8
%	11.14	11.08	11.81	12.44	14.32
المحروقات	51.191.3	59.162.8	58.714.7	62.138.7	63.37.7
%	35.71	35.00	32.42	30.52	27.43
مجموع P.I.B	143.343.2	169.035.2	181.076.7	203.580.0	231.010.1

جدول رقم((06):تطور مساهمة قطاع الصناعة في تكوين (خلال الفترة (1980–1984)).

الوحدة:مليون دج

المصدر: الديوان الوطني لاحصائيات

إن النتائج المحققة في القطاع الصناعي بصفة عامة غير مرضية ،من ناحية المساهمة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام مع العلم أن خلال هذه الفترة (80-1984) الصناعة أخذت على أغلبية الاستثمارات، و هو ما يمثل حجم مالي كبير ،ولهذا كانت النتائج غير كافية،لأنها لا تغطي الضعف المسجل في مردودية الاستثمارات،وهذا راجع إلى تركيز الاستثمارات خلال فترة المخطط على استغلال القدرات المتاحة عوضا عن توسيع منشآت القطاع الصناعي ،غير أنه تم إلغاء العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة ضمن المخطط وذلك راجعا لضعف إمكانية الإنجاز.

انخفضت مساهمة الصناعة الإستخراجية وخاصة قطاع المحروقات خلال سنة 1981، وزادت حدة هذا الانخفاض عامي(1982-1983) بسبب تقليص الإنتاج والأسعار الناجم عن ركود الاقتصاد العالمي.

أما الصناعة التحويلية قد ارتفع إسهامها في الناتج الداخلي الخام حيث نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام عام 1980. 14 بالمائة،وتتمثل في السلع الاستهلاكية و الوسطية البديلة للواردات في أغلب الأحيان التي بلغت نسبة منتجاتها في الصادرات1 بالمائة سنة 1978.[1]

تميز وضع التشغيل خلال فترة المخطط الخماسي الأول بنقص في تأهيل اليد العاملة ،مما أدى إلى إنتاجية عمل دون المتوسط في جل المؤسسات الصناعية وقد أحرس على تقدم ملموس في إطار إعادة هيكلة المؤسسات،غير أن التوزيع القطاعي وا لمجالي للتشغيل المؤهل كان غير ملائم لبعض المناطق أو القطاعات.

المطلب الثاني: نتائج المخطط الخماسي الثاني (85-1989)الصناعية.

لقد اتسم الظرف الاقتصادي الدولي خلال النصف الثاني من الثمانينات بالتأزم نتيجة اختلال معدل التبادل والفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية خاصة البترول.

لهذا كانت النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني (85-1989) لم تكن في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي،كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة ومنه انخفاض في عملية الإسيتراد وبالتالي تقليص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة.

لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد،لمعرفة واقع القطاع الصناعي خلال فترة 85-1989 بشيء من التحليل وبالتالي إبراز حقيقة الأهداف المحققة:

إن انجازات المخطط الخماسي الثاني أنه حقق معدل نمو سنوي متوسط جد ضعيف 1.3 بالمائة وهذا في القطاعات العمومية،مقارنة مع المخطط الخماسي الأول أين حقق معدل سنوي 8.3 بالمائة.[2]

[1] m.p.a.t ;rapport sur l execution du plan (85-1989) ;p62
[2] M.p plan annual (national) ;1987 ;pp 1 ;2

حيث كان متوقع المخطط الخماسي الثاني معدل نمو 10 بالمائة، و يرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى الأزمة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول التي عاشتها الجزائر إبتداءا من سنة 1986 ،حيث بلغت معدلات النمو في الفروع الصناعية خارج المحروقات 0.7 بالمائة سنة 1987 الذي ارتفع سنة 1989 إلى أكثر من 7 بالمائة،أما المحروقات تحصلت على معدل سنوي 2.7 بالمائة خلال فترة المخطط 7.8 بالمائة في قطاع الطاقة بلغ منها إنتاج الكهرباء 45 بالمائة، وفي قطاع المناجم كان معدل النمو 1.2 بالمائة بما فيها المحاجر،بينما تعرضن المعدلات النمو المحققة،نحاول معرفة نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فعلا خلال فترة المخطط (الإعتمادات المستهلكة)،وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

يتضح من الجدول أن نسبة الإنجازات خلال فترة المخطط،وفي جميع الفروع الصناعية لم تصل إلى نسبة مرضية، وبالأخص الفروع التي لم تحقق نسبة 50 بالمائة.

حيث كان الإنجاز المالي سنة 1985 لم يتجاوز مبلغ 16898 مليار دج وهو ما يمثل 63 بالمائة من الإعتمادات الممنوحة للصناعة خلال هذه السنة والبالغة 26615مليار دج ،أن ضعف استهلاك الاستثمارات هذا كان سببا في ضعف معدل النمو،بسبب ضعف الوتيرة المتعلقة بإنجاز العمليات المسجلة علما أن البرامج الجارية الإنجاز في نهاية 1985 بلغت 95169 مليار دج ،الشيء الذي أدى عدم تحقيق المشاريع المسطرة في المخطط الخماسي الثاني.[1]

[1] Rapport sur léxécution du plan (85- 1989) .op.cit . p(62-66).

جدول رقم(05):تطور إنجازات القطاع الصناعي للفترة(1985-1989)

الوحدة:مليون دج

	البرامج الباقية	التكاليف المبرمجة	مجموع التكاليف	الإعتمادات المستهلكة	الإنجازات %
الطاقة والمحروقات	45.987	43.149	89.136	58.252	0.65
الكيمياء والصيدلة	1.605	695	2.300	1.744	0.75
الصناعة الثقيلة	20.708	12.598	33.306	15.272	0.46
المنجم والمحاجر	573	2.364	2.937	2.172	0.47
مواد البناء	4.518	4.106	8.624	4.060	0.47
الصناعة الغذائية	10.869	5.909	16.778	6.605	0.39
النسيج	3.005	565	3.570	1.992	0.55
الجلود والأحذية	670	49	719	532	0.74
الخشب والورق والصناعة الممختلفة	2.002	108	2110	880	0.42
المجموع	89.937	69.543	159.480	86.109	%54

SOURSE.m.p.a.t ;Rapport sur lexecution du plan (85-1989) ; p62.

إن انهيار أسعار البترول سنة 1986 أدت إلى انخفاض الموارد المالية بالعملة الصعبة انعكس هذا الانخفاض سلبا على القطاع الصناعي في كل فروعه لارتباطه في عملية التموين بالمصادر المالية للمحروقات،أي تبعية الفروع الصناعية للتموين الخارجي،وبدأت تظهر في هذا القطاع الصعوبات والمشاكل، مما أدى إلى دفع اعتمادات إضافية للقطاع الصناعي ،قصد إنعاشه وتطويره،حيث بلغت الإعتمادات المخصصة لعملية التطوير 30273 مليون دج غير أن الصناعة في الأصل لم يمنح لها خلال سنة 1986 سوى27057 مليون دج فإن الإنفاق الاستشاري لم يستهلك من الإعتمادات خلال 1986 سوى 18698 مليون دج بالرغم من ارتفاعه عن سنة 1985 بنسبة 9 بالمائة، حيث بدأت تتناقص نفقات الاستثمار إبتداءا من 1987 لما اقتصرت برامج الاستثمار على القطاعات المنتجة ،بعرض تحقيق التوقعات السابقة في هذا القطاع ،وكذلك هدف لما بعد البترول أي تشجيع الصادرات من غير المحروقات.

إن العراقيل والصعوبات التي عرفها القطاع الصناعي، و بالأخص المتعلقة بعملية التموين بالعملة الصعبة، من مواد أولية ومواد التجهيز كانت سببا في ضعف الإنجازات خلال فترة المخطط.

إن المخطط الخماسي (85-1989) واجهت خلالها الصناعة الجزائرية تحديات جديدة هي الإنتاجية والأنشطة الصناعية الفرعية وتثمين الطاقة الموجودة والتصدير،رغم العراقيل حقق القطاع الصناعي نتائج نوعا ما مرضية يمكن إيضاحها من خلال تتبع تطور القيمة المضافة المحققة بهذا القطاع .

قد تطمئن من خلال الوهلة الأولى عند ملاحظة المستوى العام للإنتاج من أجل محاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ،ولكن المخطط إذ علمنا أن نسبة إنتاج المحروقات هي الغالبة خلال معظم سنوات المخطط ما عدا سنة 1986 ،حينما بلغت نسبة مساهمة المحروقات أقل من الصناعة خارج المحروقات ،وهذا راجعا إلى انخفاض أسعارها في السوق الدولية.

ميزة النشاط الصناعي الجزائري أنه يعتمد بشكل كبير على الصناعة الإستخراجية فمثلا إذا كانت نسبة المحروقات حوالي 20 بالمائة سنة 1987 في حين لم تبلغ مساهمة قطاع المناجم 1 بالمائة وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الجلود.

منذ سنة 1986 والجزائر تعرف وضعا اقتصاديا ذو معدل نمو ضعيف كنتيجة لضعف الأسعار المحروقات،وكذلك إعادة هيكلة الاستثمار الذي أدى إلى تقليص عدد مناصب الشغل.

وأصبح وضع التشغيل محرجاً أكثر فأكثر خصوصا مع تزايد عدد السكان القادرين على العمل، وانتشار ظاهرة البطالة وخاصة في فئة الشباب بمختف مستوياتهم، إن المخطط الخماسي الثاني كان يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي في التشغيل 5.4 بالمائة أي ما يقارب 150000[1] عامل خلال فترة المخطط.

إنما تحقق فعلا بالقطاع الصناعي في مجال التشغيل هو 40907 منصب عمل فترة المخطط ،حيث إن القطاع الصناعي خسر 21000 منصب شغل من طاقته مابين(87-1989) ،وذلك بسبب تطور التطور البطئ للاقتصاد الوطني من سنة 1986 الشيء الذي أدى ببعض المؤسسات إلى عدم إمكانية التوظيف ،ولبعضها الأخر قلص من عدد عمالها ،في حين أن قطاع الخدمات الذي كان سنة 1977 يضم 38.7 بالمائة من مجموع المشتغلين ،أصبح يشغل سنة 1989 ما يقارب 50 بالمائة.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ونتائجها

إن العملية الاقتصادية، هي عبارة عن مواجهة حضرية من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه،سواء كانت داخلية أم خارجية ويحاول التغلب عليها من خلال العمل الدائم .

[1] التقرير العام للمخطط الخماسي (1985- 1989) ،مرجع سابق ،ص 32

وعلى هذا الأساس ونظرا لحتمية التغيير وديناميكية النمو والتطور حيث أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية عميقة في صميم اقتصادها وسياستها ،حيث برز التوجه نحوى تحسين سير الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل فعالية والمرودية ،واتخاذ للامركزية في اتخاذ القرارات وتجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية.

وتضمنت هذه الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرتها كمبادئ أساسية لإنجاح عملتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها :

الاعتماد على الذات عوضا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية ،التي تؤول بالفشل في معظم الحالات ،لأن الجهود الخارجية تساهم في تنمية المجتمع .

الإنسان مصدر العملية التنموية ،وذلك توجيه كل طاقاته لخدمتها إلا أن الأمر يحتاج الكثير من الوقت وتكوين جيل واع لقدراته التنموية وقادر على استيعاب تراكمات الجانب المادي.

الأخذ بنتائج التجارب السابقة ،أن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع ، وتجنب الوعود المتسرعة لتحقيق الرفاهية السريعة والسهلة لهم،وكذلك التخلي عن الوعود التي يصعب تحقيقها .

التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية،الإصلاحات الجديدة ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كان يظن بأنها حضارية،أي تجنب المظاهر الزائفة التي تعلقت بعملية التنمية وكأن المجتمع قد حقق التقدم و العصرنة بسرعة التي تعكس بدورها التنمية الحقيقية للبلاد.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن التنمية الحقيقة تحتاج إلى وضوح في مدخلها ليتضح مسارها وهدفها،ونظرا لأهمية هذه الإجراءات ولتأثيرها على مسيرة القطاع الصناعي.وتمثلت الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر خلال عشرية الثمانينات في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أوتلتها استقلالية المؤسسات ثانيا ،ولهذا نحاول معالجة كل من الاثنين على حدى.

إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

تمثلت سياسة التصنيع بالجزائر خلال مرحلة سابقة لفترة الثمانينات في الصناعة الثقيلة،وفي بداية الثمانينات ظهرت سياسة اقتصادية منفتحة شعار من أجل حياة أفضل، فكان إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات (1980-1984) ولهذا اتخذت السلطات عدة إجراءات لتصحيح الوضعية الصعبة ورسم الأهداف اقتصادية جديدة لفترة(1980-1990) في ظل إنعاش الاقتصاد الوطني بأشكال جديدة.

لقد اعتبر المخطط الجزائري ضمن المخطط الخماسي 80-1984، إن إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة وقتل روح المبادرة والإبداع،أي مع معالجة الإختلالات الناتجة عن المرحلة السابقة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة،وقد تسمح إعادة الهيكلة لإنعاش الإنتاجي للمؤسسات وتحسين الفعالية الإمكانيات المتاحة.

ولتحقيق الأهداف المنتظرة من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والمتمثلة بصفة عامة فيما يلي:

- تحسين شروط سير الاقتصاد، وضمان التطبيق اللامركزية .
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية والبشرية المتاحة.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.[1]

قامت الدولة في سنة 1981 بتفكيك المؤسسات الضخمة والبالغ عددها 90 مؤسسة،تعمل في مجال الطاقة والتعدين ،و300وحدة صغيرة كل واحدة مختصة في نشاط معين أو منتوج معين مع تدعيم اللامركزية.

ومن نتائج إعادة الهيكلة للمؤسسات هو وسيلة لإعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني، عن طريق تغيير هياكل المؤسسة العمومية باستعمال آليات و ميكانيزمات جديدة تساير مع الظروف التي كانت تحيط بالمؤسسة داخليا وخارجيا.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية، مرجع سابق،ص46 -47

كان لإعادة الهيكلة تأثيرا ايجابيا على الاقتصاد الجزئي أكثر منه على الاقتصاد الكلي،أي تحسين التوازن الجهوي الناتج عن التوزيع الجغرافي المتواجد لمراكز المؤسسات الوطنية والذي يتميز هو الأخر بالتوزيع المنتظم للصناعة عبر التراب الوطني.

وأخيرا يمكن القول:إن إعادة الهيكلة العضوية بهذا الشكل كانت قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم،وهو التوجه نحو تكوين شركات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات، و اختارت لذلك صيغا عديدة للمجتمع منها صيغة ، التوزيع الجغرافي للمؤسسات الوطنية ،ظهرت معه عدة مشاكل تمثلت على الخصوص في انعدام المقرات والهياكل الأساسية لهذه المؤسسات أو صعوبة تهيئتها أثر سلبا على السير العادي للمؤسسات الجديدة ومنه ضعف النمو الاقتصادي والمالي بها.

المطلب الرابع: نتائج المخططات السنوية (90-1993) في القطاع الصناعي:

أتت المخططات السنوية لبداية عقد السبعينيات ،في وقت لا يزال فيه الاقتصاد الوطني يواجه العديد من الإختلالات التوازن العميقة التي تمس مختلف الميادين الاقتصادية والمالية.

ينبغي اعتبار المخططات السنوية كأدوات كفيلة بتطهير الاقتصاد الوطني.وفي هذا الإطار كانت المخططات السنوية (90-93) غير مماثلة للمخططات السابقة ، بحيث اقترحت الخطة السنوية بعد أن كانت خماسية حتى يتم التحكم أكثر في حركة السيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع ميكانيزمات الكفيلة بمواصلة الإصلاحات الجارية من أجل تحقيق التوازنات الاقتصادية ولمعرفة النتائج المحققة خلال هذه الفترة (90-1993) يجب التطرق للنتائج التالية:

تطور الإنتاج الصناعي،تجدر في البداية إلى انخفاض الكبير في قدراتنا الاستيرادية نتيجة تضافر انخفاض ايراداتنا من صادرات المحروقات، وارتفاع خدمات الديون الخارجية وقد انخفض حجم الإستيرداد من 9.77 مليار دولار سنة 1990 إلى 7.66مليار دولار سنة 1991،ومن 8.33 مليار دولار في سنة 1992 إلى7.8مليار دولار خلال سنة1993.[1]

كما أن المديونية وخدماتها أصبحت عائقا حقيقيا يعرقل عملية التنمية في. الجزائر

تميزت هذه الفترة بانخفاض عام في الإنتاج التحويلي، مما يعكس الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي،وخاصة منها التقليص في الواردات على أثر الصعوبات المتعلقة بالتمويل الخارجي يبقى استعمال القدرات الإنتاجية ضعيفا بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية مع مستويات منخفضة نسبيا في بعض الصناعات الإستخراجية، مثل صناعة الحديد والصلب والمعادن الميكانيك والكهرباء.

إن النقص في استعمال القدرات الإنتاجية ،إضافة إلى العدد المفرط من المستخدمين وانخفاض الإنتاجية في معظم هذه المؤسسات،سيؤدي لا محالة إلى تفاقم مشاكل القطاع في مجال إنعاش الإنتاج.

إن تدابير التطهير و لاسيما منها تحرير الأسعار ،وإن مكنت المؤسسات من إيجاد توازن في تكليفها، لم تعطي انتعاشا لجهاز الإنتاج الذي يبقى خاضعا لتموين الخارجي الشيء الذي يبرز مدى أهمية هذا الانشغال الذي يشكل النقطة الأساسية أكل مجهود من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي.

مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام، شهدت السنوات الأولى من عقد التسعينيات (90-1993) تقلبات كبيرة ومستمرة في الإنتاج الداخلي الخام ، نجم الجزء الأعظم منها عن التغيرات في السوق النفط العالمية ،وتقلبات في عائدات الجزائر ويعود السبب في هذا الانعكاس إلى أن المحروقات تظل دائما هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

[1] مصالح رئاسة الحكومة ،برنامج المرحلة الانتقالية أوت 1994،ص 30.

أما حصة القطاع الصناعي و مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، كانت ضعيفة نسبيا وخاصة في قطاع

المحروقات، حيث ساهمت بنسبة تكاد تكون منعدمة وخاصة خلال فترة 90-1992، غير أن هذه النسبة ارتفعت إلى 24.8 بالمائة خلال سنة1993.

أما مساهمة الصناعة خارج المحروقات فكانت مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام في قيمتها القصوى سنة 1992 (52.18 بالمائة) غير أن هذه النسبة لم تدم حيث هبطت (14.05 بالمائة)خلال سنة 1993 وهكذا عكس المحروقات التي بلغت خلال نفس السنة قيمتها العظمى وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08) :مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الإنتاج الداخلي الخام (PIB)

خلال الفترة (1990-1993)الوحدة:مليون دج

الصناعة	1990	1991	1992	1993
الصناعة خارج المحروقات	125.193.6	230.075.4	244.402	141.800
%	26.29	30.72	52.18	14.05
المحروقات	6234.7.	6.429.4	10.036.5	250.100.0
%	0.94	0.85	0.85	24.78
الإنتاج الداخلي الخام	476.067.9	748.847.1	468.374.2	100.800.9

المصدر: معطيات الجدول مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات

الإنتاج الداخلي الخام الذي يتسم هو الأخر بتذبذب خلال هذه الفترة، هذا كله انعكس على قطاع التشغيل x.ومع هذا ، فإن القطاعات الصناعية سجلت انخفاضا في مناصب الشغل بلغ 6000 منصب.[1]

ويرجع هذا الانخفاض إلى صعوبات المفترضة في مجال التمويل .

[1] تقرير تنفيذ المخطط الوطني 1992،مرجع سابق ،ص 131.

المبحث الثالث: واقع وتحديات القطاع الصناعي في تفعيل الإستراتيجية الصناعية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر:

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي،الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والإستراتيجيات الصناعية في تلك المراحل وفي المراحل الحالية والمستقبلية ،وعليه سيتناول هذا العنصر ما يلي:

- أداء القطاع الصناعي الجزائري.
- مميزات القطاع الصناعي في الجزائر.
- تحديات القطاع الصناعي في الجزائر.

1. أداء القطاع الصناعي الجزائري:

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية ،معدنية أخرى تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات ،للفترة الممتدة بين 2008 و2010 بحوالي 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية ،حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها ،أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في صناعات غذائية،صناعات الكترونية ،صناعات كهربائية وميكانيكية ،وكيمياء والمطاط والبلاستيك، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الأخر على فرعين من الصناعات، الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما يمثل نسبة 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص ، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي الأخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب 4.3% سنة 2008 بالمقارن ارتفاع قدر بـ2.8% سنة2006[1].

والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام كالتالي:

[1] قوريش نصيرة ،أبعاد وتوجيهات إنعاش الصناعة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد05 ، 2008 ،ص93 .

جدول رقم (09) :تطور مساهمة قطاع الصناعة في تكوين (BIP) خلال الفترة (2000-2011

الوحدة: مليون دج

السنوات / الصناعة	الصناعة خارج المحروقات	%	المحروقات	%	الناتج الداخلي الخام
2000	290749.6	5.39	1616314.7	30.01	5354256.7
2001	315230.5	5.69	1443928.1	26.07	5537184.9
2002	337556.2	5.69	1477033.6	24.91	5928548.6
2003	355370.6	5.30	1868889.6	27.92	6692665.9
2004	388193.4	5.00	2319823.6	29.93	7749585.3
2005	418294.9	4.46	3352878.4	35.79	9367028.2
2006	449493.3	4.20	3882227.8	36..32	10686627.2
2007	479814.9	4.06	4089308.6	34.67	11793911.4
2008	519505.1	3.83	4997554.5	36.93	13528850.8
2009	577037.7	4.50	3109078.9	24.26	12812662.6
2010	616698.2	4.21	4180357.7	28.53	14647966.6
2011	663259.9	3.94	5242098.8	31.19	16806959.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن النتائج النسبية المحققة في القطاع الصناعي بصفة عامة، أن الإنتاج الداخلي الخام سنة 2011 بلغت 3.94 %في الصناعة خارج المحروقات، عوضا عن 5.35 %سنة 2000، 31.19 % في قطاع المحروقات خلال سنة 2011 .

نلاحظ في الجدول أن نسبة إنتاج المحروقات هي أعلى نسبة (الغالبة) ،مقارنة بالصناعة خارج المحروقات

يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة و لكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الأفاق المستقبلية للعولمة.

2 _ مميزات القطاع الصناعي:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة،حيث كان الإنتاج موجها للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني،هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر عقد التسعينيات ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية فيما يلي:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات،أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
- ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة،أدى إلى تراجع تنوع المنتجات.

ولعل ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالرجة الأولى على الصناعات الخفيفة.

المطلب الثاني: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر:

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة،وانحصر عليها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة،من قبل الدولة الجزائرية،ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبخصوص ضعف الصناعة في هيكلها الحالي ويمكن طرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا:

- ❖ مدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.
- ❖ مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة الخارجية.

- التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني،بسب عدم قدرته على المنافسة نظيرتها الأوربية.
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج المحلي وجودة نظيره الأوربي،وذلك راجع للتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية.

من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع إستراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة تبادل حر، وعدم إتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئي

المطلب الثالث : المحاور الكبرى للإستراتجيةِ الصناعية الجديدة في الجزائر.

ترتكز الإستراتيجيةِ الصناعية الجديدة على المحاور التالية :

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها.
- الانتشار القطاعي للصناعة.
- انتشار وتوسع حيز الصناعة.
- سياسات الترقية الصناعية.

أ –اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم،التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية،تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الاختيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

ب – الانتشار القطاعي للصناعة:

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة ويقوم النشاط في هذا المحور خلال ثلاث برامج مكملة، تثمين الموارد الطبيعية،تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

❖ **تثمين الموارد الطبيعية:**

الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات، التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية.

❖ **تكثيف النسيج الصناعي:**

ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة.

❖ **ترقية الصناعات الجديدة:**

اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) ،ويتعلق الأمر بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات .

المطلب الرابع: آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الإستراتيجية الصناعية في الجزائر.

يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري،دور فاعل في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر.إن عمل الدولة الجزائرية على تحقيق سياستها الصناعية الحالية والمستقبلة سوف لن يتأتى إلا بتحديد آفاق مستقبلية ترتكز في مضمونها على عنصرين أساسين الموارد الطبيعية والبشرية،وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى:

تثمين مواردها الطبيعية : تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية و عقلانية استهلاكها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة،فوفرتها وجودتها تمثل نقطة بداية المسار الصناعي،وخاصة مواردها الطاقوية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي،حيث تشير العديد من الدراسات أن قرر لب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جدا بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري ،هذا التأثير المباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير عل ى مختلف القطاعات الاقتصادية من سياحة،صناعة،صحة، زراعة... إلخ ،ومن هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيراً لمرحلة ما بعد عهد النفط.وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس والرياح بحلول 2020.فالهدف الرئيسي للإستراتيجية الصناعية الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد الشبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات.

تأهيل الموارد البشرية: ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر على تطوير العنصر البشري كأساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طلما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة،وتسعى الجزائر في إيطار تطبيق أهدافها الصناعية بالموازاة وتأهيل مواردها البشرية إلى انتشار مراكز للتعليم و التمهين التكنولوجيا و وكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا، و وضع جهاز تشريع ينظم تثمين الأفكار المجددة وترويجها على السوق وكذا تجنيد مختف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع التنموية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي.كما يتم في مجال البحث

والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

المبحث الرابع: برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي للجزائر:

فقد بدأت في أفريل عام 2001 ،مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي، مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف،من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وهو برنامج إنفاق رأسمالي.

المطلب الأول: البرنامج الخماسي التكميلي(برنامج دعم النمو2009 –2005:

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائري في إعداد برنامج لدعم النمو الاقتصادي ،برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي،يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها،في حدود الإمكانيات المتوفرة،إن هذا البرنامج سيكلف مبلغا إجماليا بحوالي4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 إلى غاية سنة 2009،وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن،وقطاع النقل والبنية التحتية عموما ،وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة وغيرها.

بالرغم من محاولة السلطات من تطبيق البرنامج وإعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات إلا أنه نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11 بالمائة في مقابل 8.5 بالمائة سنة 1995،وإلى6 بالمائة سنة 2000 و 5.7 بالمائة فقط سنة 2005 . وأيضا ضعف الاستثمارات التي عرفت تراجعا بنسبة 16 بالمائة سنة 2004.

المطلب الثاني: السياسة الصناعية الجديدة ودورها في تفعيل الإصلاحات لتحقق التنمية في الجزائر في ظل الأزمات العالمية الحالية:

إن صعوبة عمليات إعادة الهيكلة الصناعية والرهانات التي تتضمنها،يستلزم على الدولة وضع سياسة صناعية جديدة واضحة المعالم تمكن من إخراج الاقتصاد الوطني والصناعة على وجه الخصوص من الأزمة التي مازالت تعاني منها رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة وتطبيق برنامج مكثف لتأهيل المؤسسات الاقتصادية.ويجب أن تسعى السياسة الصناعية الجديدة الى تحقيق الآتي:

* **وضع لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية،والمتمثلة في خمسة عوائق:**

أ –ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني.

ب – التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل واردتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.

ج –الارتباط القوي أصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية، النصف مصنعة وقطع الغيار.

د –التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.

هـ –محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.

1. الهدف الثاني الذي يستوجب العمل على تحقيقه يتمثل في تحقيق فائض في الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي مستقبلا بتنويع الصادرات الصناعية الصناعة الوطنية تستورد بأزيد من 2 مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 01 (واحد) مليون دولار؟ والتي لا تتجاوز نسبتها 1٪ بالمائة من إجمالي الصادرات.

ويمكن تجاوز هذه العقبة بتحضير الصناعة لإنجاح اندماجها في السوق العالمية ،وهذا بتثمين المزايا التنافسية والعمل على التنمية التدريجية للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير التي بإمكانها تنويع الموارد المتراكمة .

الهدف الثالث يتمثل في رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية.

في أي إطار عام يجب أن يتم التفكير في الإستراتيجية الصناعية؟

في إيجاد إستراتيجية ملائمة للتنمية الصناعية مستقبلا يجب تحديد أربع توجهات أساسية:

1. إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وخاصة التي تعود للقطاع العام.
2. التوجه الثاني متعلق بتحسين أداء الرأس مال الصناعي المتوفر إن الصناعة الطنية بحاجة إلى اللجوء للتحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميا للوصول إلى تكنولوجيا والخبرة التسييرية.
3. الاستثمار المنتج، واستثمار القدرات سيكون أكثر فأكثر نتيجة للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي.
4. النقطة الرابعة متعلقة بطريقة تمويل الاقتصاد.

كما يمكن أن نلاحظ،اعتماد وتطبيق إستراتيجية صناعية يتطلبان قبل كل شيء نقاش جاد حول الوضعية الراهنة والخيارات المطلوبة والعمل على الاستفادة من الدروس التصنيعية للنمور الأسيوية.

خلاصة :

تسعى أنظمة العالم الاقتصادية على اختلاف توجهاتها إلى محاولة ضمان الاستقلال الكامل لمواردها الاقتصادية، و تحقيق نمو صناعي مبني على أساس كفاءات وخبرات مواردها البشرية، لتحقيق التنافسية بين مختلف الصناعات في السوق المحلي أو الأجنبي.إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتلخص في ضرورة توفير منظور إستراتيجي يقوم على المراحل الزمنية المختلفة.

إن حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، لم تحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى ، وهذا راجع إلى سوء التأطير والتنظيم الذي يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى العنصر البشري.

خاتمة:

مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الجزائر، بتبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وهذا فرغم التحسن في معظم المؤشرات الكلية، والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة الأخيرة والتغيرات الجذرية في معظم القوانين المتعلقة بالإنتاج والاستثمار، إلا أننا نلاحظ عدم تصحيح هيكل الإنتاج القومي لصالح القطاعات الأكثر حيوية منها الصناعات التحويلية وتحويلها نحو التصدير.فما زالت الشركات الجزائرية تفضل السوق المحلي على أسواق التصدير، وبالتالي الاستمرار في ضعف القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية في الأسواق العالمية على الأقل في المدى القصير.

ولتصحيح الخلل القائم في الاقتصاد الجزائري والصناعة خاصة، فالأمر يستلزم اعتماد وتطبيق إستراتيجية صناعية بواسطة النقاش الجاد حول الوضعية الراهنة والخيارات المطلوبة والعمل على الاستفادة من الدروس التصنيعية للنمور الأسيوية. وتختلف التقييمات لأسباب نجاح التجربة النمور الأسيوية، أو انتكاساتها فالبعض من يقدمها كتجربة ناجحة أو كحالة يمكن أن تقدم دروسا هامة للدول أخرى يمكن لها أن تسير في الطريق ذاتـــه .

غير أن دراسات أخرى ترجع هذه الظاهرة إلى ظروف خاصة قد لا يمكن تكرارها في العالم، ولكن الأمر الأساسي أن التوجه نحو التصدير والاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمي والتطوير وإيجاد البنية الأساسية العلمية والتقنية وخصوصا في مجال الاتصالات والمعلومات هي الأسس التي تتردد أكثر من غيرها في توصيف تلك التجربة والتي يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للسياسة الصناعية في الجزائـر إن أراد لها النجـــــاح .

ابتداء من سنة 1980 وضع تصوراً لدور التصنيع في الاقتصاد الوطني مع التأكيد على التكامل بين الفروع الصناعية من جهة ، وبين الصناعة والقطاعات الأخرى من جهة أخرى ، شهدت الاستثمارات الصناعية خلال المخططين الخماسيين توسعا نسبياً من مخطط لأخر،وقد تم تكريس مبالغ ضخمة من الإعتمادات إلى المحروقات التي تبقى دائما تحتل المرتبة الأولى، وهذا منذ انطلاق عملية التصنيع بالجزائر ،إلا أن تبرير هذه الأولوية الممنوحة للمحروقات، يرجع إلى احتياج الدولة لموارد مالية لتمويل عملية التصنيع، وتأتي في المرتبة الثانية الصناعة التحويلية ،التي ارتفعت هي الأخرى عما كانت عليه خلال فترة السبعينيات، رغم أنها لم تحظ ى بما هو مطلوب بغرض تشجيع هذه الصناعة لتلبية حاجيات السوق الوطنية المتزايدة ونفس الشيء بالنسبة للصناعة الميكانيكية والكهربائية بهدف تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات.

إن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر منذ بداية الألفية تثبت استعادة اقتصادنا الوطني للنمو بعد تذبذب معدلات هذا الأخير خلال عشرية التسعينات . غير أنها تحققت بفعل تدخل قوي للدولة.

لا يوجد نموذج نمطي للنمو الاقتصادي يصلح لكل دول العالم، فلكل دولة مقوماتها الطبيعية، البشرية، الصناعية، التاريخية، الثقافية، الحضاريج ...إلخ الجزائر لها خصوصيات صناعية فتاريخ التنمية عبر التصنيع لسنوات السبعينيات خلف صناعات نمتلك فيها المادة الخام يمكن إعادة تفعيلها كالصناعات الاستهلاكية ، النسيج ،الحديد والصلب إمكانيات معتبرة من الطاقة الشمسية ،والطاقات المتجددة ،وما يصلح لحالة دول أخرى قد تتشابه أو تختلف معنا هذه الإمكانيات.

توصيات البحث:

عند اختتام هذا العمل نوصي على ضوء النتائج المتوصل إليها بما يلي :

النفقات العامة: في إطار البرامج العمومية التنموية ولدت ضغوط تضخمية يمكن الحد منها عبر التنمية العرض وجعله أكثر مرونة .

الرهان الحقيقي: الذي ينبغي على سياسة النمو رفعه هو تحقيق نمو مكثف ناتج عن تحسن الإنتاجيات القطاعية.

حالة القطاع الصناعي لا تدعو للتفاؤل، وفتح باب الشراكة أو الخوصصة بإمكانه أن ينقذ المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية وكذا في التسيير وتسمح بنقل معرفة أدائية، تكنولوجي،تكوين اليد العاملة ،وتخلق جو من المنافسة .

الميزان التجاري المعدني للجزائر عاجز على طول فترة الدراسة، وضع ف أداء المؤسسات الصناعية التحويلية، وغياب إمكانيات بشرية مؤهلة للقطاع .

تحسين نوعية التكوين المدرسي والجامعي، خلق هيئة على أعلى مستويات الدولة مكونة من إطارات واقتصاديين ،ولضمان نجاح عملية التجديد.

دراسة تقييمية: للبرامج التنموية القطاعية ومعوقات نمو هذه القطاعات .

دراسة مقارنة للاقتصاد الوطني مع دول صاعدة أو حتى متقدمة تتشابه في مقوماتها الاقتصادية معل.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب :

1. أحمد محمد أحمدرمضان نعمة الله .المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة،الاسكندرية،1996 .
2. أحمد مندور محمد ،رمضان نعمة الله "اقتصاديات الموارد والبيئة " مؤسسة شباب الجامعة 1995 .
3. توفيق سالم ،محمد صالح تركي القريشي مقدمة في اقتصاد التنمية (العراق:مديرية دار الكتب ،1988 .
4. حميدي عبد العظيم،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،غير مبين الناشر 1999 .
5. سلوى على سليمان،الاقتصادية دراسات في دراسات في الاقتصاد 1 وكالة المطبوعات ،الكويت ،1987 .
6. صالح تومي ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة(طبعة ثانية)،دار أسامة ،الجزائر ،2009 .
7. صقر أحمد النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة ،مصر 1976 .
8. ضياء مجيد الموسوي ،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية أراء واتجاهات ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2001 .
9. عبد الرحمان يسرى أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي الدار الجامعية ،مصر 2003 .
10. عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (ديوان المطبوعات الجامعية) الجزائر،2003 .
11. عجمية محمد عبد العزيز،الليثي محمد علي،التنمية الاقتصادية ،مفهومها نظرياتها،سياستها الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2000 .

12. مارتن نيل بايلي،يرتلس، روبرت إليتان ، ترجمة محمد فتحي صقر، النمو مع المساواة_ هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم(مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2000.

13. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية (دار النهضة العربية) مصر، بدون تاريخ.

14. محمد سليمان هدى،دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية لشركات الملاحة والموانئ البحرية والترسنات، دار الجامعات المصرفية الاسكندرية، 1922 .

15. مدحت كاظم القريشي ،الإقتصاد الصناعي دار وائل للنشر ، عمان الأردن طبعة الأولى سنة 2001 .

16. مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق (دار هومة) الجزائرية 2003 .

17. منى قاسم ، التلوث البيئ والتنمية الاقتصادية ،القاهرة سنة 1993 .

18. نهى الخطيب ،إقتصاديات البيئة والتنمية ،إصدار المركزسلسلة أوراق غير دورية 2000.

19. يحي عبد الغني أبو الفتوح" أسس وإجراءات دراسات الجدوى المشروعات "،جامعة الإسكندرية دار الجامعة ،للنشر سنة 2003 .

ثانيا: المقالات و الوثائق:

أ. **برنامج الحكومة لسنة 1992** .

1. تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني(85_1989).
2. تقرير تنفيذ المخطط الوطني 1992 .
3. قوريش نصيرة ،أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة باتنة ،العدد05 ،2008 .
4. مجلة بحوث،العدد 01 ،جامعة الجزائر،93/92 .

5. مشروع المخطط السنوي 1990 .

ب . مصالح رئاسة الحكومة، برنامج المرحلة الانتقالية أوت 1994 .

ثالثا: رسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه :

1. هبري نصيرة ،التطور الصناعي في الجزائر آثاره السلبية على البيئة 2002-2003 ،رسالة ماجيستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 .
2. غراب رزيقة،أثر التكامل الصناعي الزراعي على التنمية الزراعية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة باتنة 1989/1988 .
3. رابح حمدي باشا،التخطيط وتوجيهاته الجديدة بالجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر.

الدوريات:

1 . **أحمد** فر غلي،كرسات مستقبلية ، المحاسبة البيئية،(سلسلة خير دورية،تصدرها المكتبة الأكادمية، القاهرة، 1998 .

2 _ الديوان الوطني للإحصائيات .

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Bnque de ressources interactives en Sciences economique et sociales ;tres du site internet www.Brises org consulte le 15 l10l2009.**
2. **Eric Bosserelle ; Dynamique économique croissance ;crise ;cycles gaulino Editeur ; paris ;2004.**

3. G. dufort ;AGouault ;Economie Générale (foucher ;paris ;1984).
4. Gilbert Abraham. Fois ;Capital et Croissance ;cerises ; et développement 6eme Edition ; Presse Universitaire ;France ;2001.
5. http://Hdr.UNDP.ORG/reports/global/2004/française.
6. J ean olivier Hairault ;la croissance ;théories et régularites empiriques (économica ;paris 2004.
7. Jaccques Fontanel ;Evaluation des politiques (office des publication Universitaires ; France ;2005.
8. jean– luc.Gaffard ;Croissance et cycles ; cahiers Français 323 ;Novembre Décembre 2004 ;la Dcumentation Française.
9. My riam Noury ; la croissance économique est elle un moyen du lutte contre la pollution ; le enseignements du la curbe kuznets ennvironementale ruvue Française d économieN° 3/VOL/XXI.3eme trimeeste ;Janvier2007.

10. sebastien doisny ;la croissance potentielle de l économie française :une évaluation ;Revue économique ;vol 53.N03 MAI 2002.

11. tire du cite http //liberation.chez–alice Fr./devloppement htm ,consulté le 13/01/2010.

الفهرس

- البسملة.
- كلمة الشكر
- الإهداء
- قائمة الجداول و الأشكال
- المقدمة العامة.....أ

الفصـــــل الأول: السياسة الصًناعية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصًناعية

- **تمهيـد الفصــل**..... 10
- **المبحــث الأول: السياسة الصناعية وخصائص الصناعة**..... **11**
  - **المطلـب الأول: مفهوم السياسة الصناعية**..... **11**
  - **المطلب الثاني: أنواع السياسة الصناعية**..... 13
  - **المطلب الثالث: مكوًنات السياسة الصًناعية**..... 15
  - **المطلب الرابع: خصائص الصناعة وأهميتها**..... 16
- **المبحـث الثـانـي: التلوث الصناعي والتنمية الاقتصادية**..... **17**
  - **المطلب الأول: التطور الصناعي في التنمية الاقتصادية**..... 17
  - **المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية**..... 18
  - **المطلب الثالث: علاقة التلوث الصًناعي والتنمية الاقتصادية**..... 21
  - **المطلب الرابع: عوامل تحديد بنية القطاع الصًناعي**..... 22
- **المبحـث الثالث: دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصًناعية**..... **24**
  - **المطلب الأول: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية**..... 24
  - **المطلب الثاني: أهداف دراسات الجدوى وأهميتها**..... 25
  - **المطلب الثالث: المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى الاقتصادية**..... 26
  - **المطلب الرابع: خطوات المفهوم الواسع لدراسات الجدوى الاقتصادية**..... 28
- **خاتمة الفصل**..... 37

الفصـــــــل الثاني : النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

- **تمهـيد الفصــل**.....38
- **المبحـث الأول: النمو الاقتصادي والتنمية**.....39
  - **المطلــب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه**.....39
  - **المطلـب الثـانـي: تعريف النمو الاقتصادي**.....40
  - **المطلب الثالث: مصطلحات مرافقة للنمو** 40
- **المبحــث الثـانــي: المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي**.....47
  - **المطلــب الأول: مصادر الأساسية للنمو الاقتصادي**.....47
  - **المطلــب الثــانــي: مصادر أخرى للنمو الاقتصادي**.....52
- **المبحـث الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية وفقا لنظريات الاقتصادية**.....**55**
  - **المطلب الأول: النمو الكلاسيكي للنمو الاقتصادي**.....55
  - **المطلب الثاني: آدم سميث 1723 –1790**.....56
  - **المطلب الثالث : نموذج توماس روبرت.مالتوس 1776–1834 كلاسيك للنمو**.....59
  - **المطلب الرابع: نموذج ريكاردو دافيد 1772– 1823**.....62
- **المبحـث الرابع: تقيم نظرة كلاسيك للنمو الاقتصادي**.....**65**
  - **المطلب الأول: نموذج كال ماركس 1770–1831**.....66
  - **المطلب الثاني: : النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي 1942–1946**.....68
  - **المطلب الثالث: نموذج إيفسي دومار 1942**.....69
  - **المطلب الرابع: نموذج روي هارود 1947**.....69
  - **المطلب الخامس: النموذج نيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي**.....70

- **المبحث الخامس: النظرية الحديثة لحدود النظرية التقليدية على ضوء الدراسات التجريبية.....75**
  - **المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلي**.....75
  - **المطلب الثاني: تراكم المعارف عبر الاستثمار والتعلم بالممارسة نموذج ROMER الأول 1986**).....76
  - **المطلب الثالث : تراكم المعارف عبر نشاطات البحث والتطوير R–D نموذج P.M ROMER الثاني (1990)**.....77
  - **المطلب الرابع: تراكم رأسمال البشري LUCASنموذج (1988)**.....79
  - **المطلب الخامس: تقييم نظريات النمو الداخلي**.....80
- **خـاتمـة الفصـــل**:.....82

الفصـــــــل الثالث : النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.(حالة الجزائر)

- **تمهـيد الفصــل**.....83
- **المبحـث الأول: لمحة عن سياسة التصنيع قبل عام 1980**.....84
  - **المطلــب الأول: المرحلة الانتقالية (1962–1965)**.....84
  - **المطلــب الثــانـي: مرحلة المخططات التنموية (1967–1979)**.....86
  - **المطلب الثالث: فترة المخطط الخماسي الأول (1980–1984)**.....90
  - **المطلب الرابع: فترة المخطط الخماسي الثاني (85– 1989) وعملية التصنيع**.....98
- **المبحــث الثــانــي: تقويم سياسة التصنيع في الجزائر**.....100
  - **المطلــب الأول: تقويم المخطط الخماسي الأول (1980–1984) في المجال الصناعي**..... ..100
  - **المطلــب الثــانــي: نتائج المخطط الخماسي الثاني(1985–1989) الصناعية**.....104
  - **المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية و نتائجها** 108
  - **المطلب الرابع: نتائج المخططات السنوية (1990–1993) في القطاع الصناعي** 111
- **المبحـث الثالث: واقع وتحديات القطاع الصناعي في تفعيل الإستراتيجية الصناعية في الجزائر**..... **115**
  - **المطلب الأول: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر**.....115
  - **المطلب الثاني: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر**.....118
  - **المطلب الثالث:المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر**.....**119**
  - **المطلب الرابع: آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الإستراتيجية الصناعية في الجزائر**..... **120**
- **المبحـث الرابع: برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي للجزائر**.....**123**
  - **المطلب الأول: البرنامج الخماسي التكميلي(برنامج الدعم و النمو 2009–2005**..... ..123
  - **المطلب الثاني: السياسة الصناعية الجديدة ودورها في تفعيل الإصلاحات لتحقيق التنمية في الجزائر في ظل الأزمات العالمية الحالية**.....124

- **خـاتمـة الفصــل:**.....126
- **الخـاتمــة العـامــة:**.....127
- **قــائمــة المــراجـع**.....130
- **الفهــرس**.....134
- **الملاحق**